

التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ - ٢٠١٦م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود
حفظه الله



صاحب السمو الملكي / الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية - حفظه الله -



صاحب السمو الملكي / الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود
ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظه الله -

الفهرس

٧	المقدّمة
٨	الفصل الأول: الوضع الراهن
٩	الرؤية ١/١
٩	رسالة الوزارة ٢/١
٩	قيم الوزارة ٣/١
٩	مهام الوزارة ٤/١
١٠	الهيكل التنظيمي للوزارة ٥/١
١٤	الفصل الثاني: الإنجازات
١٥	الأوامر والتوجيهات السامية وقرارات مجلس الوزراء ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ١/٢
٢٣	المبادرات والمشروعات ٢/٢
٤٤	التعاون الإقليمي والدولي (الشراكات الاستراتيجية) ٣/٢
٤٧	التوقعات الاقتصادية الكلية والنماذج الاقتصادية ٤/٢
٤٧	الأنظمة واللوائح والتنظيمات ٥/٢
٤٩	تطوير بيئة العمل بالوزارة ٦/٢
٥١	الفصل الثالث: العوائق والصعوبات وسبل معالجتها
٥٣	الملحقات
٥٤	ملحق لجان هيئة الخبراء
٦٣	ملحق الجهات الشقيقة
٧٦	ملحق الموارد البشرية

المقدّمة

أعد هذا التقرير تنفيذاً للمادة (٢٩) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي الكريم رقم (١٣/أ) بتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ، والأمر السامي الكريم رقم (٧/ب/٢٦٣٤٥) بتاريخ ١٤٢٢/١٢/١٩هـ القاضي بالموافقة على قواعد إعداد التقارير السنوية للأجهزة الحكومية، وبالإسترشاد بالدليل الخاص بإعداد التقارير السنوية للأجهزة الحكومية الذي أعدّه معهد الإدارة العامة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ويتناول التقرير في أجزائه الثلاثة نشاطات الوزارة خلال العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ (٢٠١٦)، فيستعرض الجزء الأول من التقرير الوضع الراهن، الذي يتضمن نبذة عن مهام الوزارة وتنظيمها الإداري، والموارد البشرية، والوضع المالي، ووضع المباني التي تشغلها.

ويبرز الجزء الثاني أهم إنجازات الوزارة المتحققة خلال العام المشار إليه، وذلك بحسب أنشطتها ومهامها الرئيسية، المشتملة على المهام والأعمال التي تم إنجازها تنفيذاً للأوامر والتوجيهات السامية وقرارات مجلس الوزراء ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، والمبادرات والمشروعات التي تنفذها ضمن جهود التحول الوطني، والتعاون الإقليمي والدولي، والتوقعات الاقتصادية الكلية والنماذج الاقتصادية، والأنظمة واللوائح والتنظيمات، وتطوير بيئة العمل بالوزارة.

ويتناول الجزء الثالث أبرز الصعوبات التي واجهت الوزارة في القيام بمهامها والسبل التي قامت بها الوزارة لمعالجتها، كما يتضمن التقرير ملحقين يشتمل الأول منهما على أبرز اللجان التي شاركت فيها الوزارة بهيئة الخبراء في مجلس الوزراء، فيما يشتمل الملحق الثاني على نبذة موجزة عن الجهات الشقيقة.

الفصل الأول الوضع الراهن

١/١ الرؤية، الرسالة، القيم

١/٢ الهيكل التنظيمي للوزارة

١/٣ مهام الوزارة:

١/٣/١ المهام الرئيسية للوزارة

١/٣/٢ مهام وكالات الوزارة

١/٤ الموارد البشرية

١/٥ الوضع والأداء المالي

١/٦ المباني المملوكة والمستأجرة

الفصل الأول الوضع الراهن

١/١ الرؤية

الريادة والتميز في التخطيط من أجل إرساء دعائم التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة، وبناء اقتصاد وطني متنوع قادر على المنافسة على الصعيد العالمي.

٢/١ الرسالة

العمل وفق منهجية تقوم على الابتكار والتميز في الأداء، وتستند إلى الشراكات مع الجهات المعنية، بحيث تعزز من سرعة استجابة الوزارة وكفاءتها وأوجه تعاونها في بناء الخطط والاستراتيجيات التنموية، وإعداد البرامج والمبادرات الاقتصادية والتنموية.

٣/١ القيم

المبادرة	العناية	التعاون	الشفافية
----------	---------	---------	----------

٤/١ مهام الوزارة

تعمل وزارة الاقتصاد والتخطيط كنقطة مركزية بين مختلف الوزارات والأجهزة الحكومية فيما يتعلق بتيسير وتبسيط الجهود الجماعية التي تُبذل من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

وفي هذا الصدد، تقوم الوزارة بالمساهمة في إعداد وتطوير السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية، وتصميم البرامج الاقتصادية والمساندة لتنفيذها، والمساهمة في بناء الشراكات الاقتصادية مع الدول والتكتلات الإقليمية والدولية والمؤسسات والمنظمات الدولية، بما يتوافق مع التوجهات الاستراتيجية والأولويات الاقتصادية والتنموية للمملكة.

وتواصل الوزارة جهودها الرامية إلى تعزيز التنسيق بين مختلف الوزارات والأجهزة الحكومية بهدف تحقيق الأولويات الوطنية التي يقرها صانع القرار في المملكة، من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة التي تسعى إليها المملكة.

وتتمثل المهام الرئيسية لوزارة الاقتصاد والتخطيط فيما يأتي:

- المشاركة في إعداد الاستراتيجيات والخطط الوطنية والقطاعية، ودمج أهدافها وبرامجها في خطط التنمية بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية.
- دعم الأجهزة العامة في إعداد خططها الاستراتيجية.
- دعم أعمال متابعة تنفيذ جميع مشاريع الدولة بالتنسيق مع وزارة المالية.
- المشاركة مع وزارة المالية في وضع إطار للميزانية وتحديثه سنوياً، مع وضع تصورات حول الإيرادات والنفقات ومعدلات النمو الاقتصادي في قطاعاته الرئيسية في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية.
- المساهمة في إعداد مشروع الميزانية لتنفيذ الخطط والاستراتيجيات التنموية بالتنسيق مع الأجهزة المعنية.
- رسم سياسات وبرامج التنمية الإقليمية في ضوء أولويات التنمية الوطنية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتعاون مع الأجهزة التخطيطية والتنموية للمناطق والوزارات المعنية.

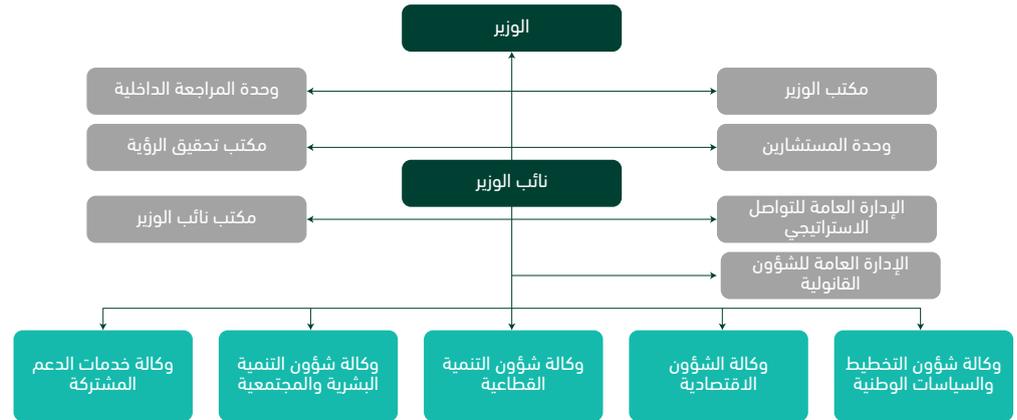
٧. إعداد الدراسات والأبحاث في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 ٨. إعداد التوقعات الاقتصادية على الصعيدين الكلي والقطاعي باستخدام النماذج الاقتصادية.
 ٩. تعزيز مجالات التعاون مع المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الدولية والإقليمية والعربية ورسم السياسات والإجراءات اللازمة لتنمية وتطوير تلك المجالات.
 ١٠. متابعة ورصد تطور ترتيب المملكة في المؤشرات التي تُصدرها جهات دولية، والتنسيق مع الجهات الحكومية لتحسين ترتيب المملكة فيها.
 ١١. متابعة أعمال وأنشطة المؤسسات والمنظمات الدولية ودراسة التقارير والدراسات الصادرة عنها والمشاركة في اجتماعاتها السنوية، والاستفادة منها بما يتماشى مع التوجهات التنموية للمملكة.
 ١٢. تقديم المشورة العلمية والفنية في مختلف مجالات التنمية لدعم متخذي القرار والجهات الحكومية.
 ١٣. المساهمة في تطوير وتحسين النموذج العام للحكومة والتخطيط وإدارة الأداء في المملكة.
- وتقوم الوزارة في إطار حوكمة تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، على مستوى تطوير الاستراتيجيات، بالأدوار والمسؤوليات الآتية:
- "تمثل وزارة الاقتصاد والتخطيط الجهة الداعمة للجهات ذات العلاقة والأجهزة الحكومية في التخطيط الاستراتيجي والتنفيذي، وذلك بناء على توجيه من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية أو في حال طلب الجهات ذلك.
- كما توّفر الوزارة المعلومات اللازمة من بيانات وإحصاءات ودراسات إلى الجهات ذات العلاقة، وتعمل الوزارة على مواءمة الخطط القطاعية والمناطقية بين الجهات ذات العلاقة.

٥/١ الهيكل التنظيمي للوزارة

تقوم الوزارة بأداء المهام والمسؤوليات المناطة بها من خلال هيكل تنظيمي انتقالي، أُعد انطلاقاً من رؤية الوزارة ورسالتها وأهدافها بالمقارنة المعيارية مع الممارسات الرائدة عالمياً.

ويشكل الهيكل التنظيمي أحد عناصر التطوير المهمة التي تساهم في تحقيق أهداف الوزارة بكفاءة وفاعلية من خلال توزيع المهام والأدوار والمسؤوليات بين الوحدات التنظيمية في الوزارة، وتحقيق الانسجام والتناغم بين هذه الوحدات، وتسهيل التواصل بين مختلف المستويات الإدارية، وتفعيل دور وجهود كافة منسوبي الوزارة.

ويوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي الانتقالي للوزارة:



ويشتمل الهيكل التنظيمي الانتقالي للوزارة على مكتب تحقيق الرؤية والوكالات الخمس التالية:

أ - وكالة شؤون التخطيط والسياسات الوطنية:

ترتكز مهام وكالة الوزارة لشؤون التخطيط والسياسات الوطنية على ثلاثة أسس رئيسية هي: السياسات الوطنية والتخطيط التنموي، التنمية الإقليمية، والشراكات الاستراتيجية، وتشمل المهام الرئيسية للوكالة ما يلي:

١. المساهمة في رسم الرؤى والسياسات والخطط الوطنية، ودعم تطويرها بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختصة وشركاء العمل، بما يضمن الربط والتكامل والتوازن بين مكوناتها مع الأهداف الكلية والقطاعية والإقليمية المنبثقة من الاستراتيجيات الوطنية.
٢. المشاركة مع الجهات المعنية في مواءمة الأعمال المرتبطة بإعداد وتنفيذ الميزانية مع الرؤى والسياسات والخطط الوطنية، والتأكد من اتساقها مع بعضها البعض.
٣. متابعة وتقييم تنفيذ السياسات والخطط الوطنية، ووضع الأطر اللازمة لضمان اتساقها ومواكبتها للمتغيرات والمستجدات الاقتصادية المحلية والعالمية.
٤. المساهمة في رسم وتطوير سياسات وخطط وبرامج التنمية الإقليمية ووضع أطر وآليات متابعة تنفيذها، ومتابعة تمثيل الوزارة في مجالس المناطق والتأكد من اتساق أعمالها بما يخدم خطط وبرامج التنمية الإقليمية، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية.
٥. المساهمة في بناء وتطوير العلاقات والشراكات الاستراتيجية مع الدول، واللجان المشتركة، والتكتلات الإقليمية والدولية، والمنظمات الدولية، بما يتوافق مع التوجهات الاستراتيجية والأولويات الاقتصادية والتنمية للمملكة.
٦. المشاركة والتمثيل في اجتماعات المنظمات والمجالس الاقتصادية العربية والإسلامية والدولية، والتنسيق مع الجهات المعنية بما يخدم مصالح المملكة.
٧. متابعة الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية الدولية التي تشرف عليها الوزارة بالتشاور مع الأطراف المعنية الداخلية والخارجية.
٨. اقتراح المبادرات والبرامج الاستراتيجية التي تتناغم مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومن شأنها تعزيز القدرة التنافسية للمملكة.
٩. تقديم الدعم والمساندة اللازمة لتعزيز وبناء القدرات التخطيطية لدى الأجهزة الحكومية.

ب - وكالة الوزارة للشؤون الاقتصادية:

- تهدف الوكالة إلى المساهمة في دعم صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية والمساندة في تصميم البرامج الاقتصادية وتنفيذها، بما يخدم التوجهات الاستراتيجية والأولويات الاقتصادية والتنمية للمملكة، وتشمل المهام الرئيسية للوكالة ما يلي:
١. متابعة أداء الاقتصاد السعودي وإعداد التقارير بشأنه.
 ٢. رصد ومتابعة التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية وقياس آثارها وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني ورفع التقارير بشأنها.
 ٣. تطوير النماذج الاقتصادية وتشغيلها.
 ٤. قيادة أعمال التحليل الاقتصادي القياسي والنوعي للاقتصاد السعودي، وبناء سيناريوهات اتجاهات المتغيرات الاقتصادية الكلية والقطاعية وإعداد التقارير بشأنها.
 ٥. دراسة وتقييم الآثار المترتبة على السياسات والقرارات الاقتصادية المحلية والدولية، وتقديم التوصيات التي تنتهي إليها للجهات ذات الصلة.
 ٦. القيام بالمهام المناطة بالوزارة فيما يتعلق بالعلاقات مع صندوق النقد الدولي، والمؤسسات المالية والنقدية الدولية الأخرى.

ت - وكالة الوزارة لشؤون التنمية القطاعية:

- تقوم وكالة شؤون التنمية القطاعية بدعم وتطوير خطط واستراتيجيات وسياسات وبرامج القطاعات، وتعمل على تقديم الدعم لتنفيذها وتقييم أثرها على الاقتصاد الوطني بالتنسيق مع الجهات المختصة وشركاء العمل.
- وتتألف الوكالة من القطاعات التالية: الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، البيئة والمياه والزراعة، التجارة والاستثمار والخدمات، التنمية الحضرية والبنية التحتية، اللوجستية والنقل.
- وتهدف الوكالة إلى ضمان وجود منهج ملائم للنمو الاقتصادي القطاعي من خلال دعم إعداد الخطط وتحليلها، وإجراء الأبحاث، وتنسيق الجهود بين الجهات المعنية.

وتشمل المهام الرئيسية للوكالة ما يلي:

1. المشاركة في صياغة وتحديث الخطط التنموية الوطنية بالتعاون مع وكالة شؤون التخطيط والسياسات الوطنية.
2. المشاركة في وضع وتنفيذ الخطط (السياسات - البرامج - المشروعات) المتعلقة بالقطاعات بالتنسيق مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف المعنية الأخرى وضمان اتساقها مع المبادرات وفق توجهات التنمية.
3. وضع أولويات المبادرات وخطط القطاعات.
4. دراسة نتائج الخطط والمشاريع والسياسات المنفذة وتقييم فعاليتها وأثرها على القطاعات وفق مؤشرات قياس أداء رئيسية.
5. تحديد الصعوبات والتحديات التي تواجه القطاع الاقتصادي وتقديم حلول وتوصيات بشأنها.
6. المتابعة المستمرة للمتغيرات التي تطرأ على الأنظمة واللوائح والسياسات المرتبطة بالقطاعات ودراسة أثرها على مسيرة التنمية في المملكة.

ث - وكالة الوزارة لشؤون التنمية البشرية والمجتمعية:

تهدف وكالة شؤون التنمية البشرية والمجتمعية إلى تمهيد الطريق أمام عمليات تنمية الموارد البشرية وتطويرها نظرًا لأهميتها كوسيلة جماعية مشتركة تساهم في تطوير المجتمع السعودي بأكمله.

وتعمل الوكالة على تنفيذ هذا الهدف من خلال أربعة قطاعات وهي: التنمية البشرية، والرعاية الصحية، والتمكين المجتمعي، والقوى البشرية، ويتمثل الهدف العام الذي تسعى الوكالة إلى تحقيقه في المساهمة في إعداد الخطط والاستراتيجيات الخاصة بالقطاعات المستهدفة، وتقديم الدعم الضروري لتنفيذها بشكل فعال، بالإضافة إلى قياس أثرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتشمل المهام الرئيسية للوكالة ما يلي:

1. المشاركة في عملية صياغة وتحديث خطط التنمية الوطنية بالتعاون مع وكالة شؤون التخطيط والسياسات الوطنية.
2. المساهمة في إعداد الخطط المعيّنة بالتنمية البشرية والمجتمعية على مستوى القطاعات بالتنسيق مع الجهات المعيّنة ذات الصلة، وتقديم الدعم الضروري لتنفيذها بشكل فعال، ومتابعة أثرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة.
3. تحديد أولويات المبادرات والخطط الخاصة بقطاعات التنمية البشرية والمجتمعية وفقًا لاحتياجات المواطنين.
4. الاستفادة من نتائج خطط الدراسات التي يتم إجراؤها لتنفيذ المشاريع والسياسات، وتقييم فعاليتها فيما يتعلق بالتأثير على قطاع التنمية البشرية والمجتمعية وفقًا لقياس مؤشرات الأداء الرئيسية.
5. تحديد التحديات التي تواجه التنمية البشرية والمجتمعية، واقتراح الحلول المناسبة.
6. مراجعة السياسات الرامية إلى تسريع وتيرة التنمية البشرية والمجتمعية في المملكة، وتقديم التوصيات اللازمة لتطويرها.
7. رصد ومتابعة المتغيرات التي من شأنها التأثير على الأنظمة واللوائح والسياسات المرتبطة بالتنمية البشرية والمجتمعية بشكل مستمر، ودراسة تأثيرها على تطور هذا القطاع في المملكة.

ج - وكالة خدمات الدعم المشتركة

تهدف الوكالة إلى ضمان تحقيق الأداء الأمثل لوزارة الاقتصاد والتخطيط من خلال توفير خدمات الدعم الضرورية، وتندرج ضمن هذه الوكالة خمس إدارات، حيث تتألف هذه الإدارات من أقسام متداخلة تعمل على تحقيق جميع أهداف الوكالة، وهي إدارة الموارد البشرية، وإدارة تكنولوجيا المعلومات، الإدارة المالية، إدارة المشتريات والعقود، وإدارة الخدمات العامة.

وتشمل المهام الرئيسية للوكالة ما يلي :

١. ضمان الأداء الأمثل لوزارة الاقتصاد والتخطيط من خلال تفعيل مبدأ خدمات الدعم المشتركة.
٢. وضع استراتيجيات وسياسات وكالة خدمات الدعم المشتركة ومراقبة وتقييم أداء الوكالة بالتنسيق مع الوكالات والإدارات المختلفة بالوزارة والجهات التابعة والمرتبطة بالوزارة.
٣. الرفع من إنتاجية الوزارة عن طريق التنمية التنظيمية، والتوظيف، وعمليات الموارد البشرية، والتعلم والتطوير، وكذلك التخطيط للتطوير والتقدم الوظيفي.
٤. دعم تحقيق أهداف وزارة الاقتصاد والتخطيط من خلال استخدام تقنية المعلومات والفنون الرقمية التي تدعم الخيارات الفعالة لعملية اتخاذ القرار والإشراف ومراقبة كافة الأعمال المتعلقة بتقديم خدمات تقنية المعلومات.
٥. تقديم الدعم اللازم للجهات التابعة والمرتبطة بالوزارة مما يمكنهم من القيام بأدوارهم.
٦. إدارة التخطيط المالي/ الميزانيات/المشتريات والعقود، وكذلك العمليات المالية وإعداد التقارير، والإشراف ومراقبة كافة الأعمال المتعلقة بالعمليات المالية.
٧. الحماية والحفاظ على مرافق الوزارة وبنيتها التحتية من خلال عمليات إدارة المرافق والصيانة.
٨. اتخاذ الإجراءات اللازمة لإبرام العقود مع الأطراف المعنية والقيام بالمشتريات اللازمة لتلبية حاجات الوزارة.
٩. الإشراف على توفير الأمن والسلامة لجميع مرافق ومنشآت الوزارة والإشراف على الحركة والمواصلات.

ج - مكتب تحقيق الرؤية

أنشئ مكتب تحقيق الرؤية بالوزارة تنفيذاً للأمر السامي الكريم رقم (٤٤٦٤٣) بتاريخ ١٥/٩/١٤٣٧هـ القاضي بإنشاء مكاتب التحول الوطني، وبناءً على توصية مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية صدر الأمر السامي الكريم رقم (٦١٠٦٣) بتاريخ ٢٦/١٢/١٤٣٧هـ القاضي بالموافقة على تغيير مسمى "مكاتب التحول الوطني" إلى "مكاتب تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠".

ويعمل المكتب على ضمان تكامل جهود وأعمال الوزارة مع أعمال الجهات الداعمة ضمن منظومة تحقيق الرؤية (مثل: مركز الإنجاز والتدخل السريع، والمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة، وغيرها).

ولتحقيق ذلك يقوم المكتب بعدد من المهام التي تتكامل مع أعمال الجهات الداعمة، وذلك عبر إصدار مخرجات للقيام بهذه المهام لتعزيز التخطيط الاستراتيجي ورفع كفاءة الانفاق بالوزارة، والمتابعة وقياس الأداء والتقدم المحرز في تنفيذ مبادرات الوزارة في برنامج التحول الوطني والبرامج الأخرى المرتبطة بالرؤية، لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة وبما يحقق "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠".

ويضم مكتب تحقيق الرؤية أربعة إدارات هي: إدارة الاستراتيجية، إدارة المشروعات، إدارة التميز المؤسسي والتغيير، وإدارة الإنجاز.

الفصل الثاني الإنجازات

- ١/٢ الأوامر والتوجيهات السامية وقرارات مجلس الوزراء ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية
- ٢/٢ المبادرات والمشروعات
- ٣/٢ التعاون الإقليمي والدولي (الشراكات الاستراتيجية)
- ٤/٢ التوقعات الاقتصادية الكلية والنماذج الاقتصادية
- ٥/٢ الأنظمة واللوائح والتنظيمات
- ٦/٢ تطوير بيئة العمل بالوزارة

الفصل الثاني

الإنجازات

١/٢ الأوامر والتوجيهات السامية الكريمة وقرارات مجلس الوزراء ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

يبين الجدول أدناه الأوامر والتوجيهات السامية الكريمة وقرارات مجلس الوزراء ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وما تم بشأنها من أعمال وجهود خلال العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ.

جدول (١)

الأوامر والتوجيهات السامية الكريمة والقرارات خلال العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ

البيان	فحوى ما قضى به الأمر	الأعمال والجهود التي تمت بشأنها
الأمر السامي رقم (٦٩٩٩١) بتاريخ ٨٣٤١/٤/٨٢هـ	الموافقة على العرض المقدم من صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بشأن بعض المستجدات المتعلقة بمشروع النقل العام في مكة المكرمة.	<ul style="list-style-type: none"> فيما يخص الشق المتعلق بقيام وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتنسيق مع الجهات المعنية بإكمال الدراسات والإجراءات اللازمة تمهيداً للبدء في تنفيذ مسارات المرحلة الأولى من مشروعات النقل العام بالقطارات في مكة المكرمة بمشاركة القطاع الخاص، فالعمل جاري بالتنسيق مع الجهات المعنية لوضع خارطة طريق لتنفيذ هذه المشاريع بمشاركة القطاعين العام والخاص
الأمر السامي رقم (١٢٥٠٥) بتاريخ ١٤٣٨/٣/٣هـ	تكليف وزارة الاقتصاد والتخطيط باتخاذ ما يلزم لإطلاق مبادرات برنامج التحول الوطني إعلامياً، والمشار فيه إلى الأمر السامي رقم (٢٦٦٥٦) بتاريخ ١٤٣٧/٦/١هـ بشأن الموافقة على طلب معالي وزير الاقتصاد والتخطيط بخصوص إدارة التواصل والحملة الإعلامية لبرنامج التحول الوطني	<ul style="list-style-type: none"> جاري تنفيذه من قبل الوزارة
الأمر السامي رقم (٧٤٠٢) بتاريخ ١٤٣٨/٢/١٢هـ	إحالة المعاملة الخاصة بإنشاء جهاز للشرطة البيئية في المملكة إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط، لتقوم بالتنسيق مع وزارة البيئة والمياه والزراعة والجهات الأخرى ذات العلاقة بإعداد دراسة شاملة متكاملة لمنظومة الحراسات الخاصة بما فيها (الأمنية، والبيئية، والتفتيش)، والرفع بذلك.	<ul style="list-style-type: none"> تم رسم استراتيجية للعمل على النطاق الشامل للتكليف تتضمن العمل على مسارين رئيسيين هما: المسار الأول: العمل إلى جانب صندوق الاستثمارات العامة ووزارة الداخلية لإتمام دراسة إنشاء منظومة الحراسات الخاصة، والمسار الثاني: العمل إلى جانب وزارة البيئة والمياه والزراعة وصندوق الاستثمارات العامة لإتمام دراسة إنشاء الشرطة البيئية ضمن نظام منظومة الحراسات الخاصة.
الأمر السامي رقم (٧٤٧٩) بتاريخ ١٤٣٨/٢/١هـ	تضمين الأجهزة الحكومية بند ينص على تحديد نسب التوطين ونسب المحتوى المحلي بالتنسيق مع وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص وفي مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.	<ul style="list-style-type: none"> تم تنفيذه من قبل الوزارة
الأمر السامي رقم (٦٨١٨) بتاريخ ١٤٣٨/٢/٨هـ	الموافقة على تأسيس وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص.	<ul style="list-style-type: none"> تم تنفيذه من قبل الوزارة
الأمر السامي رقم (٥٩٤٩) بتاريخ ١٤٣٨/٢/٢هـ	بخصوص تنفيذ مبادرات تنمية الإيرادات غير النفطية.	<ul style="list-style-type: none"> تم تنفيذه من قبل الوزارة

البيانات	فحوى ما قضى به الأمر	الأعمال والجهود التي تمت بشأنها
الأمر السامي رقم (٤٥٥١) بتاريخ ١٤٣٨/١/٢٤هـ	بشأن طلب رفع وظائف تعليمية إلى المستوى الخامس في ضوء المعيار المعتمد في خطة التنمية (أستاذ/طالب) والمستهدف للسنة المالية ١٤٣٨/١٤٣٩هـ.	• تم تشكيل لجنة لهذا الغرض في وزارة التعليم وما زالت أعمال اللجنة قائمة حتى تاريخه.
الأمر السامي رقم (٢١٩٨) بتاريخ ١٤٣٨/١/١٢هـ	بخصوص ضم الدراسة المتعلقة بالنظر في إنشاء هيئة مستقلة تشرف على أعمال قطاع المياه والصرف الصحي إلى الدراسة المتعلقة باقتراح إعادة هيكلة هيئة الري والصرف بالأحساء في قيامها بمهامها الحالية ورفع ما يتم التوصل إليه إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.	• تم إنجاز الدراسة ورفعها.
الأمر السامي رقم (١٨٤٦) بتاريخ ١٤٣٨/١/١٠هـ	بشأن دراسة طلبات بعض المزارعين المقترزين من صندوق التنمية الزراعية بسبب الجفاف.	• لا زالت قيد الدراسة.
الأمر السامي رقم (٦٠٨٧١) بتاريخ ١٤٣٧/١٢/٢٥هـ	الموافقة على مجموعة من مبادرات برنامج التحول الوطني المقترح تنفيذها خلال (٥) سنوات.	• تم تنفيذه من قبل الوزارة
الأمر السامي رقم (٥٨٩٩٦) بتاريخ ١٤٣٧/١٢/٧هـ	بشأن منح وزارة التعليم لإدارات التعليم في المناطق الاستقلال الإداري والمالي عن الوزارة، وتوجيه مجلس الوزراء بتشكيل لجنة من وزارات المالية، الاقتصاد والتخطيط، الخدمة المدنية، التعليم، لدراسة الموضوع من جميع جوانبه والرفع بما يتم التوصل إليه.	• تم تشكيل لجنة من وزارات المالية، الاقتصاد والتخطيط، الخدمة المدنية، والتعليم، وما يزال الموضوع يدرس برعاية وزارة التعليم.
الأمر السامي رقم (٥٦٢١١) بتاريخ ١٤٣٧/١١/٢١هـ	مراجعة الآلية المقترحة من وزارة الاقتصاد والتخطيط لترشيد استهلاك المياه والكهرباء في المباني الحكومية مع المركز السعودي لكفاءة الطاقة.	• تم الرفع للمقام السامي الكريم بخصوص آلية الترشيح للمرافق الحكومية، وفق ما تم الاتفاق عليه وبعد أخذ الموافقة النهائية من قبل رئيس اللجنة التنفيذية للمركز السعودي لكفاءة الطاقة. • تم الرفع بالتوصيات للمركز السعودي لكفاءة الطاقة للمراجعة والاعتماد. • تم مراجعة آلية الترشيح المقترحة من وزارة الاقتصاد والتخطيط وتطويرها.
الأمر السامي رقم (٥٦٢٩٢) بتاريخ ١٤٣٧/١١/٢١هـ	الموافقة على إنشاء مبادرة ترشيح الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي.	• تم تنفيذه من قبل الوزارة
الأمر السامي رقم (٥٦٦٣٩) بتاريخ ١٤٣٧/١١/٢٣هـ	الموافقة على ما رأيته اللجنة المالية حيال التكاليف المؤجلة لمشروع برنامج التحول الوطني.	• تم تنفيذه من قبل الوزارة
الأمر السامي رقم (٥٤٩٧٤) بتاريخ ١٤٣٧/١١/١٣هـ	الموافقة على ما رأيته اللجنة المالية حيال النقل من مخصص دعم ميزانية الوزارة إلى مشروع برنامج التحول الوطني.	• تم تنفيذه من قبل الوزارة
الأمر السامي رقم (٤٧٣٠٦) بتاريخ ١٤٣٧/١٠/١هـ	التعميم على جميع الجهات الحكومية بتزويد وزارة المالية بتقرير مفصل عن المبالغ المستحقة للمقاولين والموردين للسنة المالية ١٤٣٧/١٤٣٨هـ خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين.	• تم تنفيذه من قبل الوزارة
الأمر السامي رقم (٤٤٦٤٣) بتاريخ ١٤٣٧/٩/١٥هـ	الموافقة على مجموعة من مبادرات برنامج التحول الوطني المقترح تنفيذها خلال (خمسة) سنوات تبدأ من السنة المالية الحالية (١٤٣٨/١٤٣٧هـ).	• تم تنفيذه من قبل الوزارة
الأمر السامي رقم (٤٣٥٨٨) بتاريخ ١٤٣٧/٩/٩هـ	الموافقة على ما ورد في البند (رابعاً) من مبادرات برنامج التحول الوطني.	• تم تنفيذه من قبل الوزارة
الأمر السامي رقم (٤١٨٥٥) بتاريخ ١٤٣٧/٨/٢٦هـ	الموافقة على النقل من مخصص دعم ميزانية الوزارة إلى مركز الإنجاز والتدخل السريع	• تم تنفيذه من قبل الوزارة

البيانات	فحوى ما قضى به الأمر	الأعمال والجهود التي تمت بشأنها
الأمر السامي رقم (٤١٨٥٢) بتاريخ ١٤٣٧/٨/١هـ	الموافقة على اعتماد متطلبات إطلاق المبادرات المهمة.	<ul style="list-style-type: none"> تم تنفيذه من قبل الوزارة
الأمر السامي رقم (٣٠٧٢٢) بتاريخ ١٤٣٧/٦/٢٦هـ	مراجعة منظومة البحث العلمي في المملكة العربية السعودية في ضوء أفضل الممارسات والتجارب الدولية، واقتراح ما يلزم لتطويرها بما يكفل بناء اقتصاد معرفي يحقق تنمية مستدامة.	<ul style="list-style-type: none"> ما زال العمل مستمراً لهذه اللجنة، وتم طلب تمديد التكليف. تم اقتراح مجموعة جديدة من آليات البحث العلمي المتوافقة مع تطور آليات إجراء البحوث عالمياً. تم التحديد المبدئي للبيانات والمؤشرات ذات العلاقة بمراجعة منظومة البحث العلمي في المملكة في ضوء أفضل الممارسات والتجارب الدولية، وجاري العمل على إكمال جميع المعلومات وتحديد كيفية قياسها. تم تحديد التحديات الرئيسية. تم تشكيل فريق العمل من وزارات (الاقتصاد والتخطيط والتعليم والاتصالات وتقنية المعلومات) ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية ومدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة.
الأمر السامي رقم (٢٨٧٤٣) بتاريخ ١٤٣٧/٦/١٤هـ	الموافقة على ميزانية برنامج التحول الوطني.	<ul style="list-style-type: none"> تم تنفيذه من قبل الوزارة
الأمر السامي رقم (٢٦٦٥٦) بتاريخ ١٤٣٧/٦/١هـ	الموافقة على طلب معالي وزير الاقتصاد والتخطيط بخصوص إدارة التواصل والحملة الاعلامية لبرنامج التحول الوطني	<ul style="list-style-type: none"> تم تنفيذه من قبل الوزارة
الأمر السامي رقم (٢٤٨٠٢) بتاريخ ١٤٣٧/٥/٢٠هـ	الموافقة على دعم برنامج التحول الوطني.	<ul style="list-style-type: none"> تم تنفيذه من قبل الوزارة
الأمر السامي رقم (٣٢٩٣) بتاريخ ١٤٣٦/١١/٢٤هـ	إعداد استراتيجية وطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف تحسين نوعية حياتهم.	<ul style="list-style-type: none"> الوزارة عضو في اللجنة العليا المشكلة لإعداد الاستراتيجية، وقد زودت اللجنة بالمدخلات والمرئيات بكافة مراحل صياغة الاستراتيجية. وقد تمت مراجعة المسودة النهائية للاستراتيجية ورفعت لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

الأعمال والجهود التي تمت بشأنها	فحوى ما قضى به الأمر	البيان
<ul style="list-style-type: none"> قامت وزارة الاقتصاد والتخطيط وتنفيذاً للأمر السامي بالاستعانة بمكتب استشاري متخصص (المجموعة الاستشارية الهندسية أي.بي.أي)، بمراجعة مشروعات النقل العام المخطط لها في كل من مكة المكرمة، وجدة، والمدينة المنورة، وحاضرة الدمام، وأسفرت المراجعة عن تحديد المرحلة الأولى من مشاريع النقل العام في المدن الأربع، وتحديد مسارات خطوط المترو والتقنيات المثلى لمشاريع المترو ضمن تلك المرحلة في تلك المدن، مما سيؤدي إلى تخفيض في تكاليف التنفيذ والتشغيل والصيانة للمرحلة الأولى (وتم الرفع بالتوصيات إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية). وقد تمت المراجعة من خلال الخبرات المتوفرة لدى الاستشاري، والزيارات الميدانية الداخلية والخارجية التي قام بها الاستشاري والاطلاع على التجارب العالمية الخاصة بتنفيذ مشروعات النقل العام بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص. والعمل جاري على إعداد الهيكل والإطار التعاقدية النموذجي المقترح للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإعداد خارطة الطريق لاستخدام نموذج الشراكة والجهات الرئيسية في المشروع، ووضع التصورات لمرحلة الإعداد لإطلاق مشاريع النقل العام بالقطارات (المترو) والجدول الزمني المقترح للتنفيذ، كما تضمنت المراجعة التحليل المالي، والتوصيات المقترحة. 	<p>تكليف وزارة الاقتصاد والتخطيط بالفقرة (٢) من الأمر، باستكمال دراسة تنفيذ وتشغيل مشروعات النقل العام في مكة المكرمة وجدة والمدن الأخرى التي تم إقرار مشروعات النقل العام لها وذلك بهدف تخفيض التكاليف وتقوية العائدات وتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص.</p>	<p>الأمر السامي رقم (٤٩٧٨٢) وتاريخ ١٤٣٦/١٠/٩ هـ</p>
<ul style="list-style-type: none"> جاري التنسيق مع الجهات المعنية لمتابعة سير العمل بشكل دوري بناء على القرار. 	<p>توجيه صندوق الاستثمارات العامة، ووزارة التجارة والاستثمار، والهيئة العامة للاستثمار اتخاذ ما يلزم تجاه تنفيذ مبادرة لتفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحفيز الاستثمارات المتعلقة برأس المال الجريء والملكية الخاصة.</p>	<p>قرار مجلس الوزراء رقم (٤٥٨) بتاريخ ١٤٣٧/١٠/٧ هـ</p>
<ul style="list-style-type: none"> درست اللجنة هذا الموضوع وتم توقيع المحضر ورفعته. 	<p>بشأن معالجة عدم التزام شركة الغاز والتصنيع الأهلية بتنفيذ القرارات والتعليمات الصادرة لها والمتعلقة بالنشاطات التي تزاو لها.</p>	<p>قرار مجلس الوزراء رقم (٨) بتاريخ ١٤٣٧/١١/١٣ هـ</p>
<ul style="list-style-type: none"> تم توقيع المحضر ورفعته إلى المجلس بالبرقية رقم (٣٨٠-١-٢٩٠٧) بتاريخ ١٤٣٨-٥-٢٨ هـ 	<p>دراسة تقويم إجراءات الاستيراد والتصدير بما يحقق المكانة الاقتصادية المرجوة للمملكة.</p>	<p>قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٢٣٩٢) بتاريخ ١٤٣٨/٤/١٠ هـ تكليف مُحال إلى اللجنة المعنية بوضع خطة استراتيجية لجعل المملكة مركزاً لوجستياً عالمياً.</p>
<ul style="list-style-type: none"> تم التنسيق بين الوزارة ووزارة الخدمة المدنية، وأعد محضر يتضمن رأي موحدة حول الدراسة المعدة في معهد الإدارة العامة، ورفع المحضر إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. 	<p>بشأن الدراسة المعدة حول ظاهرة التسبب الوظيفي.</p>	<p>خطاب مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٦٨٩) وتاريخ ١٤٣٨/١/٢٦ هـ</p>

الأعمال والجهود التي تمت بشأنها	فحوى ما قضى به الأمر	البيان
<ul style="list-style-type: none"> تم توقيع المحضر ورفعته إلى المجلس بالبرقية رقم (٢٩٠٧-١-٣٨) بتاريخ ٢٨-٥-١٤٣٨هـ. 	<p>العمل على تحويل المملكة لمركز لوجستي عالمي وتأثير الخطة على مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لعام ٢٠١٦م الصادر عن مجموعة البنك الدولي.</p>	<p>قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٣٠٥) بتاريخ ١٤٣٨/١/١١هـ تكليف مُحال إلى اللجنة المعنية بوضع خطة استراتيجية لجعل المملكة مركزًا لوجستيًا عالميًا.</p>
<ul style="list-style-type: none"> تم تنفيذه من قبل الوزارة 	<p>في شأن الموافقة على تأسيس وحدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية باسم "وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص"</p>	<p>قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٥٣٥٣) بتاريخ ١٤٣٧/١١/٢٥هـ</p>
<ul style="list-style-type: none"> تم تنفيذه من قبل الوزارة 	<p>في شأن تأسيس وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص.</p>	<p>قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٤٧/٣٧-٢) بتاريخ ١٤٣٧/١١/١٩هـ</p>
<ul style="list-style-type: none"> تم رفع التوصية والموافقة عليها من المجلس. 	<p>دراسة مناسبة ضم تنفيذ متطلبات التخطيط الشامل ضمن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنقل</p>	<p>قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٤٣٤٤) بتاريخ ١٤٣٧/٩/٢٨هـ تكليف مُحال إلى اللجنة المعنية بوضع خطة استراتيجية لجعل المملكة مركزًا لوجستيًا عالميًا.</p>
<ul style="list-style-type: none"> تم التعاقد مع الشريك الاستشاري وجاري العمل حاليا على تنفيذ متطلبات هذا التكليف مع الوزارة والذي من شأنه دعم الشركات الوطنية الرائدة على توسعة نطاق أنشطتها للمنافسة والريادة على الصعيدين الاقليمي والدولي من خلال تحديد القطاعات ذات الإمكانيات العالية، والشركات السعودية الناجحة في تلك القطاعات، وتحليل أدائها، وتحديد آليات الدعم لتيسير توسعها الدولي من خلال تقديم حزمة من التدخلات الموجهة والدقيقة لتقوية الميزة التنافسية بالأسواق الدولية. ومن ثم الرفع بها إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. 	<p>التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لاقتراح سياسات وتشريعات ومبادرات لتحفيز ودعم الشركات الوطنية الرائدة الرئيسية لممارسة دور أكبر في الأسواق الإقليمية والعالمية.</p>	<p>قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٣٧/٤٢) بتاريخ ١٤٣٧/٨/٢٣هـ</p>

الأعمال والجهود التي تمت بشأنها	فحوى ما قضى به الأمر	البيان
<ul style="list-style-type: none"> • التكليف منوط بوزارة التجارة والاستثمار ودور وزارة الاقتصاد والتخطيط هو مراجعة استراتيجية المشروع قبل رفعه لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية للتأكد من موافقته للأهداف المرسومة. • تم التنسيق مع وزارة التجارة والاستثمار، كما تم إرسال دراسة مبدئية تتكون من خطة مفصلة مكونة من مجموعة من المبادرات المقترحة لتأخذ بعين الاعتبار بالتوصيات النهائية للتكليف. • تم استلام دراسة وزارة التجارة والاستثمار المعدة في ١٣ مايو ٢٠١٤م وتم إرسال مذكرات وزارة الاقتصاد والتخطيط فيما يخص هذا الموضوع. • صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٤٥٨ وتاريخ ١٤٣٧/١٠/٧هـ بخصوص الموافقة على التوصيات المرفوعة من قبل وزارة الاستثمار والتجارة. • جاري التنسيق مع الجهات المعنية لمتابعة سير العمل بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٤٥٨ وتقديم تقارير حالة ونسبة الإنجاز وبشكل دوري. 	<p>تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحفيز الاستثمارات المتعلقة برأس المال الجريء (Venture Capital) والملكية الخاصة (Private Equity).</p>	<p>قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٣٧/٩) بتاريخ ١٤٣٧/١/١٥هـ</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تم دراسة الموضوع والرفع إلى المجلس. 	<p>تشكيل لجنة لتفعيل المواطنة بين مخرجات التعليم وسوق العمل تتولى وضع الأسس اللازمة لتفعيل الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة (خطة آفاق) الموافق عليها بالأمر السامي رقم (٣٥٦٢/م ب) وتاريخ ١٤٣٢/٦/٤هـ.</p>	<p>قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٣٧/٧) وتاريخ ١٤٣٧/١/١٥هـ والقرار رقم (٣٧/١٨) وتاريخ ١٤٣٧/١/٢٩هـ</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تم دراسة الموضوع، والرفع إلى المجلس. 	<p>تشكيل لجنة تتولى إعداد برنامج وطني لإشراك الأسرة في العملية التربوية والتعليمية.</p>	<p>قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٣٧/٨) بتاريخ ١٤٣٧/١/١٥هـ</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تم دراسة الموضوع، والرفع إلى المجلس. 	<p>تشكيل لجنة تتولى طرح مبادرات لرفع مستوى فاعلية وكفاءة الموظفين في قطاعي التعليم والصحة.</p>	<p>قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٣٧/١٠) بتاريخ ١٤٣٧/١/١٥هـ</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تم دراسة الموضوعين والرفع بالتوصيات إلى المجلس. 	<p>الموضوع الأول: ما ورد في خطاب سعادة أمين عام صندوق الاستثمارات العامة المُكلف رقم (٢٥٠/٣) وتاريخ ١٤٣٦/١٠/٢٠هـ، المتضمن المقترحات التي قدمها استشاري تصميم الجسر البري لربط محافظة الطائف بمشروع الجسر البري.</p> <p>الموضوع الثاني: طلب معالي وزير النقل بخطابه رقم (٣٩٨٣/٠١) وتاريخ ١٤٣٦/١١/٢٦هـ، للتعاقد مع استشاريين متخصصين لإعداد وثائق مشروع نفق يربط محافظة الطائف، ومكة المكرمة، وتأهيل الشركات المتخصصة.</p>	<p>قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٢٦٦) بتاريخ ١٤٣٧/١/٢٩هـ تكليف مُحال إلى اللجنة المعنية بوضع خطة استراتيجية لجعل المملكة مركزًا لوجستيًا عالميًا.</p>

الأعمال والجهود التي تمت بشأنها	فحوى ما قضى به الأمر	البيان
<ul style="list-style-type: none"> • قامت كل من وزارة الاقتصاد والتخطيط مع هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول) خلال الربع الأول من عام ٢٠١٦م بتحديد مجموعة من المبادرات التي من شأنها زيادة عدد الشركات الخاصة المدرجة في السوق المالية، مما ينتج عنه زيادة في رأس المال السوقي والسيولة بشكل عام. • تمت مشاركة أكثر من ١٠٠ جهة من القطاع الحكومي والقطاع الخاص خلال مرحلة العمل الأولى من هذا المشروع لتحديد المبادرات والتأكد من موافقتها مع الجهات الحكومية ذات العلاقة وذلك لدعم وتسهيل عملية تنفيذ هذه المبادرات مع الجهات ذات العلاقة. • تم تحديد ٢٥ مبادرة بعد إجراء التحليل الكامل والتواصل مع الأطراف المعنية، ومن شأن هذه المبادرات زيادة عدد الشركات الخاصة المدرجة في السوق المالية، هذا وقد تمت الموافقة على ٢١ مبادرة من قبل لجنة تسيير المشروع كما تم تأجيل الموافقة على الأربعة مبادرات المتبقية، وتم إرسال التقرير النهائي إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. • سيتم العمل على إنشاء مكتب لدعم أعمال لجنة تسيير المشروع، ليقوم بمساعدة الجهات ذات العلاقة بالبدء في تنفيذ هذه المبادرات ودراسة أي مبادرات جديدة أو مؤجلة، لإعادة النظر فيها أو لرفضها، وتعتمد هذه المرحلة على توصيات مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. 	<p>اقتراح سياسات وتشريعات ومبادرات لتحفيز منشآت القطاع الخاص للتحويل إلى شركات مساهمة عامة.</p>	<p>قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٣٦/٧) بتاريخ ١٤٣٦/١١/١٨هـ</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تم الانتهاء من دراسة إنشاء مدن المطارات والخروج بالرؤية المبدئية للمدينتين والمخطط الأولي لهما ومن ثم تم عقد الاجتماع الثاني للجنة الوزارية والخروج بالتوصيات اللازمة حول كل من المواضيع التالية: • مدينة مطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة. • مدينة مطار الملك خالد الدولي بالرياض. • المناطق المعفاة من التأشيرات. • حوكمة وتنظيم مدن المطارات. • الاستراتيجيات الوطنية ذات العلاقة. 	<p>دراسة إنشاء مدينة اقتصادية، تكون ضمن النطاق المكاني لمطار الملك عبد العزيز الدولي بمحافظة جدة ومدينة اقتصادية بمطار الملك خالد الدولي (شاملة مركز الملك عبد الله المالي) بمدينة الرياض.</p>	<p>قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٣٦/١١) بتاريخ ١٤٣٦/١١/١٨هـ والقرار رقم (٣٧/٢٠) بتاريخ ١٤٣٧/٢/٥هـ</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تم إحالة هذه المهمة إلى اللجنة الوزارية اللوجستية وقد عملت وزارة الاقتصاد والتخطيط مع استشاري متخصص بمراجعة مشروعات النقل العام المخطط لها في كل من: مكة المكرمة، وجدة، والمدينة المنورة، وحاضرة الدمام، وأسفرت المراجعة عن تحديد المرحلة الأولى لتلك المشروعات في المدن الأربع، وتحديد مسارات خطوط المترو والتقنيات المثلى لمشاريع المترو ضمن تلك المرحلة في تلك المدن مما سيؤدي إلى تخفيض في تكاليف التنفيذ والتشغيل والصيانة للمرحلة الأولى (وتم الرفع بالتوصيات إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية). جاري العمل على وضع خطة وإطار قانوني لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ هذه المشاريع. 	<p>تشكيل لجنة برئاسة معالي وزير الاقتصاد والتخطيط تتولى وضع تصور حيال ما عرضه معالي وزير النقل على المجلس في شأن مشاريع النقل الكبرى في عدد من المدن الرئيسية في المملكة بما في ذلك مدى إمكانية لإشراك القطاع الخاص في تنفيذها أو جدولتها أو تأجيل تنفيذها مع الأخذ في الاعتبار الأهداف المتعلقة بتطوير مدينة مكة المكرمة.</p>	<p>قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٥٠٥) بتاريخ ١٤٣٦/٩/٧هـ</p>

الأعمال والجهود التي تمت بشأنها	فحوى ما قضى به الأمر	البيان
<ul style="list-style-type: none"> تم تعريف الرؤية والرسالة وتطوير خارطة طريق لجعل المملكة مركزاً لوجستياً عالمياً، تتضمن ٢٧ مبادرة، منها خمسة تتعلق بحوكمة القطاع، تنفذ على ثلاث مراحل في المدة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢١، كما تم تحديد إطار زمني لتنفيذ جميع مبادرات المراحل الثلاث، وتحديد المتطلبات والجهات المعنية في تنفيذ كل مبادرة وقد تم الرفع بتوصيات اللجنة إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. 	<p>وضع مشروع خطة استراتيجية لجعل المملكة مركزاً لوجستياً عالمياً.</p>	<p>قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٣٦/٦) بتاريخ ١٤٣٦/١١/٨هـ</p>
<ul style="list-style-type: none"> تم رفع التوصيات والموافقة عليها من المجلس. 	<p>طلب إمارة المدينة المنورة إنشاء محطة للقطار بمسجد الميقات بالمدينة المنورة ضمن مشروع قطار الحرمين الشريفين.</p>	<p>قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٩٨٩) بتاريخ ١٤٣٧/٥/٩هـ تكليف مُحال إلى اللجنة المعنية بوضع خطة استراتيجية لجعل المملكة مركزاً لوجستياً عالمياً.</p>
<ul style="list-style-type: none"> تم التنسيق مع وزارة النقل ورفعت توصيات مبدئية والعمل مستمر. 	<p>الموضوعات التي اكتملت دراستها لدى المجلس الاقتصادي الأعلى (الملغى) ومن بينها طلب معالي وزير النقل ربط مدينة ينبع الصناعية بالمدينة الصناعية بالجبيل عبر مشروع الجسر البري وكذلك ربط المدينة.</p>	<p>قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٧٢٢) بتاريخ ١٤٣٦/١١/٩هـ تكليف مُحال إلى اللجنة المعنية بوضع خطة استراتيجية لجعل المملكة مركزاً لوجستياً عالمياً.</p>
<ul style="list-style-type: none"> تم التنسيق مع وزارة النقل والمؤسسة العامة للخطوط الحديدية ورُفعت توصيات مبدئية والعمل مستمر. 	<p>وضع برنامج لإدارة وتشغيل وصيانة مشاريع توسعة خدمات السكك الحديدية.</p>	<p>قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٨٠٢) بتاريخ ١٤٣٦/١٢/٦هـ تكليف مُحال إلى اللجنة المعنية بوضع خطة استراتيجية لجعل المملكة مركزاً لوجستياً عالمياً</p>

٢/٢ المبادرات والمشروعات

يبين الجدول (٢) أدناه مبادرات ومشروعات الوزارة التي تنفذها ضمن برنامج التحول الوطني وما تم بشأنها من إجراءات خلال العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ، وتنفذ وزارة الاقتصاد والتخطيط هذه المبادرات والمشروعات بالتعاون والتنسيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة، والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني

جدول (٢)

إنجازات مبادرات ومشروعات الوزارة في برنامج التحول الوطني

تاريخ الاطلاق	الإنجازات	المبادرات / المشروعات
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> • يجرى العمل على إدراج متطلبات المحتوى المحلي في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية بالتنسيق مع وزارة المالية. • يجرى العمل على وضع تعريف محدد للمحتوى المحلي وآلية قياسه. • يجرى العمل على بناء استراتيجية وطنية لزيادة نسبة المحتوى المحلي في جميع القطاعات. 	<p>١. تنسيق الجهود لتطوير المنظومة الوطنية للمحتوى المحلي</p> <ul style="list-style-type: none"> • تهدف المبادرة إلى تعزيز استحداث فرص عمل جديدة للمواطنين، وتحقيق نمو في الناتج المحلي غير النفطي، وتحسين ميزان المدفوعات، وتوطين التقنية، من خلال العمل مع الجهات. • دور الوزارة: قيادي وتمكيني
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> • تم اعتماد المبادرات التالية من قبل مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية: • رفع كفاءة الدعم الحكومي بتعديل أسعار الطاقة والمياه (المرحلة الثانية). • المقابل المالي على الوافدين. • تطبيق التدقيق اللاحق بعد الفسخ. • إعادة الرسم الجمركي لـ ١٩٣ سلعة. • العمل قيد التنفيذ. 	<p>٢. دراسة المبادرات لزيادة الإيرادات غير النفطية.</p> <ul style="list-style-type: none"> • تهدف الدراسة تنمية الإيرادات غير النفطية بما يخدم تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، وتحقيق التوازن في الميزانية. • تقليل الاعتماد على النفط كمورد رئيسي لدخل الدولة عن طريق تجهيز دراسات مبدئية لكل المبادرات والمشاريع الطموحة والتي تعنى بالتحول الوطني وتمكين الكوادر المتوفرة لتحقيق الأهداف المرسومة خلال ٣٠-٩٠ يوم. • دور الوزارة: الدعم والتنسيق.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> • تم إنشاء وتشغيل الوحدة. • من أبرز المبادرات التي بدأت في عام ٢٠١٦: رفع كفاءة الدعم الحكومي بتعديل أسعار الطاقة والمياه (المرحلة الأولى)، والمقابل المالي لخدمات الركاب الدوليين، وتعديل غرامات المخالفات المتعلقة بالسلامة المرورية، وتعديل المقابل المالي للتأشيرات، وتحسين إيرادات وزارة الشؤون البلدية والقروية، وإعادة الرسم الجمركي لـ (١٩٣) سلعة، وفرض رسوم على الأراضي البيضاء. 	<p>٣. وحدة تنمية الإيرادات غير النفطية.</p> <ul style="list-style-type: none"> • تم إنشاء وحدة تنمية الإيرادات غير النفطية تحت إشراف مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بقرار المجلس رقم (٢٧-٣٤/ق) وتاريخ ١٤٣٧/٨/٢هـ. • تهدف المبادرة لدعم متابعة الجهات المعنية في مراحل تنفيذ المبادرات المتعلقة بزيادة الإيرادات غير النفطية، وإعداد ورفع تقارير لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لعرض التطورات والنتائج وإيضاح المعوقات (ان وجدت) والحلول الممكنة والمقترحة لاعتمادها. • تُعنى الوحدة بتطوير الفرص الحالية لتنمية الإيرادات غير النفطية والبحث عن فرص جديدة من خلال دراسة جدواها وإجراء البحوث والمسوح الميدانية اللازمة ودعم إقرارها وإصدار الأدوات النظامية الخاصة بها، بالإضافة إلى دعم ومساندة الجهات المعنية في تطبيق وتنفيذ مبادرات تنمية الإيرادات غير النفطية بما يخدم تحقيق التشاركية بالعمل فيما بينها وبما يتفق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠. • كما تُعنى الوحدة بمتابعة تحصيل الإيرادات للمبادرات التي بدء تنفيذها. • دور الوزارة: الدعم والتنسيق..

تاريخ الاطلاق	الإنجازات	المبادرات/ المشروعات
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> تم اعداد نطاق عمل لتقييم أثر تفعيل المقابل المالي للعمالة الوافدة، وسيتم التعاقد مع شركة استشارية لتنفيذ المشروع. العمل قيد التنفيذ. 	<p>٤. برنامج الإقامة المتدرجة – المرحلة الثانية.</p> <ul style="list-style-type: none"> تهدف المبادرة إلى تقديم التوصية والمقترحات على الفجوة المتوقعة بين رواتب المواطنين والوافدين بعد فرض الرسوم على الوافدين. تقديم التوصيات على تأثير الاستهلاك بعد فرض الرسوم على عوائل الوافدين وردة فعل القطاع الخاص تقديم تقرير على التأثير المتوقع من واردات دول الخليج العربي وعلى مجالات التدخل المقترحة الأخرى. دور الوزارة: قيادة العمل.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> قامت وزارة الاقتصاد والتخطيط بوضع نطاق العمل ومواءمة النطاق مع الجهات ذات العلاقة تحت إشراف الوزارة. تم الانتهاء من مرحلة طلب العروض وسوف يتم اختيار المستشارين المؤهلين لإطلاق المشروع خلال الأسبوع الثاني من أبريل ٢٠١٧. ساهمت وزارة الاقتصاد والتخطيط من خلال اللجنة التنفيذية المعنية بجعل المملكة مركزاً لوجستياً عالمياً بإطلاق مشروعين على علاقة بخصخصة الأصول وهما: إصلاح قطاع الموانئ، وإصلاح قطاع السكك الحديدية. تقوم وزارة النقل بتنفيذ المشاريع، وتتابع وزارة الاقتصاد والتخطيط سير العمل من خلال اللجنة التنفيذية. 	<p>٥. تحسين التنظيمات ذات العلاقة بالأعمال اللوجستية.</p> <ul style="list-style-type: none"> تهدف هذه المبادرة إلى مراجعة تحديث جميع الأنظمة المرتبطة بأنشطة الخدمات اللوجستية (النقل البري والتخزين والبضائع الخطرة والنقل البحري والمناطق الحرة، ...) لضمان قدرتها على دعم وتمكين رؤية المملكة العربية السعودية لتصبح مركزاً لوجستياً. دور الوزارة: قيادة العمل والتنسيق.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> تم إنشاء المكتب التنفيذي وجاري العمل على متابعة المبادرات الخاصة بملف تحويل المملكة إلى مركز لوجستي عالمي من خلال لجنة تنفيذية يرأسها معالي وزير النقل. 	<p>٦. مكتب تنفيذي للمركز اللوجستي العالمي.</p> <p>يهدف إنشاء مكتب تنفيذي إلى دفع ومتابعة سير تنفيذ كل المبادرات المتعلقة بالرؤية الهادفة إلى تحويل المملكة إلى مركز لوجستي عالمي.</p> <p>وسيتم تنفيذ ذلك على مرحلتين:</p> <ul style="list-style-type: none"> بالإضافة إلى الدعم المباشر للفرق المسؤولة عن تنفيذ المبادرات، سيقوم المكتب التنفيذي بتوفير عدد من المخرجات بشكل دوري للجهات المسؤولة وصناع القرار، أهمها: ١. تحديد نطاق العمل والمخرجات للمبادرات قيد المتابعة، والمساعدة بإطلاق المشاريع. ٢. مراجعة وتدقيق المخرجات والموائمة بين الفرق المختلفة. ٣. وضع مؤشرات الأداء الرئيسية حساب قيمها. ٤. اعداد التقارير حول تقدم العمل للجنة التنفيذية ولمجلس الشئون الاقتصادية والتنمية. وضع وتنفيذ خطة تواصل مع القطاع الخاص، من ورش عمل، استبيانات ومنشورات. تستهدف هذه المبادرة بشكل مباشرة جميع الأعمال التجارية في المملكة العربية السعودية من خلال تشجيع المزيد من عمليات الاستيراد والتصدير. وكذلك بشكل غير مباشر جميع المواطنين والمقيمين في المملكة وذلك من خلال تحسين جميع الخدمات اللوجستية. دور الوزارة: قيادة العمل.

تاريخ الاطلاق	الإنجازات	المبادرات/ المشروعات
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> • رفعت الوزارة اقتراح (مواصلة للمجهود الذي بدأته المملكة مسبقا لتحسين القطاع اللوجستي)، بإنشاء لجنة وزارية تُعنى بوضع خطة استراتيجية لجعل المملكة مركزًا لوجستيًا عالميًا. • عقدت اللجنة الوزارية العديد من الاجتماعات وورش العمل مع الجهات المعنية وتم تجميع الدراسات ذات الصلة التي أجريت سلفًا بواسطة الجهات المعنية للبناء عليها وتجنب التكرار، كما تم تحليل أفضل الممارسات وخراطم الطريق لمراكز الخدمات اللوجستية الإقليمية والعالمية الرائدة وتم عقد ورش عمل مع الجهات الفاعلة والمعنية في القطاع الخاص للتعرف على تطلعاتها. • استنادًا إلى ما ورد أعلاه، فقد قامت اللجنة الوزارية بتحديد الاستراتيجية الوطنية للإمدادات اللوجستية والتي تتضمن ٢٧ مبادرة. • أوصلت اللجنة الوزارية باعتماد مبادرات مرحلة العمل الأولى ذات الأولوية، والخاصة بالمكاسب السريعة بالإضافة إلى مبادرات الحوكمة كبدية لتنفيذ خطة العمل، والتي احتوت على المبادرات التالية: <ul style="list-style-type: none"> • تنظيم عمليات الاستيراد/التصدير. • مناطق المخازن الجمركية، وأنظمة العبور. • تطوير نظام لمجتمع الموانئ، ومفهوم الحوكمة الخاصة بالبنية التحتية المتعددة الأشكال، وتحسين الموانئ البحرية، والجافة. • مفهوم لوجستي متعدد الأنماط، وإضفاء الطابع الاحترافي على قطاع الإمدادات اللوجستية. • إصلاح قطاع الموانئ. • إصلاح قطاع السكك الحديدية. • تحرير قطاعي النقل عبر الشاحنات، والنقل الجوي. • تطوير المناطق الحرة. • النظام الإحصائي. • في المرحلة الأولى، ومن أجل وضع الاستراتيجية، اعتمدنا عدة معايير للعمل منها: • الموازنة بين اللجان التحضيرية والجهات المعنية: <ul style="list-style-type: none"> • عُقدت العديد من الاجتماعات للجان التحضيرية. • تم الاجتماع وعقد ورش عمل مع الجهات المعنية. • المقارنة المعيارية: <ul style="list-style-type: none"> ✓ تحليل أفضل الممارسات وخراطم الطريق لمراكز الخدمات اللوجستية الإقليمية والعالمية الرائدة. • مدخلات القطاع الخاص: ✓ عُقدت ورش عمل مع الجهات الفاعلة والمعنية في القطاع الخاص لجميع مدخلاتها. • موازنة مركز الإنجاز والتدخل السريع: 	<p>٧. إنشاء منصة لوجستية مميزة بين الفارات الثلاث.</p> <ul style="list-style-type: none"> • تبنت رؤية المملكة ٢٠٣٠ تطوير المملكة كمنصة لوجستية عالمية، وقد وضعت مؤشر أداء الخدمات اللوجستية كأحد مؤشرات القياس بهدف الوصول إلى المركز الأول إقليميًا في عام ٢٠٣٠م. • يستهدف برنامج تعزيز فاعلية القطاع اللوجستي في المملكة العربية السعودية تحقيق هدفين رئيسيين، هما: <ul style="list-style-type: none"> أ. تحويل المملكة إلى مركز لوجستي عالمي وإقليمي في المستقبل • بوصفها مركزًا عالميًا للخدمات اللوجستية المرتبطة بالقطاعات المحلية المستهدفة للتصدير، ستقدم المملكة بيئة أعمال رائدة للقطاعات المستهدفة ومنفذ أفضل للأسواق الرئيسية • بوصفها مركزًا إقليميًا للخدمات اللوجستية للسلع الصناعية والاستهلاكية، ستقدم المملكة بيئة أعمال رائدة للمصنعين ومزودي الخدمات اللوجستية ومنفذ أفضل إلى دول شبه الجزيرة العربية وشمال وشرق أفريقيا • بوصفها مركزًا محليًا للخدمات اللوجستية للسلع الصناعية والاستهلاكية، ستقدم المملكة بيئة أعمال رائدة لمزودي الخدمات اللوجستية وشبكة توزيع رائدة للأسواق المحلية في المملكة ب. تحسين أداء المملكة، وتقديم ترتيبها في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (مُستهدفة أن تكون الأولى إقليميًا في عام ٢٠٢٠) • سيتم الوصول لهذه الأهداف الرئيسية من خلال خلق بيئة تنافسية للمملكة على عدة أصعدة مقارنة بالدول المجاورة والمنافسة في نفس المجال. • وتم تحديد الأهداف الفرعية والتي ستساعد المملكة في تحقيق هذين الهدفين، وتشتمل على: <ul style="list-style-type: none"> • تخفيض التكاليف الاجمالية للاستيراد والتصدير • تقديم سلسلة إمدادات أسرع • الحد من تلف الشحنات • توفير قدرة أعلى على التخطيط ومراقبة الشحنات • تأمين عملية نقل أفضل وبيئة أكثر أمانا • توفير مراقبة أفضل لعمليات الشحن • يتوقع ان يكون لبرنامج تعزيز فاعلية القطاع اللوجستي في المملكة العربية السعودية آثار إيجابية مباشرة وغير مباشرة على عدة محاور أهمها المحور الاقتصادي، والتنظيمي، والبنية التحتية. • على صعيد الاقتصاد السعودي، فهناك العديد من النتائج المتوقعة للبرنامج واهمها زيادة التدفقات التجارية لحركة الحاويات وتوفير مئات الآلاف من فرص عمل بحلول عام ٢٠٢٥ كذلك تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. • أما من الناحية التنظيمية، فسيدفع البرنامج عجلة تنظيم قطاعي النقل والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية بما يشمل: <ul style="list-style-type: none"> • تحسين ورفع مستوى التنظيمات والقوانين في قطاع النقل والخدمات اللوجستية • إعادة هيكلة الأجهزة العاملة في القطاع اللوجستي لتعزيز الفاعلية

تاريخ الاطلاق	الإنجازات	المبادرات/ المشروعات
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> ✓ مواومة خريطة طريق الخدمات اللوجستية مع مبادرات مركز الإنجاز والتدخل السريع. ✓ إدراج المبادرات المفصلة لمركز الإنجاز والتدخل السريع. • المخرجات: ✓ الرؤية والقيمة الفريدة المعروضة ومؤشرات الأداء الرئيسية. ✓ خريطة طريق الخدمات اللوجستية مع مبادرات مفصلة. • ركز تقييم الوضع الحالي على تحديد مجموعة من الفجوات الرئيسية ومجالات التحسين في المؤشرات الفرعية لمؤشر أداء الخدمات اللوجستية الأمامية. • تم البدء في العمل على تنفيذ الخطة فور الانتهاء من مرحلة التخطيط، وتم تنظيم اللجنة التنفيذية التي تُعنى بمتابعة تنفيذ المبادرات، برئاسة معالي وزير النقل ومدعومة من قبل مكتب دعم التنفيذ، ويعمل الفريق حالياً على إطلاق المشاريع ومن ثم متابعة ومراقبة تنفيذ مبادرات الاستراتيجية، والعمل على مواومة مخرجاتها مع الأهداف الاستراتيجية للمملكة. • سيتم تنفيذ معظم هذه المبادرات من خلال جهات حكومية غير تابعة لوزارة الاقتصاد والتخطيط، إلا ان الوزارة ستقوم بمتابعة تقدم سير العمل في تنفيذها. 	<ul style="list-style-type: none"> • تحسين حالة طرق النقل وزيادة سلامتها • كما سيساهم البرنامج في تعزيز البنية التحتية للمملكة العربية السعودية ورفع قدراتها الاستيعابية وفعاليتها، ومن أهم تلك المساهمات: • بناء شبكة نقل متعددة الوسائل متكاملة ومتراصة • تطوير القدرة الاستيعابية في الموانئ والمطارات من خلال زيادة فعاليتها • المواومة بين الأطراف المشاركة في المجال اللوجستي لزيادة فاعلية شبكة النقل • دور الوزارة: متابعة وتنسيق.
	<ul style="list-style-type: none"> • تشمل هذه المبادرة على إعداد المبادرات القطاعية والخطط والاستراتيجيات لرصد واقع القطاعات وتحديد التحديات وطرح الحلول بفعالية بهدف رفع جودة التخطيط القطاعي وتعزيز التنمية المستدامة للموارد الاقتصادية والخدمات بما يحقق أهداف رؤية ٢٠٣٠ والتنمية الوطنية. • العمل قيد التنفيذ. 	<p>٨. إعداد الخطط القطاعية.</p> <p>تستهدف المبادرة القطاعات التالية: البيئة والمياه والزراعة، النقل واللوجستية، التنمية الحضرية والبنية التحتية، الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، التجارة والاستثمار والخدمات. كما تتمثل المخرجات المستهدفة في:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحقيق التكامل مع رؤية المملكة ٢٠٣٠. • دعم برنامج التحول الوطني. • تعزيز دور القطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار. • احداث نقلة نوعية في تقنيات الإنتاج والجودة. • توطين تكنولوجيا الصناعة. • تحقيق تنمية مستدامة. • الاستخدام الأمثل للموارد. • دور الوزارة: قيادة العمل.

تاريخ الاطلاق	الإنجازات	المبادرات/ المشروعات
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> تم استكمال العمل على هذا التكلفة ورفع التوصيات النهائية لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. 	<p>٩. إعداد خارطة طريق شاملة ومترابطة تشمل عدد من القطاعات السياحة والتراث والثقافة والفنون والشباب والهوايات والأنشطة الرياضية والترفيهية.</p> <ul style="list-style-type: none"> تهدف المبادرة إلى إعداد خارطة طريق شاملة ومترابطة تشمل قطاعات السياحة والتراث والثقافة والفنون والشباب والهوايات والأنشطة الرياضية والترفيهية والاجتماعية والاستثمار فيها. كما تهدف إلى تحسين جودة المعيشة للأفراد المجتمع من خلال نوعية وكمية الخيارات الترفيهية والثقافية والرياضية المتاحة وتعزيز التواصل والعمل الجماعي، وخلق فرص ترفيهية ورياضية وثقافية تساهم في توفير بيئة إيجابية وجاذبة، ودعم وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الترفيه والثقافة والرياضة، وتكوين شراكات جديدة مع القطاع الخاص والقطاع الثالث تساهم في خلق فرص استثمارية ووظيفية جديدة دور الوزارة: دعم وتمكين
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> تم الرفع للأمانة العامة لمجلس الوزراء بالترتيبات التنظيمية للبرنامج بعد العرض على مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ويتم حالياً نقاش ذلك في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. 	<p>١٠. تأسيس البرنامج الوطني داعم</p> <ul style="list-style-type: none"> يهدف البرنامج إلى دعم وتحسين جودة الأنشطة الترفيهية والرياضية والثقافية، ويوفر الدعم المالي اللازم لها، وإنشاء شبكات وطنية تضم كافة النوادي، وتساعد في نقل الخبرات وأفضل الممارسات الدولية لهذه الأندية وزيادة الوعي بأهميتها. دور الوزارة: قيادة العمل
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> تم تقديم الدعم لفريق العمل وتم استكمال الجانب التمكيني من قبل الوزارة. 	<p>١١. مشروع تفعيل المتحف الوطني</p> <ul style="list-style-type: none"> تحسين الخدمات الموفرة من قبل المتحف لتكون أكثر فاعلية وجعلها على مستوى عالمي عن طريق تدريب الموظفين، تحسين تجربة الزوار، وزيادة عدد المواقع التراثية المتاحة للاستخدام. دور الوزارة: دعم وتمكين
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> تم إعداد نطاق العمل، وتم الشروع في التنفيذ حسب الخطة. تم تحديد ١٣ تحدي يواجه الشباب وتم العرض على المجلس مع مقترح خارطة طريق، ثم صدر قرار صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٣٨/٩) وتاريخ ١٤٣٨/٣/٢٧هـ القاضي باتخاذ ما يلزم حيال إعداد مقترح لإنشاء برنامج باسم «البرنامج الوطني للشباب»، وتم التعاقد مع شركة استشارية لإعداد الدراسات المتعلقة بالقضايا والتحديات الـ ١٣. سيتم عقد ورشة عمل لكل من هذه التحديات خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨م بمشاركة أصحاب العلاقة، ومن ثم سيتم العمل على إعداد استراتيجية الشباب. 	<p>١٢. البرنامج الوطني للشباب</p> <ul style="list-style-type: none"> صدر قرار صاحب السمو الملكي ولي ولي العهد رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٣٨/٩) وتاريخ ١٤٣٨/٣/٢٧هـ القاضي باتخاذ ما يلزم حيال إعداد مقترح لإنشاء برنامج باسم «البرنامج الوطني للشباب». يهدف هذا البرنامج إلى معالجة أهم القضايا المرتبطة بالشباب، واقتراح آليات لمعالجة هذه القضايا بالمشاركة مع الجهات الحكومية والأهلية والشباب أنفسهم، ويشمل ذلك اقتراح آليات لتعزيز القيم الوطنية في المجتمع السعودي، ومن ذلك الحوادث المرورية، والمخدرات، والسمنة، والانحراف الفكري، وغيرها. دور الوزارة: دعم وتمكين

تاريخ الاطلاق	الإنجازات	المبادرات/ المشروعات
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> • يتم العمل بالمركز على عدد من المسارات: • استكمال تأسيس المركز بناء على الضوابط القانونية والمتطلبات الرئيسية المكتملة واللازمة لتشغيله. • إعداد استراتيجية تطوير جميع مستويات التخطيط الاستراتيجي للمركز. • تشغيل المنظومة بما يمكن المركز الوظائف الاساسية والداعمة. • بناء المركز المعرفي ضمن منظومة المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية التنموية • بناء وحدة النمذجة الاقتصادية ضمن منظومة المركز • بناء وحدة الاقتصاد السلوكي ضمن منظومة المركز • مراجعة السياسات الوطنية القائمة وتقديم التوصيات بخصوص توافقها مع رؤية ٢٠٣٠ والتنسيق مع لجنة السياسات لذلك. • رسم خارطة طريق ديناميكية للوصول لمستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ الاقتصادية، وتشمل عدد من المبادرات الفرعية اللازمة للدراسات المرجعية للاستراتيجية، والدعائم والممكنات وأثرها المتوقع، والتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية حسبما تستدعي الحاجة لذلك. • تنظيم ورشة عمل لكبار الاقتصاديين العالميين لدراسة برامج الإصلاح الاقتصادي والخروج بتوصيات تفيد رسم خارطة طريق رؤية المملكة ٢٠٣٠ الاقتصادية. • يقوم المركز حالياً بتقديم الاستشارات لوزارة الاقتصاد والتخطيط في عدد من المواضيع الاقتصادية المهمة. 	<p>١٣. إنشاء المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية التنموية.</p> <ul style="list-style-type: none"> • صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٤٣٧/٩/ هـ. بالموافقة على تنظيم المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية التنموية الذي يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري. • يساهم المركز في تعزيز العملية التنموية للاقتصاد الوطني لكونه مؤسسة فكرية استشارية. سيكون ذلك من خلال الأنشطة التي ستضمن نمو الاقتصاد في ضوء التغيرات المحلية والعالمية، وتوفير الدراسات والاستشارات للقطاعين العام والخاص لمعالجة قضايا التنمية وتنفيذ خطط تنموية فعالة. • يستهدف المركز في المرحلة الأولى: أجهزة الدولة التي تعمل على برنامج التحول الاقتصادي، وفي المرحلة التالية: الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص في المملكة. وفي مرحلة النضج: داخل وخارج المملكة. • دور الوزارة: إنشاء وتشغيل المركز
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> • تم الانتهاء من إعداد دراسة لوضع خطط وسياسات واستراتيجيات لمواجهة مخاطر الإمدادات في مصادر المياه، والطاقة، والغذاء، والدواء، والمستلزمات الصحية، والأمنية وأنظمة الحاسب الآلي، ومراكز المعلومات ومتابعة تنفيذها، • تم عرض التوصيات النهائية على اللجنة الدائمة بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. 	<p>١٤. تطوير منظومة إدارة المخاطر الوطنية.</p> <ul style="list-style-type: none"> • دور الوزارة: قيادة العمل
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> • جاري العمل على إعداد دراسة مفصلة لإيجاد أجهزة تعنى بإدارة الأزمات والكوارث، والطوارئ في وقت الحروب، والتغيير المناخي. 	<p>١٥. بناء نماذج الإنذار المبكر.</p> <ul style="list-style-type: none"> • دور الوزارة: قيادة العمل
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> • جاري العمل على تطوير منظومة النماذج الكلية وتحديث قواعد البيانات، بما يخدم أعمال الوزارة في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وبرامجها التنفيذية ومنها برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠. • من أبرز أعمال التطوير التي جرت خلال العام ٢٠١٦م: تطوير نموذج الاختيار وتحديثه، وتحويل نموذج التطبيق ونموذج القرن من ترول الى ايفيوز، وبناء نماذج الاستشراف قصيره ومتوسطة المدى، كما تم إضافة نموذج سامود إلى مجموعة النماذج المستخدمة بالوزارة. 	<p>١٦. تطوير منظومة النماذج الاقتصادية الكلية.</p> <ul style="list-style-type: none"> • تهدف هذه المبادرة إلى تطوير منظومة النماذج الاقتصادية الكلية، والقطاعية، والمناطقية، المستخدمة في إعداد توقعات المستهدفات الكلية والقطاعية. • دور الوزارة: قيادة العمل.

تاريخ الاطلاق	الإنجازات	المبادرات/ المشروعات
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> تم عمل دراسة أولية لسبع خطط معمول بها حالياً فيما يتعلق بالتحول الرقمي وتحديد الفجوة بين الوضع الحالي للخطط والوضع المستهدف. تم تطوير الأولويات والمحاور الاستراتيجية للتحول الرقمي. العمل قيد التنفيذ. 	<p>١٧. إعداد برنامج يهدف إلى تسريع التحول الرقمي.</p> <ul style="list-style-type: none"> برنامج التحول الرقمي أحد البرامج الأساسية لتحقيق الرؤية ٢٠٣٠، ويهدف هذا البرنامج إلى بناء مجتمع رقمي واقتصاد رقمي ووطن رقمي على النحو التالي: مجتمع رقمي مبني على إنشاء منصات رقمية لإثراء التفاعل والمشاركة المجتمعية الفعالة بما يساهم في تحسين تجربة المواطن والمقيم والسائح والمستثمر في المملكة. اقتصاد رقمي لتطوير الصناعة وتحسين التنافسية والتأثير الإيجابي على الوضع الاقتصادي وتوليد الوظائف المعرفية وتقديم خدمات أفضل للمستفيدين. وطن رقمي لتحفيز الإبداع من خلال استقطاب الاستثمارات والشراكات المحلية والعالمية في مجالات التقنية والابتكار. دور الوزارة: قيادي.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> العمل قيد التنفيذ. 	<p>١٨. مشروع حوكمة التحول الرقمي.</p> <ul style="list-style-type: none"> يهدف المشروع إلى: إعداد نموذج حوكمة التحول الرقمي اعتماد نموذج حوكمة التحول الرقمي تفعيل آلية حوكمة التحول الرقمي. دور الوزارة: قيادي.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> نجحت اللجان في تعزيز التواصل بين الجهات الحكومية المختلفة ذات المواضيع المتداخلة لزيادة الفاعلية في الأداء والاستفادة من مخرجات بعضها البعض، وقد نتج عن بعض أعمال اللجان نجاحات رقمية هامة مثل: إتمام ربط ٨ جهات حكومية بالنفاذ الموحد (الهوية الرقمية الوطنية) مع مركز المعلومات الوطني. إطلاق نماذج تجريبية لثلاث خدمات ضمن المنظومة الإلكترونية للاستيراد والتصدير. وضع إطار عام للقدرات الرقمية للمملكة وتحديد نطاق العمل، وتم تحديد مجموعة برامج ونماذج للتنفيذ. 	<p>١٩. مشروع إدارة اللجان الفرعية الأولى لتسريع التحول الرقمي.</p> <ul style="list-style-type: none"> يهدف المشروع إلى متابعة التنفيذ والتحسين والتوسع في المكاسب السريعة للجان الفرعية للمرحلة الأولى وشملت ثمانية لجان وهي: البنية التحتية للمعلومات الجغرافية المكانية الوطنية المنظومة الإلكترونية للاستيراد والتصدير التعليم الإلكتروني الهوية الإلكترونية الموحدة منصة المدفوعات الرقمية الأمن الرقمي التطبيقات الوطنية المنصة الموحدة للاستحقاق دور الوزارة: قيادي وتمكيني.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> تم تحليل ١٣٠ مبادرة رقمية للجهات الحكومية أثناء ورش تقييم المحافظ المالية لسيولة ٢٠١٧ في شهر أكتوبر، وتقديم التوصية لمكتب ترشيد الانفاق، على النحو التالي: التوصية باعتماد ٣١ مبادرة بدون أي ملاحظات. تحديد ٧١ مبادرة عليها ملاحظات يستلزم الأخذ بها لتحقيق الأهداف المرسومة. تحديد ٢٨ مبادرة لا يوصى بتنفيذها لوجود ازدواجية أو عدم وجود الممكنات الكافية. العمل قيد التنفيذ. 	<p>٢٠. مشروع موازنة المبادرات الرقمية.</p> <ul style="list-style-type: none"> يهدف المشروع إلى دراسة وتحليل المبادرات الرقمية للجهات الحكومية، وتقديم التوصيات بشأنها. دور الوزارة: قيادي وتمكيني.

تاريخ الاطلاق	الإنجازات	المبادرات/ المشروعات
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> تم تحديد واعتماد المبادرات الخاصة بثلاثة نطاقات، التعليم، والصحة، والمدن الذكية من الجهات ذات العلاقة. العمل قيد التنفيذ. 	<p>٢١. مشروع إطار عمل التعاون مع شركة سيسكو.</p> <ul style="list-style-type: none"> تم توقيع مذكرة التفاهم بين المملكة وشركة سيسكو في مدينة سان خوزيه في ٢٠ يونيو ٢٠١٦ وشملت المذكرة مجموعة من مجالات التعاون في مجال التحول الرقمي. نصت مذكرة التفاهم على أن تقوم الشركة بالعمل مع القطاعات الحكومية ذات الصلة لتحديد مبادرات تسهم في تسريع التحول الرقمي وحددت فترة التقييم بـ ١٢٠ يوم. المرحلة الأولى تشمل إنشاء وتفعيل ٣ نماذج تجريبية حية في مجالات التعليم الرقمي والصحة الرقمية والمدن الذكية. دور الوزارة: دعم العمل والتنسيق.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> العمل على رفع كفاءة الإنفاق التشغيلي لأعلى ثلاث جهات حكومية من حيث الانفاق التشغيلي وتم وضع مخطط لمبادرات إلى ٢٠٢٠ وحاليا يتم الانتهاء من دراسة أربع عشر جهة أخرى وتحديد المبادرات اللازمة لها. العمل على رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي لأعلى خمس جهات حكومية انتهى بتحديد الوفورات اللازمة وحاليا يتم العمل على تطبيقها بالإضافة لتوسيع نطاق الدراسات على اثني عشر جهة أخرى. العمل على تحديث نظام المنافسات المشتريات الحكومية بما في ذلك (التغييرات في سياسة المشتريات، إنشاء وحدة الشراء الاستراتيجي، برنامج التدريب على المشتريات، نظام المشتريات الالكتروني). 	<p>٢٢. مشروع رفع كفاءة الإنفاق التشغيلي والرأسمالي.</p> <ul style="list-style-type: none"> صدر الأمر السامي الكريم رقم (٣٦٨٥٠) وتاريخ ١٤٣٧/٧/٢٨هـ بتأسيس مكتب ترشيد الإنفاق التشغيلي والرأسمالي كوحدة مستقلة مرتبطة بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. يهدف المشروع إلى ترشيد الإنفاق على المشاريع الرأسمالية التي تحت التنفيذ بهدف تركيز الإنفاق على المشاريع ذات الأولوية من الناحية الاقتصادية والتنموية، ومن ناحية ارتباطها بأولويات رؤية ٢٠٣٠. إيجاد فرص تحسين كفاءة الإنفاق على فئات الإنفاق التشغيلي (مثل التشغيل والصيانة، المصاريف الإدارية وغيرها). مساندة الجهات الحكومية بتحديد فرص رفع كفاءة الإنفاق، ووضع مبادراتها وخططها التفصيلية وتطبيقها بناء على أفضل الممارسات المحلية والعالمية. مساندة الجهات الحكومية بتنفيذ المبادرات لتحقيق النتائج المأمولة من رفع كفاءة الإنفاق، ووضع الحلول لتذليل عقبات التنفيذ. وضع الآليات والتنظيمات والسياسات اللازمة لدعم رفع كفاءة الإنفاق وتطبيق المبادرات واستدامة نتائجها. دور الوزارة: دعم العمل والتنسيق

تاريخ الاطلاق	الإنجازات	المبادرات/ المشروعات
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> تم اعتماد نموذج عمل لمحاور الحماية الاجتماعية في المملكة، ومن ثم تم تحديد عشرة برامج حماية اجتماعية الأكثر أهمية من حيث عدد المستفيدين وحجم الدعم الحكومي، وجاري اعداد تقييم الوضع الحالي لهذه البرامج بالتعاون مع البنك الدولي وسيتم استكمال هذا التقييم خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨، ومن ثم سيتم عمل مسح لعينة من المواطنين بدعم الهيئة العامة للإحصاء وذلك لاستطلاع آراء المواطنين من مستفيدين وغير مستفيدين بشأن الحماية الاجتماعية في المملكة وآليات التأقلم مع أية تحديات اقتصادية تواجه الفرد. 	<p>٢٣. استراتيجية الحماية الاجتماعية.</p> <ul style="list-style-type: none"> تعرف الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة من القياسات و/أو التدابير الاجتماعية لتوفير الرفاهية ودعم رأس المال البشري للضعفاء والطبقات الهشة. حيث أن برامج الحماية الاجتماعية المصممة جيدا والمنفذة بالشكل الصحيح ستساعد في الوصول للاقتصاد العام المطلوب بما في ذلك تحسين معدلات المساواة وتقليل معدلات الفقر وتطوير ادارة المخاطر. هناك أربعة أسباب رئيسية لاحتياج البلدان إلى الحماية الاجتماعية: <ol style="list-style-type: none"> (١) الرفاهية الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر (٢) آليات التكيف (٣) توفير العمالة بشكل فعال (٤) النمو الاقتصادي. جميع برامج الحماية الاجتماعية يمكن تصنيفها تحت ثلاثة عناصر: برامج التأمينات الاجتماعية، وبرامج الضمان الاجتماعي، وبرامج سوق العمل. التأمينات الاجتماعية هي مجموعة من البرامج التي تساعد الناس على الاستجابة لمخاطر مشتركة، منها: المرض والشيخوخة والبطالة وهذه البرامج تأخذ اشتراكات من المستفيدين. برامج الضمان الاجتماعي هي مجموعة من البرامج التي توفر دعما ماليا للفقراء، الذين لا يكونون مؤهلين لبرامج التأمينات الاجتماعية والذين يحصلون على مساعدات غير كافية. سوق العمل هو مجموعة من البرامج التي تساعد الناس على ضمان فرص العمل. هذا المشروع سوف ينفذ تشخيص واسع للحماية الاجتماعية من أجل قياس كفاءة وفعالية البرامج الحالية للحماية الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يسعى إلى فهم دوافع انعدام الأمن الاقتصادي للأسر السعودية. وسيتم تنفيذ النشاطات المذكورة بالتعاون مع البنك الدولي ومجموعة من أدوات التقييم (CODI + SP Survey). دور الوزارة: قيادة العمل والتنسيق.
٢٠١٧	<ul style="list-style-type: none"> يتم دعم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المرحلة الثانية من حساب المواطن الموحد، حيث سيتم تقييم برامج الدعم غير النفطية بالإضافة لبرامج الحماية الاجتماعية وبحث قابليتها للانضمام لحساب المواطن الموحد والعمل على السياسات الخاصة بهذا الشأن. 	<p>٢٤. حساب المواطن الموحد، المرحلة الثانية.</p> <ul style="list-style-type: none"> يهدف هذا البرنامج إلى رفع كفاءة الدعم الحكومي المقدم للمواطنين المستحقين بشكل مباشر عبر منصة موحدة تحت أسم برنامج حساب المواطن، لتخفيف الآثار الاقتصادية الناتجة عن الإصلاحات المختلفة على المواطنين من ذوي الدخل المنخفض، وتشجيع الأسر على الاستهلاك الرشيد لمنتجات الطاقة والمياه. دور الوزارة: دعم العمل والتنسيق.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> تم حصر المعوقات ذات العلاقة ببيئة أعمال القطاع الخاص. تم عقد اجتماعات بشكل دوري مع القطاع الخاص والغرف التجارية واللجان الوطنية. العمل مستمر على حصر المعوقات التي تواجه القطاع الخاص في مختلف المجالات وإزالتها، ويشمل ذلك الإسراع في إصدار وتعديل الأنظمة ذات العلاقة بتحسين بيئة الأعمال، ومن ذلك نظام الشركات وغيرها من الأنظمة واللوائح، للخروج بالخطة. 	<p>٢٥. وضع خطة لتحسين بيئة الأعمال وإزالة المعوقات التي تواجه القطاع الخاص.</p> <ul style="list-style-type: none"> تهدف المبادرة إلى تحسين بيئة الأعمال للقطاع الخاص في المملكة لزيادة النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات. وضع خطة لتحسين بيئة أداء الأعمال وإزالة المعوقات التي تواجه القطاع الخاص مما يؤدي لزيادة عدد المنشآت الجديدة وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتحسين مجموعة من الإجراءات الحكومية المتعلقة بالاستثمار. دور الوزارة: قيادة العمل والتنسيق.

تاريخ الاطلاق	الإنجازات	المبادرات/ المشروعات
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> • بما يخص الجهود المتعلقة بتحفيز القطاع الخاص، يتم تحديد القطاعات ذات الأولوية للتحويل الاقتصادي، والتأكد من توافقها مع أهداف الرؤية وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للتحويل الهيكلي. • تم تحديد عدد من المبادرات لتحفيز نمو القطاع الخاص، ويجري العمل على وضع الخطة التنفيذية للمبادرات 	<p>٢٦. تطوير خطة تحفيز القطاع الخاص:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تهدف المبادرة إلى: وضع حزم تحفيزية للقطاع الخاص لتحفيز النمو ومواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة، وإنشاء أثر اقتصادي على المدى القصير وتحسين ثقة المستهلك. الخطة تتمحور حول الدعم المالي والتنظيمي. • دور الوزارة: قيادي وتمكيني.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> • التكلفة منوط بوزارة التجارة والاستثمار ودور وزارة الاقتصاد والتخطيط هو مراجعة استراتيجية المشروع قبل رفعه لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية للتأكد من مواءمته للأهداف المرسومة. • تم التنسيق مع وزارة التجارة والاستثمار، كما تم تزويدها بدراسة مبدئية تتضمن خطة مفصلة تشمل مجموعة من المبادرات المقترحة لتأخذ بعين الاعتبار التوصيات النهائية للتكليف • تم استلام دراسة وزارة التجارة والاستثمار المعدة في ١٣ مايو ٢٠١٤م وتم إرسال مدخلات وزارة الاقتصاد والتخطيط فيما يخص هذا الموضوع • صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٤٥٨ لصندوق الاستثمارات العامة، وصندوق الاستثمارات العامة، ووزارة التجارة والاستثمار، والهيئة العامة للاستثمار لاتخاذ ما يلزم تجاه تنفيذ بنود القرار أعلاه • جاري التنسيق مع الجهات المعنية لمتابعة سير العمل بناء على قرار مجلس الوزراء أعلاه وتقديم تقارير حالة ونسبة الإنجاز وبشكل دوري. 	<p>٢٧. طرح مبادرات لتفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.</p> <ul style="list-style-type: none"> • تهدف هذه المبادرة إلى تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحفيز الاستثمارات المتعلقة برأس المال الجاري والملكية الخاصة واقتراح ما يلزم من ترتيبات لإزالة العوائق التي تواجه سوق المال لتطوير المتطلبات الخاصة بإنشاء تمويل المال الخاص وإنشاء لجنة تتولى طرح هذه مبادرات. • دور الوزارة: دعم العمل والتنسيق.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> • تم عقد اجتماع مع اللجنة التوجيهية المنعقدة بتاريخ ١٤٣٨/٠٤/١٢هـ حيث تم تبسيط إطار العمل بعد هذا الاجتماع مما أدى إلى اختيار ستة قطاعات ذات أولوية للشركات الوطنية الرائدة المحتملة، بالإضافة إلى ١٠ قطاعات ثنائية. • جاري العمل حالياً على تنفيذ متطلبات هذا التكليف ومن ثم الرفع بها إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. 	<p>٢٨. اقتراح سياسات وتشريعات ومبادرات لتحفيز ودعم الشركات الوطنية الرائدة الرئيسية.</p> <ul style="list-style-type: none"> • تهدف المبادرة إلى ممارسة الشركات الوطنية الرائدة الرئيسية دور أكبر في الأسواق الإقليمية والعالمية، بتوسعة نطاق أنشطتها للمنافسة والريادة على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال تحديد القطاعات ذات الإمكانيات العالية، والشركات السعودية الناجحة في تلك القطاعات، وتحليل أدائها، وتحديد آليات الدعم لتيسير توسعها الدولي من خلال تقديم حزمة من التدخلات الموجهة والدقيقة لتقوية الميزة التنافسية بالأسواق الدولية. • دور الوزارة: قيادي وتمكيني
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> • العمل قيد التنفيذ. 	<p>٢٩. تشجيع شركات القطاع الخاص لطرح أسهمها للتداول وزيادة طلب المستثمرين عليها.</p> <ul style="list-style-type: none"> • تهدف المبادرة إلى تشجيع شركات القطاع الخاص لطرح أسهمها للتداول وزيادة طلب المستثمرين عليها، ويتضمن ذلك التنسيق مع الجهات اللازمة واقتراح سياسات وتشريعات ومبادرات لتحفيز منشآت القطاع الخاص للتحويل إلى شركات مساهمة عامة لضمان استدامة العمل وضمان تطبيق الحوكمة ورفع مستوى الشفافية والعمل على تعزيز وضع السوق المالية محلياً وإقليمياً ودولياً، ورفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. • دور الوزارة: دعم وتمكين.

تاريخ الاطلاق	الإنجازات	المبادرات/ المشروعات
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> • العمل قيد التنفيذ. 	<p>٣٠. تطوير عملية التصنيع – المرحلة الأولى (رفع كفاءة عملية التصنيع)</p> <ul style="list-style-type: none"> • تهدف المبادرة إلى زيادة الإنتاج وترشيد استهلاك مدخلات الصناعة، ورفع إنتاجية الصناعة السعودية، وجذب استثمارات محلية واجنبية، ورفع المحتوى المحلي النوعي، ورفع مهارات العامل السعودي، والاقتصاد القائم على المعرفة، وذلك بتطبيق نموذج تجريبي على عدد من المصانع. • دور الوزارة: قيادي وتمكيني
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> • تم الانتهاء من دراسة مشروع التنظيم في اللجنة الدائمة بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وإحالتها للأمانة العامة لمجلس الوزراء تمهيداً لإدراجها ضمن جدول أعمال مجلس الوزراء. • تم تعيين الجزء الأساسي من الكادر الذي سيدير المركز. • تمت المشاركة بمراجعة عدد كبير من المبادرات المطروحة وتقديمها للجنة الوزارية التوسع في الخصصة (المؤسسة العامة للحبوب، الأندية الرياضية، هيئة العامة للطيران المدني، مؤسسة البريد السعودي، الشركة السعودية للكهرباء). 	<p>٣١. إنشاء وتشغيل مركز التميز لدعم برامج الخصصة وتقديم الاستشارة لتقييم الفرص والتنفيذ.</p> <ul style="list-style-type: none"> • يهدف المركز إلى تحسين ومراقبة مشاريع شراكة القطاع العام والخاص ومساعدة الجهات المختلفة في تنفيذ هذه المشاريع بما يحقق رفع كفاءة الأجهزة الحكومية وتحسين الخدمات وتقليل الهدر وترشيد الإنفاق. • دور الوزارة: متابعة سير العمل وتقديم الدعم لإنشاء وتشغيل المركز
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> • تم تقديم النصح لكل الجهات في برنامج التحول الوطني من خلال هذه الغرفة المتخصصة. • تم مراجعة المئات من المبادرات مختلفة خلال مدة العمل وإبداء الرأي حولها، ومساعدة الجهات المختلفة على تقديم مبادرات تضمن مشاركة حقيقية للقطاع الخاص 	<p>٣٢. تقديم الدعم لبرنامج التحول الوطني</p> <ul style="list-style-type: none"> • قامت الوزارة بإنشاء غرفة دعم متخصصة خلال برنامج التحول الوطني ولمدة شهرين متواصلين، حيث وفرت عدد من الخبراء في مجال التخصيص ومشاركة القطاع الخاص لإبداء المشورة والنصح للجهات فيما يخص مبادراتها • دور الوزارة: توفير الخبرات وإدارة غرفة الدعم
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> • تم مناقشة العرض المقدم من وزارة الصحة فيما يخص آخر مستجدات العمل على برنامج التوسع في الخصصة من خلال عقد عدة ورش عمل مع فريق وزارة الصحة وتم مراجعة المُستندات المُتعلقة بالمُعاملة بالإضافة إلى العرض الخاص بوزارة الصحة. • تم عقد عدة اجتماعات بين فريق عمل لجنة التوسع في الخصصة وفريق عمل وزارة الصحة وتم الاطلاع على اخر المستجدات. • وتم رفع ملاحظات فريق عمل المركز الوطني للخصصة وتم مشاركة الملاحظات مع فريق عمل وزارة الصحة. 	<p>٣٣. مشروع التوسع في الخصصة لوزارة الصحة – برنامج التحول لشركات</p> <ul style="list-style-type: none"> • يهدف المشروع إلى إدخال مناهج التعاونية بين القطاع العام والخاص لتبادل الخبرات وإرساء أفضل الممارسات العالمية بطريقة منسقة مع السياق السعودي. وفي هذا الإطار، تقوم وزارة الصحة بدراسة خصصة عدد من الخدمات بحيث يتم نقلها إلى شبكة من الشركات العامة المملوكة من قبل شركة قابضة، وعلاوة على ذلك، سيكون هناك بيئة تنافسية ما بين هذه الشركات والقطاع الخاص لإعطاء مساحة لوزارة الصحة للتركيز على مهامها التنظيمية. وقد حددت وزارة الصحة تسعة مجالات رئيسية لمشاركة القطاع الخاص ومنها الصيدلة، العناية طويلة الامد، الرعاية المنزلية، والأشعة، المدن الطبية، الرعاية الصحية الأولية، ومختبرات. • دور الوزارة: تقديم الدعم والمشورة حول نماذج مشاركة القطاع الخاص للمبادرة، والتنسيق والتسريع في عرضها على لجنة التوسع في الخصصة لأخذ الموافقات اللازمة والدعم المطلوب لبدء التنفيذ.

تاريخ الاطلاق	الإنجازات	المبادرات/ المشروعات
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> تم مناقشة العرض المقدم من مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث فيما يخص آخر مستجدات العمل على برنامج التوسع في الخخصة من خلال عقد عدة ورش عمل مع فريق عمل لجنة التوسع في الخخصة وفريق عمل المستشفى وتم مراجعة المُستندات المُتعلقة بالمُعاملة بالإضافة إلى العرض الخاص بالمستشفى. تم تحديث حالة الأعمال والعرض النهائي من قبل فريق عمل مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بناءً على ملاحظات فريق عمل لجنة التوسع في الخخصة. تم العرض على اللجنة الوزارية للتوسع في الخخصة ومن ثم تم العرض على مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. تم تحديث حالة الأعمال والعرض النهائي من قبل فريق عمل مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بناءً على ملاحظات مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. تم عقد ورشة عمل لمناقشة العرض المحدث مع فريق عمل المركز الوطني للخخصة وتم رفع ملاحظات فريق عمل لجنة التوسع في الخخصة لفريق عمل المستشفى الذي قام بتحديث العرض بناءً على ملاحظات فريق عمل لجنة التوسع في الخخصة. 	<p>٣٤. مشروع تخصيص مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث</p> <ul style="list-style-type: none"> يهدف المشروع إلى إدخال مناهج التعاونية للقطاع العام والخاص لتبادل الخبرات وإرساء أفضل الممارسات العالمية بطريقة منسقة مع السياق السعودي. وذلك وفقاً لتوجيهات صاحب السمو الملكي ولي ولي العهد، محمد بن سلمان، لتحويل مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث إلى مؤسسة غير ربحية ومستقلة لزيادة الكفاءة والإنتاجية من خلال الخخصة وزيادة توليد الإيرادات من خلال مشاركة القطاع الخاص بهدف خفض التكاليف وزيادة جودة الخدمة. دور الوزارة: تقديم الدعم والمشورة حول نماذج مشاركة القطاع الخاص للمبادرة، والتنسيق والتسريع في عرضها على لجنة التوسع في الخخصة لأخذ الموافقات اللازمة والدعم المطلوب لبدء التنفيذ.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> تم مناقشة العرض المقدم من فريق عمل وزارة التعليم وشركة تطوير المباني فيما يخص آخر مستجدات العمل على برنامج التوسع في الخخصة من خلال عقد عدة ورش عمل مع فريق عمل لجنة التوسع في الخخصة وفريق عمل الوزارة وتم مراجعة المُستندات المُتعلقة بالمُعاملة بالإضافة إلى العرض الخاص بالوزارة. تم تحديث حالة الأعمال والعرض النهائي من قبل فريق عمل الوزارة بناءً على ملاحظات فريق عمل لجنة التوسع في الخخصة. تم العرض على اللجنة الوزارية للتوسع في الخخصة. 	<p>٣٥. مبادرة تمويل المباني المدرسية بالتعاون مع القطاع الخاص</p> <ul style="list-style-type: none"> تعكف المملكة العربية السعودية على زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال الخخصة. وتتجلى هذه الخطوة في إدخال مناهج التعاونية بين القطاع العام والخاص لتبادل الخبرات وإرساء أفضل الممارسات العالمية بطريقة منسقة مع السياق السعودي. وفي هذا الإطار، قامت وزارة التعليم بتصميم مبادرة بناء وتشغيل المدارس الجديدة بهدف إيجاد حلول للمباني التعليمية وإنشاء آليات وبدائل مادياً ومعنوياً بالتزامن مع رؤية المملكة ٢٠٣٠. دور الوزارة: تقديم الدعم والمشورة حول نماذج مشاركة القطاع الخاص للمبادرة، والتنسيق والتسريع في عرضها على لجنة التوسع في الخخصة لأخذ الموافقات اللازمة والدعم المطلوب لبدء التنفيذ.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> تم مناقشة العرض المقدم من فريق عمل وزارة التعليم فيما يخص آخر مستجدات العمل على برنامج التوسع في الخخصة من خلال عقد عدة ورش عمل مع فريق عمل لجنة التوسع في الخخصة وفريق عمل وزارة التعليم وتم مراجعة المُستندات المُتعلقة بالمُعاملة بالإضافة إلى العرض الخاص بالوزارة. تم تحديث حالة الأعمال والعرض النهائي من قبل فريق عمل الوزارة بناءً على ملاحظات فريق عمل لجنة التوسع في الخخصة. 	<p>٣٦. مبادرة المدارس المستقلة من وزارة التعليم</p> <ul style="list-style-type: none"> قامت وزارة التعليم بتصميم نموذج المدارس المستقلة بالاعتماد على القطاعين العام والخاص، وتنقسم مبادرة مشروع المدارس المستقلة إلى ثلاث مراحل رئيسية وهي (أ) التصميم (ب) ما قبل الإطلاق وإعداد مرحلة تجريبية (ج) تقييم المرحلة تجريبية ونقل النموذج. دور الوزارة: تقديم الدعم والمشورة حول نماذج مشاركة القطاع الخاص للمبادرة، والتنسيق والتسريع في عرضها على لجنة التوسع في الخخصة لأخذ الموافقات اللازمة والدعم المطلوب لبدء التنفيذ.

تاريخ الاطلاق	الإنجازات	المبادرات/ المشروعات
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> تم مناقشة العرض المقدم من فريق عمل المؤسسة العامة للموانئ فيما يخص آخر مستجدات العمل على برنامج التوسع في الخخصة من خلال عقد عدة ورش عمل مع فريق عمل لجنة التوسع في الخخصة وفريق عمل المؤسسة وتم مراجعة المُستندات المُتعلقة بالمُعاملة بالإضافة إلى العرض الخاص بالوزارة. 	<p>٣٧. مشروع تخصيص المؤسسة العامة للموانئ</p> <ul style="list-style-type: none"> تم إطلاق خخصة قطاع الموانئ الوطنية، مع الأهداف الرئيسية التي ينبغي تحقيقها: تعريف التنمية المثلى ونموذج التشغيل للقطاع لاستفادة المثلى من قطاع الموانئ وذلك تمشيا مع أقرانهم على مستوى العالم زيادة مشاركة القطاع الخاص في قطاع الموانئ دور الوزارة: تقديم الدعم والمشورة حول نماذج مشاركة القطاع الخاص للمبادرة، والتنسيق والتسريع في عرضها على لجنة التوسع في الخخصة لأخذ الموافقات اللازمة والدعم المطلوب لبدء التنفيذ.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> تم مناقشة العرض المقدم من قبل فريق عمل وزارة النقل -الطرق فيما يخص آخر مستجدات العمل على برنامج التوسع في الخخصة من خلال عقد عدة ورش عمل مع فريق عمل لجنة التوسع في الخخصة وفريق عمل الوزارة وتم مراجعة المُستندات المُتعلقة بالمُعاملة بالإضافة إلى العرض الخاص بالطرق. تم تحديث حالة الأعمال والعرض النهائي من قبل فريق عمل وزارة النقل بناءً على ملاحظات فريق عمل لجنة التوسع في الخخصة. 	<p>٣٨. مبادرة المشاركة مع القطاع الخاص بصيانة وبناء الطرق بالتعاون مع وزارة النقل</p> <ul style="list-style-type: none"> تعد خدمات وزارة النقل (وخاصة الطرق) من المؤثرات الرئيسة اعتمادا على حجم وعدد المستخدمين الذين ينتقلون يوميا من معظم مناطق المملكة، كما أن ميزانية وزارة النقل تعد كبيرة نسبيا من أجل تطوير البنية التحتية المتعلقة بالنقل والنظم في جميع أنحاء المملكة (بما في ذلك نظم النقل العام). وعلاوة على ذلك، مشاركة القطاع الخاص تقتصر حاليا على عقود الخدمة. دور الوزارة: تقديم الدعم والمشورة حول نماذج مشاركة القطاع الخاص للمبادرة، والتنسيق والتسريع في عرضها على لجنة التوسع في الخخصة لأخذ الموافقات اللازمة والدعم المطلوب لبدء التنفيذ.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> تم عقد اجتماع مع فريق عمل السكك الحديدية لمناقشة اخر التحديثات على أعمال الحالة وتم الاتفاق على عقد اجتماع بعد تعيين استشاري من قبل فريق عمل السكك الحديدية. 	<p>٣٩. مشروع تخصيص المؤسسة العامة للخطوط الحديدية</p> <ul style="list-style-type: none"> يعكف فريق عمل لجنة التوسع في الخخصة على دعم المؤسسة العامة للخطوط الحديدية في الحصول على دراسة الجدوى المعتمدة من اللجنة الوزارية للخخصة للمضي قدما مع الخخصة. دور الوزارة: تقديم الدعم والمشورة حول نماذج مشاركة القطاع الخاص للمبادرة، والتنسيق والتسريع في عرضها على لجنة التوسع في الخخصة لأخذ الموافقات اللازمة والدعم المطلوب لبدء التنفيذ.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> تم عرض دراسة الجدوى (Business Case) على اللجنة الوزارية للتوسع في الخخصة. جاري استكمال العمل على تحويل وحدات الهيئة إلى شركات تمهيدا لخصصتها. 	<p>٤٠. مشروع تخصيص الهيئة العامة للطيران المدني.</p> <ul style="list-style-type: none"> يهدف المشروع إلى تهيئة الهيئة العامة للطيران المدني لإشراك القطاع الخاص في تمويل وتشغيل العديد من أصول المطارات التابعة لها، من خلال وضع استراتيجية لفصل التنظيم عن التشغيل، وتحويل المطارات إلى شركات. دور الوزارة: تقديم الدعم والمشورة حول نماذج مشاركة القطاع الخاص للمبادرة، والتنسيق والتسريع في عرضها على لجنة التوسع في الخخصة لأخذ الموافقات اللازمة والدعم المطلوب لبدء التنفيذ.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> يتم العمل على استكمال برنامج التحول للوحدة الرئيسية لشركة الخطوط الجوية العربية السعودية بالإضافة إلى استكمال الإجراءات اللازمة لتحويل شركة الخطوط الجوية العربية السعودية إلى شركة قابضة 	<p>٤١. مشروع تخصيص الخطوط الجوية السعودية</p> <ul style="list-style-type: none"> تسعى شركة الخطوط الجوية العربية السعودية في استكمال الإجراءات اللازمة لتحويلها إلى شركة قابضة، وتسعى أيضا لتحويل ومن ثم خخصة وحدة العمل الاستراتيجية الرئيسية لها بالإضافة إلى خخصة عدة وحدات استراتيجية أخرى وتهيئتها لمشاركة القطاع الخاص، وذلك لتحقيق أداء أفضل بجودة أعلى وتقليل الحاجة للدعم المالي المباشر من الحكومة دور الوزارة: تقديم الدعم والمشورة حول نماذج مشاركة القطاع الخاص للمبادرة، والتنسيق والتسريع في عرضها على لجنة التوسع في الخخصة لأخذ الموافقات اللازمة والدعم المطلوب لبدء التنفيذ.

تاريخ الاطلاق	الإنجازات	المبادرات/ المشروعات
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> تم تحضير خارطة طريق مفصلة لعملية تخصيص قطاع توليد الكهرباء يغطي جميع عناصر التخصيص الرئيسية يتم العمل على إنشاء حساب لموازنة التكاليف حسب الدعم المقدم، ومراجعة ضوابط الامتثال البيئي لمحطات التوليد قبل التحضيرات لرحها للبيع، وفصل أنشطة توليد الكهرباء عن النقل والتنظيم، وتشكيل اللجان الإشرافية والتنفيذية للعمل عليها ومتابعتها. تم عمل تقرير يلخص الفجوات الرئيسية التي تقف عائقاً ضد التخصيص على كافة الأصعدة كالهيكلة التنظيمية والفصل الإداري وإعادة هيكلة الميزانية العمومية وشروط الدائنين وآلية تنفيذ عملية البيع. جاري حالياً المتابعة بشأن تشكيل اللجنة الإشرافية لإتمام إجراءات الخصخصة 	<p>٤٢. مشروع تخصيص الشركة السعودية للكهرباء.</p> <ul style="list-style-type: none"> يهدف هذا المشروع إلى تهيئة الشركة السعودية للكهرباء للتخصيص. دور الوزارة: متابعة سير العمل لخارطة الطريق لعملية تخصيص قطاع توليد الكهرباء وتقديم الدعم والمشورة، والتنسيق والتسريع في العرض على لجنة التوسع في الخصخصة لأخذ الموافقات اللازمة والدعم المطلوب للمبادرة
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> دراسة ومراجعة عرض ومقترح المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة لخصخصة وتقديم الملاحظات والتوصيات للجنة الوزارية للتوسع بالخصخصة. عقد عدة اجتماعات مع كل محافظ المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة المكلف وفريق عمل المؤسسة والشركة الاستشارية المعنية من قبلهم لمتابعة سير العمل وتقديم الدعم والمشورة بشأن المستجدات الخاصة بتخصيص المؤسسة. المشاركة في صياغة التوصيات النهائية بخصوص خصخصة المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة. تم تأجيل عرض خطط المؤسسة للخصخصة حتى انتهاء وزارة البيئة والمياه والزراعة من بناء استراتيجية المياه على مستوى المملكة بناء على طلب من مجلس الشئون الاقتصادية والتنمية، في منتصف شهر إبريل ٢٠١٧. 	<p>٤٣. متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية لتخصيص محطات التوليد التابعة المؤسسة العامة لتحلية المياه</p> <ul style="list-style-type: none"> يهدف هذا المشروع إلى تهيئة المؤسسة العامة لتحلية المياه للتخصيص ومتابعة ومساندة المؤسسة في تنفيذ خارطة الطريق لعملية التخصيص دور الوزارة: تقديم الدعم والمشورة حول خطط المؤسسة للخصخصة، والتنسيق والتسريع في عرضها على لجنة التوسع في الخصخصة لأخذ الموافقات اللازمة والدعم المطلوب لبدء التنفيذ
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> دراسة ومراجعة خطط شركة المياه الوطنية للتوسعة بمشاركة القطاع الخاص وتقديم الدعم والمشورة حول خططها الخاصة بالمبادرة وإبداء الملاحظات والتوصيات للجنة الوزارية للتوسع بالخصخصة. بناء على طلب من وزارة البيئة والمياه والزراعة، تم تأجيل عرض خطط الشركة للتوسعة لغاية الانتهاء من إعادة الهيكلة الداخلية لشركة المياه الوطنية (أبريل ٢٠١٧). وكذلك انتهاء وزارة البيئة والمياه والزراعة من بناء استراتيجية المياه على مستوى المملكة بناء على طلب من مجلس الشئون الاقتصادية والتنمية في منتصف شهر إبريل ٢٠١٧. 	<p>٤٤. خطة التوسعة في شركة المياه الوطنية لتغطية ٢٢ مدينة إضافية بمشاركة القطاع الخاص</p> <ul style="list-style-type: none"> يهدف برنامج تخصيص شركة المياه الوطنية إلى توسيع نطاق التغطية بمشاركة القطاع الخاص ليشمل ما مجموعه ٢٦ مدينة و٧٥٪ من سكان المملكة وكذلك تخصيص أصول الشركة لمنطقة الرياض دور الوزارة: تقديم الدعم والمشورة حول خطط شركة المياه الوطنية للتوسعة، والتنسيق والتسريع في عرضها على لجنة التوسع في الخصخصة لأخذ الموافقات اللازمة والدعم المطلوب لبدء التنفيذ

تاريخ الاطلاق	الإنجازات	المبادرات/ المشروعات
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> تم العمل مع فريق عمل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للعرض على اللجنة الوزارية للتوسع في الخصة، ومعالجة توصياتها، وتشكيل اللجان الإشرافية والتنفيذية للعمل عليها ومتابعتها. 	<p>٤٥. مشروع تخصيص مراكز التأهيل الشاملة.</p> <ul style="list-style-type: none"> يهدف هذا المشروع إلى تهيئة مراكز التأهيل الشاملة التابعة لقطاع التنمية الاجتماعية في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لرفع جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين والمقيمين فيها وذلك عن طريق مشاركة القطاع الخاص دور الوزارة: تقديم الدعم والمشورة حول نماذج مشاركة القطاع الخاص للمبادرة، والتنسيق والتسريع في عرضها على لجنة التوسع في الخصة لأخذ الموافقات اللازمة والدعم المطلوب لبدء التنفيذ.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> تم العمل والترتيب للعرض على اللجنة الوزارية وتشكيل اللجان الإشرافية والتنفيذية للبدء بتنفيذ عملية التخصيص ومتابعتها. 	<p>٤٦. مشروع تخصيص مؤسسة البريد السعودي.</p> <ul style="list-style-type: none"> يهدف هذا المشروع لتهيئة مؤسسة البريد السعودي للتخصيص، والتحول إلى العمل على أسس تجارية وفصل التنظيم عن المزود، وتقديم باقة الخدمات بشكل مستقل يضمن رفع سوية الخدمات وتوسيع المنافسة مما يسمح بتقديم الخدمة بشكل أكثر جودة. دور الوزارة: تقديم الدعم والمشورة حول نماذج مشاركة القطاع الخاص للمبادرة، والتنسيق والتسريع في عرضها على لجنة التوسع في الخصة لأخذ الموافقات اللازمة والدعم المطلوب لبدء التنفيذ.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> يتم التنسيق المستمر بين فريق العمل على المتابعة ومراجعة النماذج المقترحة والأفضل لتخصيص الخدمات المختلفة 	<p>٤٧. مشروع تخصيص جزء من خدمات وزارة الشؤون البلدية والقروية.</p> <ul style="list-style-type: none"> يهدف هذا المشروع لتخصيص خدمات وزارة الشؤون البلدية والقروية وتقديمها بالتعاون مع القطاع الخاص. دور الوزارة: تقديم الدعم والمشورة حول نماذج مشاركة القطاع الخاص للمبادرة، والتنسيق والتسريع في عرضها على لجنة التوسع في الخصة لأخذ الموافقات اللازمة والدعم المطلوب لبدء التنفيذ.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> تم تحضير مراجعة النماذج الأفضل لتخصيص الأندية الرياضية، ومراجعتها واعتمادها من اللجنة الوزارية للتوسع في الخصة، وذلك لرفعها للحصول على الموافقات اللازمة للبدء بعمليات التخصيص وذلك عبر تشكيل اللجنة الإشرافية المخولة نظاماً بإتمام عمليات التخصيص 	<p>٤٨. مشروع تخصيص الأندية الرياضية</p> <ul style="list-style-type: none"> يهدف البرنامج للتخصيص التابع للهيئة العامة للرياضة إلى تخصيص أندية الدوري الممتاز الأربعة عشر على دفعات عبر مراحل تنفيذ البرنامج حيث تستهدف المرحلة الأولى خصصة (٣-٥) أندية من أندية الدوري الممتاز دور الوزارة: تقديم الدعم والمشورة حول نماذج مشاركة القطاع الخاص للمبادرة، والتنسيق والتسريع في عرضها على لجنة التوسع في الخصة لأخذ الموافقات اللازمة والدعم المطلوب لبدء التنفيذ.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> تمت مراجعة برنامج التخصيص بالمؤسسة العامة للحيوب واعتماده من اللجنة الوزارية للتوسع في الخصة، وجر العمل على المتابعة وتوفير الدعم للمؤسسة العامة للحيوب. 	<p>٤٩. مشروع تخصيص المؤسسة العامة للحيوب</p> <ul style="list-style-type: none"> يهدف البرنامج للتخصيص التابع للمؤسسة العامة للحيوب والمطاحن إلى تأسيس أربع شركات للمطاحن ومن ثم تخصيص هذه الشركات وبيع الأصول المملوكة للمؤسسة. دور الوزارة: تقديم الدعم والمشورة حول نماذج مشاركة القطاع الخاص للمبادرة، والتنسيق والتسريع في عرضها على لجنة التوسع في الخصة لأخذ الموافقات اللازمة والدعم المطلوب لبدء التنفيذ.

تاريخ الاطلاق	الإنجازات	المبادرات/ المشروعات
٢٠١٦	• العمل قيد التنفيذ.	<p>0٠. تفعيل الرقابة البيئية وإنفاذ الأنظمة المتعلقة بها.</p> <ul style="list-style-type: none"> • تهدف المبادرة إلى تحسين أوضاع القطاع البيئي ووضع قوانين تضبط العمل والمراقبة البيئية، والمحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها وترشيد استخدامها وجعل التخطيط البيئي والاقتصاد الأخضر جزء لا يتجزأ من التخطيط الشامل للتنمية. • تتضمن المبادرة اقتراح السياسات والتشريعات والاستراتيجيات والخطط لتفعيل الرقابة البيئية، ودراسة الأدوار الحالية للجهات ذات العلاقة ومسؤولياتها ذات الصلة. • كذلك يعمل المشروع على تحديد الجهات الأنسب والأقدر على تفعيل الرقابة البيئية وإنفاذ الأنظمة المتعلقة بها، واقتراح الآليات التنفيذية اللازمة للحد من التدخل في عمل جميع الهيئات ذات الصلة. • بالإضافة للعمل على رفع نسبة الغرامات الحالية للمخالفات البيئية واقتراح العقوبات المناسبة للممارسات الضارة بالبيئة التي لا يعاقب عليها في النظام الحالي كما تركز على قطاعات البيئة والمياه والزراعة وما يرتبط بها. • دور الوزارة: قيادة العمل والتنسيق.
٢٠١٦	• العمل قيد التنفيذ.	<p>0١. تفعيل الإدارة المتكاملة للنفايات بالمملكة</p> <ul style="list-style-type: none"> • تهدف المبادرة إلى خفض معدل إنتاج النفايات، وتطوير الطرق والأساليب والتقنيات الحالية لجمع وفرز وتدوير النفايات وتطبيق أفضل التقنيات للمعالجة وإنتاج الطاقة، وإطالة العمر الافتراضي للموارد، ورفع القيمة المضافة للموارد الطبيعية في الاقتصاد الوطني من خلال ادارة متكاملة للنفايات. • تتضمن المبادرة وضع إطار عمل وطني شامل لإدارة النفايات بالإضافة لإطار عمل للاستثمار في قطاع النفايات وذلك بمشاركة أصحاب العلاقة من الجهات الحكومية والقطاع الخاص كصندوق الاستثمارات العامة ووزارة البيئة والمياه والزراعة. • دور الوزارة: قيادة العمل والتنسيق.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> • تم الانتهاء من دراسة إنشاء مدن المطارات والخروج بالرؤية المبدئية للمدينتين والمخطط الأولي لهما، كما تم عقد اجتماعين للجنة الوزارية والخروج بالتوصيات اللازمة. • العمل قيد التنفيذ. 	<p>0٢. دراسة إنشاء مدن اقتصادية متخصصة ضمن النطاق المكاني لمطارات جدة والرياض.</p> <ul style="list-style-type: none"> • تهدف هذا الدراسة إلى إنشاء مدن اقتصادية ضمن النطاق المكاني لمطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة ومطار الملك خالد الدولي بالرياض، وتشكيل لجان مسؤولة عن وضع الرؤية لتطوير مدينتي المطارات (الرياض وجدة) من خلال تفعيل نشاطات المعارض. • دور الوزارة: دعم وتمكين.

تاريخ الاطلاق	الإنجازات	المبادرات/ المشروعات
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> • قامت وزارة الاقتصاد والتخطيط بوضع نطاق العمل ومواءمة النطاق مع الجهات ذات العلاقة تحت إشراف الوزارة. • هذه المبادرة حالياً في مرحلة طلب العروض وسوف يتم اختيار المستشارين المؤهلين لإطلاق المشاريع في شهر مايو ٢٠١٧. 	<p>٥٣. دراسة إنشاء مناطق اقتصادية متخصصة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • يوجد أكثر من ٢٣٠٠ منطقة اقتصادية خاصة في العالم وتختلف درجة نجاح كل منها عن الأخرى. وتستهدف الحكومات من تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة تحقيق هدفين رئيسيين هما: جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لن تدخل إلى الدولة إذا تم تطبيق إجراءات ومميزات مماثلة للإجراءات المطبقة في مختلف أنحاء الدولة، وتنمية منطقة حضرية أو ريفية في الدولة تمر بأزمة اقتصادية. • وفي ضوء التعريف السابق للمنطقة الاقتصادية الخاصة، لا يوجد بالمملكة حالياً أي منطقة اقتصادية خاصة تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية، بل توجد كيانات عديدة تقود عملية تطوير مناطق يمكن أن تكون مؤهلة للتحويل إلى وضع المنطقة الاقتصادية الخاصة. • الأهداف لتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة: • دعم الحكومة السعودية في اتخاذ قرار بشأن تنفيذ برنامج المناطق الاقتصادية الخاصة أم لا. • تصميم مفهوم أو مفاهيم المناطق الاقتصادية الخاصة الذي يناسب بأفضل ما يكون أهداف المملكة وخصائصها. • تطبيق الفكرة التي تم تصميمها على منطقة بعينها لتمكين استراتيجية "مركز الخدمات اللوجستية". • تحديد ودعم صياغة التعديلات التشريعية اللازمة لتنفيذ الفكرة التي تم تصميمها واعتمادها • دور الوزارة: قيادي وتمكيني.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> • تم وضع نطاق العمل لمشروع تعظيم الميزات التنافسية لمكة المكرمة والمدينة المنورة، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وتم إعداد وثيقة استقطاب آراء (RFI) الشركات الاستشارية الوطنية، وتم استلام مدخلات من معظم الاستشاريين، كما تم إعداد وثيقة استقطاب العروض (RFP)، وجرى تطوير ميثاق المشروع، و حالياً المشروع في مرحلة طلب العروض من الشركات الاستشارية الوطنية، وسوف يتم اختيار الاستشاريين المؤهلين لإطلاق المشاريع. 	<p>٥٤. تعظيم الميزة التنافسية لمكة المكرمة والمدينة المنورة.</p> <ul style="list-style-type: none"> • يهدف المشروع إلى الاستفادة المثلى اقتصادياً من الميزة النسبية الفريدة التي وهبها الله لهذه البلاد المباركة والتمثلة في الحرمين الشريفين، حيث يقتصر الوضع الحالي في مكة المكرمة والمدينة المنورة على استهداف زيادة عدد الحجاج والمعتمرين مع توفير الخدمات لهم لقاء مقابل وبيعهم منتجات معظمها مستوردة من خارج المملكة. بينما هذا المشروع يطمح إلى إيجاد قطاع استثماري تصديري جديد يعود بالنفع على اقتصاد المملكة، حيث أن هناك فرصة كبيرة جداً في مكة المكرمة والمدينة المنورة لم تستثمر بالشكل الصحيح حتى الآن، وذلك من أجل خلق صناعة قائمة على التصدير وتطوير حزمة خدمات متكاملة، • سيسهم ذلك في جلب الاستثمارات ورفع المحتوى المحلي وهو ما سينعكس إيجابياً على للاقتصاد السعودي. • تتمثل الأهداف الاستراتيجية لهذه المبادرة في: • تعزيز الميزة التنافسية لمكة المكرمة والمدينة المنورة من خلال الاستفادة من كافة الميزات التنافسية للمدينتين الشريفتين • إيجاد قطاع استثماري تصديري جديد في مكة المكرمة والمدينة المنورة من خلال خلق صناعة تستهدف التصدير بمواصفات قياسية عالمية • استخدام الموقع الجغرافي لمكة المكرمة والمدينة المنورة لاستقطاب الاستثمارات التقنية وخبراء وعلماء وأصحاب أعمال مسلمين من حول العالم • تركيز المبادرة على قطاعات: التعليم، الصحة، الصناعة، التجارة، السياحة، النقل، الزراعة، وغيرها. وتتمثل المخرجات المستهدفة لهذه المبادرة في: • خلق فرص كثيرة للصناعة والتصدير وتطوير مبادرات لجذب رؤوس الأموال واستثمارها. • زيادة الصادرات السعودية وخلق الكثير من فرص العمل للشباب السعودي • دور الوزارة: قيادة العمل والتنسيق.

تاريخ الاطلاق	الإنجازات	المبادرات/ المشروعات
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> • عقدت اللجنة التأسيسية اجتماعها الأول يوم الخميس ١٤٣٨/٠٢/١٧هـ، الموافق ٢٠١٦/١٠/١٧م وتم تعيين فريق العمل والخروج بالتوصيات المرطبية. • عقد فريق العمل اجتماع مع وزارة الدفاع بتاريخ ١٤٣٨/٠٢/٢٩هـ لمناقشة أرض الوزارة في جدة وقام الفريق والاستشاري بزيارة موقع الأرض وصياغة ملخص الزيارة وإرسالها للشركات الاستشارية لتأخذها بعين الاعتبار في العروض التي تقدمها. 	<p>00. مشروع دراسة تطوير أرض وزارة الدفاع بجدة.</p> <ul style="list-style-type: none"> • يهدف هذا المشروع إلى دراسة تطوير أرض وزارة الدفاع بجدة كواجهة بحرية متعددة الاستخدامات واستغلال الهندسة المعمارية المرتبطة بتاريخ جدة لتصبح واجهة فريدة من نوعها عالمياً وإقليمياً وضرورة استغلال الموقع الاستراتيجي لإيجاد حلول مبتكرة في التوسع العمراني لمدينة جدة في البحر. • دور الوزارة: دعم العمل والتنسيق.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> • يتم العمل على إجراء دراسة لمدى جدوى إنشاء جزر وإنشاءات عائمة في الواجهة البحرية بمدينة جدة. 	<p>0٦. مشروع التوسع عبر الجزر الاصطناعية.</p> <ul style="list-style-type: none"> • تهدف دراسة الجدوى عالية المستوى إلى تقييم الجدوى الاقتصادية لإنشاء هذه الجزر والإنشاءات العائمة ودراسة مدى تأثيرها على تحسين حركة السياحة والترفيه وتوفير سبل ترفيه للمواطنين والمقيمين، هذا بالإضافة إلى رفع ترتيب تميز مدينة جدة بين مدن العالم، • بالإضافة إلى دراسة مدى تأثير إنشاء مثل هذه الجزر والإنشاءات العائمة على تحسين الاقتصاد الوطني من خلال استحداث وظائف للسعوديين وتحسين موقع العلامة التجارية السعودية عالمياً، وتنويع الاقتصاد. • دور الوزارة: قيادة العمل والتنسيق.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> • العمل قيد التنفيذ 	<p>0٧. مشروع المنسق الوطني للتحول الصحي.</p> <ul style="list-style-type: none"> • يهدف هذا المشروع لتقديم الدعم من أجل إيجاد قاعدة متكاملة للتكلفة الكاملة للخدمات الصحية وتحليل للتوقعات المستقبلية للاحتياج المالي منها، ويشمل ذلك الاحتياجات من الكوادر البشرية، ورسم سياسات شاملة للتنسيق بين مقدمي الخدمات الصحية في القطاعين العام والخاص وإيجاد إطار للحكومة. • دور الوزارة: دعم وتنسيق.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> • تم تحديد النطاق لبحث سبل إيجاد فرص تمويلية مستدامة للتعليم والتدريب ما بعد الثانوي. • العمل قيد التنفيذ 	<p>0٨. تمويل التعليم ما بعد الثانوي.</p> <ul style="list-style-type: none"> • يهدف هذا المشروع لدراسة الوضع الراهن لسوق العمل بناء على المعطيات الاقتصادية، وتنامي معدلات الالتحاق في الجامعات، وكذلك تطوير عدد من المبادرات لمواءمة البرامج التعليمية والتدريبية لاحتياجات سوق العمل، واقتراح آلية التمويل المستدام للتعليم ما بعد الثانوي، واقتراح التغييرات التنظيمية اللازمة لإنفاذ التوصيات. • دور الوزارة: قيادة العمل والتنسيق.

تاريخ الاطلاق	الإنجازات	المبادرات/ المشروعات
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> • حتى تاريخه تم حصر ٦٠٩٢ ارض وعقار وتم تقييم ٢٤٢ عقار في المدن الخمس الرئيسية • العمل قيد التنفيذ. 	<p>٥٩. مشروع حصر الأراضي البيضاء والمباني والمرافق المملوكة للجهات الحكومية.</p> <ul style="list-style-type: none"> • صدر الأمر السامي رقم (٥٩٩٢) بتاريخ ٣/٢٨/١٤٣٨هـ لحصر الأراضي الحكومية البيضاء والذي تضمن خمس نقاط أساسية: • قيام كل جهة باستخراج مخطط (كروكي) لجميع عقاراتها • قيام كل جهة باستخراج صكوك الكترونية لأراضيها ومبانيها شاملة الأراضي والمباني التي لها صكوك قديمة. • قيام كل جهة باستخراج العنوان الوطني الخاص لكل عقار. • قيام كل جهة بالتأكد من الحصول على رقم مطالبة من الشركة السعودية للكهرباء الخاصة بأراضيها التي عليها مباني. • قيام كل جهة باتخاذ ما يلزم لإكمال بياناتها في نظام حصر الأراضي. • تستهدف المبادرة حصر الأراضي والمباني والمرافق لجميع الجهات الحكومية المدنية منها والعسكرية بغرض معرفة أصول الدولة العقارية وتنظيمها ورفع كفاءة استخدامها. وتشمل المخرجات المستهدفة لهذه المبادرة. • برنامج قاعدة بيانات حصر العقارات الحكومية. • تقرير عن بيانات العقارات الحكومية في المدن الـ ١٦ الرئيسية • تقرير التقييم المبدئي للعقارات مكتملة البيانات في المدن الخمس الرئيسية. • تقرير عن الدراسة المبدئية لأعلى وأفضل استخدام للعقارات المختارة. • دور الوزارة: دعم العمل والتنسيق
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> • تم إعداد نطاق عمل لتقييم أثر تفعيل المقابل المالي للعمالة الوافدة، وسيتم التعاقد مع شركة استشارية لتنفيذ المشروع. • العمل قيد التنفيذ. 	<p>٦٠. تقييم أثر تفعيل المقابل المالي للعمالة الوافدة.</p> <ul style="list-style-type: none"> • تهدف المبادرة إلى تقديم التوصية والمقترحات على الفجوة المتوقعة بين رواتب المواطنين والوافدين بعد فرض الرسوم على الوافدين. • تقديم التوصيات على تأثر الاستهلاك بعد فرض الرسوم على عوائل الوافدين وردة فعل القطاع الخاص. • تقديم تقرير على التأثير المتوقع من واردات دول الخليج العربي وعلى مجالات التدخل المقترحة الأخرى. • دور الوزارة: قيادة العمل والتنسيق.

تاريخ الاطلاق	الإنجازات	المبادرات/ المشروعات
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> تم الانتهاء من النسخة الأولى لدراسة أسس ومعايير التوزيع التنموي على مستوى المناطق والمحافظات، حيث تم الخروج بتصور أولي عن واقع التفاوت التنموي في ١٤٦ محافظة في ١٣ منطقة، بناء على التصنيف التنموي المنبثق من الدليل العام للتنمية. تم توقيع المحضر الرابع للجنة عالية المستوى ورفعته للديوان الملكي مع نسخة من المشروع، وجرى إحالته إلى هيئة الخبراء بمجلس الوزراء لدراسته. تم الاتفاق والتوقيع على محضر اجتماع لجنة هيئة الخبراء على استمرار العمل على المشروع من قبل اللجنة عالية المستوى مع إضافة بعض الجهات الأخرى ذات العلاقة إلى اللجنة عالية المستوى لمشروع أساس ومعايير التوزيع والتكامل التنموي. جاري العمل على النسخة الثانية من مشروع أسس ومعايير التوزيع والتكامل التنموي والمنظومة العمرانية المتكاملة جزء من إطار عمل برنامج التنمية المناطقية كأحد أهم مكوناته، مع إضافة التمييز والوسم الاقتصادي والمستهدفات التنموية لكل منطقة ضمن البرنامج، والذي يشمل أيضاً مبادرات المشاريع التحويلية وأسواق العمل ودوكمة التنمية المناطقية. 	<p>٦١. دراسة أسس ومعايير التوزيع التنموي على مستوى المناطق ومحافظاتها.</p> <ul style="list-style-type: none"> تهدف الدراسة إلى رفع مستوى التنمية المتكاملة والمستدامة، مما يحقق الاستقرار والرفاهية وينعكس على كافة شرائح المجتمع. خلق تنمية حضرية متوازنة (متكاملة ومستدامة)، وبما يكفل حسن توزيع المرافق العامة ويرفع كفاءة تخصيص الموارد المالية والإدارية لكافة أرجاء المملكة دور الوزارة: قيادة العمل والتنسيق.
٢٠١٦	<ul style="list-style-type: none"> تم تشكيل اللجنة التأسيسية لشركة خدمات السفر الخاصة والتي عقدت عدة اجتماعات وعينت استشاري للعمل على تطوير دراسة الجدوى وخطة الأعمال 	<p>٦٢. مشروع شركة خدمات السفر الخاصة.</p> <ul style="list-style-type: none"> تهدف الشركة إلى تحقيق عائدات من خلال تقديم الخدمات للمسافرين إلى المملكة بشكل سريع، ومن تلك الخدمات تصريح لمناطق الاعفاء من التأشيرة. دور الوزارة: دعم وتنسيق.
٢٠١٧	<ul style="list-style-type: none"> تم العمل على صياغة وطرح كراسة الشروط والمواصفات وذلك لاختيار شريك استشاري للعمل مع الوزارة على هذا المشروع، وجاري العمل على اختيار الشريك الاستشاري خلال الفترة القادمة. ما زال المشروع في المرحلة الأولى وسيتم إطلاق المشروع والعمل عليه في القريب العاجل وبعد التعاقد مع أحد بيوت الخبرة العالمية 	<p>٦٣. مشروع التأمين على المركبات حسب الاستخدام (Usage Based Insurance) وتركيب أجهزة الاستخدام (Telematics).</p> <ul style="list-style-type: none"> تهدف هذه المبادرة الوصول إلى أسعار تأمين منصفة ودقيقة، كما أنها تساعد شركات التأمين على تجنب المخاطر بشكل نسبي. بالإضافة إلى ذلك ستؤثر بشكل إيجابي في تحفيز قائدي السيارات على تخفيض نسبة حوادث السير وحالات الإصابة والوفاة من خلال المحفز المالي، وضمان تقديم خدمات تأمين المركبات بقيمة عادلة للطرفين، وتحسين أمن الطرق بشكل كبير ومن ثم تحسين جودة الحياة. دور الوزارة: دعم وتمكين

تاريخ الاطلاق	الإنجازات	المبادرات/ المشروعات
٢٠١٥	<ul style="list-style-type: none"> • كُفّت الوزارة المجموعة الاستشارية الهندسية آي.بي.آي بالقيام بمراجعة واختيار الحد الأدنى الأمتثل لشبكة النقل في المرحلة الأولى من مشاريع النقل العام المخطط لها في كل من مكة المكرمة، جدة، المدينة المنورة، والدمام، وذلك في سبتمبر ٢٠١٥. • أنهى الفريق الاستشاري مراجعة وتحديد الحد الأدنى الأمتثل لشبكة النقل ضمن المرحلة الأولى في كل من: مكة المكرمة، وجدة، والمدينة المنورة، والدمام في مارس ٢٠١٦ م، وذلك بالاتفاق والتنسيق مع الهيئات والأمانات والشركات المحلية المعنية بمشروعات النقل العام. • قامت وزارة الاقتصاد والتخطيط بتكليف المجموعة الاستشارية بالأعمال التالية: • إعداد خارطة الطريق لتنفيذ مشاريع المترو بالمشاركة مع القطاع الخاص. • القيام بزيارات استطلاع ميدانية لبعض الشركات العالمية المتخصصة في تنفيذ مشاريع المترو. • إعداد مستندات طلب العروض RFP الخاصة بتشكيل الفريق الاستشاري الحكومي. • صدر الأمر السامي الكريم رقم ١٩٩٩٦ بتاريخ ١٤٣٨/٤/٢٨ هـ الموافق ٢٠١٧/١/٢٧ والذي تضمنت بنوده قيام وزارة الاقتصاد والتخطيط - بالتنسيق مع الجهات المعنية - بإكمال الدراسات والإجراءات اللازمة، تمهيداً للبدء في تنفيذ مسارات المرحلة الأولى من مشروعات النقل العام بالقطارات (المترو) في مكة المكرمة بالمشاركة مع القطاع الخاص - بعد اعتمادها. • قام الفريق من وزارة الاقتصاد والتخطيط بوضع خارطة الطريق لتنفيذ مشاريع النقل العام بمشاركة القطاعين العام والخاص بالتنسيق مع معالي وزراء النقل، التجارة والاستثمار، الشؤون البلدية والقروية، والمالية وقد رفعت التوصيات الخاصة بالخطوات القادمة إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. 	<p>٦٤. تنفيذ مشاريع المترو في المملكة العربية السعودية بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص.</p> <ul style="list-style-type: none"> • صدر الأمر السامي الكريم رقم (٤٩٧٨٢) وتاريخ ١٤٣٦/١٠/٩ هـ، والمتضمن في الفقرة (٢) منه تكليف وزارة الاقتصاد والتخطيط استكمال دراسات تنفيذ وتشغيل مشروعات النقل العام في مكة المكرمة وجدة والمدن الأخرى التي تم إقرار مشروعات النقل العام لها وذلك بهدف تخفيض التكاليف وتقوية العائدات وتطوير الشراكات بين القطاع العام والخاص. • دور الوزارة: قيادة العمل والتنسيق.

٣/٢ التعاون الإقليمي والدولي (الشراكات الاستراتيجية)

أبرمت المملكة العديد من الاتفاقيات مع بعض الدول بهدف تطوير التعاون معها في المجالات الاقتصادية والفنية والتجارية والاستثمارية والتعليمية والعديد من المجالات الأخرى.

وقد انبثق عن هذه الاتفاقيات تكوين لجان مشتركة في هذه المجالات، كما ترأست وزارة الاقتصاد والتخطيط الجانب السعودي في ستة لجان مشتركة هي:

١. اللجنة السعودية اليابانية المشتركة:

تأسست اللجنة السعودية اليابانية المشتركة في عام ١٩٧٥، وسعيًا لتحقيق نموذج مثالي للشراكات الاستراتيجية لدعم جهود التنوع الاقتصادي للمملكة العربية السعودية والتوسع الاستثماري لليابان في الخارج، فقد اتفق صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود - ولي ولي العهد وزير الدفاع رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ورئيس الوزراء الياباني السيد شينزو آبي خلال زيارة سموه إلى اليابان في سبتمبر من عام ٢٠١٦ على دعم الشراكة الاستراتيجية بين البلدين بإنشاء المجموعة المشتركة للرؤية السعودية اليابانية ٢٠٣٠.

حيث تتأسس كل من وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية ووزارة التجارة والاستثمار الجانب السعودي في المجموعة فيما تتأسس كل من وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة ووزارة الخارجية اليابانية الجانب الياباني.

وتم عقد الاجتماع الأول للمجموعة بالتزامن مع انعقاد اجتماع اللجنة الثاني عشر في الرياض في أكتوبر من العام ٢٠١٦م، وتضمنت المجموعة مبدئيًا خمس مجموعات عمل فرعية عملت على إعداد دراسة لصياغة « الرؤية السعودية اليابانية ٢٠٣٠ ».

٢. اللجنة السعودية الكورية المشتركة:

ترأس وزارة الاقتصاد والتخطيط الجانب السعودي في هذه اللجنة فيما ترأس وزارة الخارجية الكورية الجانب الكوري.

وتعمل وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتنسيق مع الجانب الكوري حالياً على الإعداد لعقد اجتماعات الدورة الثامنة عشر للجنة في سيئول خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٧م، كما يجري حالياً التباحث مع الجانب الكوري بشأن إنشاء مجلس استشاري لدعم تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ الذي تم الاتفاق على دراسة إنشائه خلال لقاء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع مع فخامة رئيسة كوريا الجنوبية بارك كيون هيه على هامش انعقاد قمة قادة مجموعة العشرين في الصين في سبتمبر عام ٢٠١٦م، حيث بادر الجانب الكوري بالإرسال لوزارة الاقتصاد والتخطيط بمقترح إنشاء المجلس الاستشاري لدعم رؤية المملكة في عدد من القطاعات الاقتصادية والسياسات الحكومية المتعلقة برؤية المملكة ٢٠٣٠.

وقامت وزارة الاقتصاد والتخطيط بمخاطبة عدد من الجهات الوطنية ذات العلاقة بطلب مرئياتهم حيال المقترح، ودراسة هذه المجالات للتوصل لفرص محددة وواقعية يتمكن الجانبان من خلالها تحقيق شراكة استراتيجية بين البلدين بما يخدم تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وتنتج عن المرحلة الأولى من دراسة مشروع الشراكة الاستراتيجية مع الجانب الكوري اتساع فرص الشراكة بينهما لتشمل ٩ قطاعات اقتصادية و١٣ سياسة اقتصادية حكومية.

٣. اللجنة السعودية الماليزية المشتركة:

بتمثيل على مستوى وزير، تترأس كل من وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية ووزارة الخارجية الماليزية كلاً من الجانبين السعودي والماليزي على التوالي.

عُقدت حتى الآن ثلاث دورات لهذه اللجنة وقامت الوزارة خلال العام ١٤٣٧/١٤٣٨ بمواصلة التواصل مع الجانب الماليزي لعقد الدورة الرابعة للجنة وقام الجانب الماليزي بتأجيل البحث في هذا الشأن إلى منتصف ٢٠١٧م.

٤. اللجنة السعودية البروناوية المشتركة:

تعتبر اللجنة السعودية البروناوية المشتركة من اللجان الحديثة والتمثيل فيها بمستوى نائب وزير وتقوم وزارة الاقتصاد والتخطيط برئاسة الجانب السعودي فيها، فيما تترأس وزارة الخارجية والتجارة البروناوية الجانب البروناوي.

حيث تم عقد اجتماعات الدورة الأولى في الرياض يومي ٢١-٢٢/٤/١٤٣٦هـ الموافق ١٠-١١/٢/٢٠١٥م. وقامت الوزارة خلال العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨ بالتباحث مع الجانب البروناوي لعقد اجتماعات الدورة الثانية في بروناي خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٧م.

٥. اللجنة السعودية الفيتنامية المشتركة:

بتمثيل على مستوى وكيل الوزارة، تترأس كل من وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية ووزارة الصناعة والتجارة الفيتنامية كلا من الجانبين السعودي والفيتنامي على التوالي.

وعقدت اللجنة ثلاث دورات سابقة كان آخرها في الرياض يومي ٦ و٧ نوفمبر ٢٠١٦م.

وجرى خلال هذه الاجتماعات مناقشة عدد من فرص التعاون بين البلدين والاتفاق على دراسة رفع مستوى التعاون بما يصب في مصلحة الجانبين، كما تم الاتفاق بين الجانبين على عقد الاجتماع المقبل خلال عام ٢٠١٨م في هانوي بفيتنام.

٦. اللجنة السعودية النمساوية المشتركة:

تترأس وزارة الاقتصاد والتخطيط الجانب السعودي في اللجنة السعودية النمساوية فيما تترأس وزارة العلوم والبحوث والاقتصاد الجانب النمساوي، بتمثيل على مستوى نائب الوزير.

وانتظمت اجتماعات هذه اللجنة كل عامين في السنوات الأخيرة وكان آخرها في شهر ديسمبر لعام ٢٠١٦م في فيينا.

وخلال العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨ شاركت الوزارة أيضاً في الاجتماعات التحضيرية والرسمية للجان المشتركة التي تتولاها جهات أخرى، ومنها:

١. اللجنة السعودية الجزائرية المشتركة

٢. اللجنة السعودية السويدية المشتركة

٣. اللجنة السعودية الروسية المشتركة

٤. اللجنة السعودية الأوكرانية المشتركة

٥. اللجنة السعودية الفرغيزية المشتركة

٦. اللجنة السعودية النيوزلندية المشتركة

٧. اللجنة السعودية اليونانية المشتركة

وخلال العام ١٤٣٧/١٤٣٨ قامت الوزارة بالمساهمة والترتيب والتخطيط للعديد من الزيارات الرسمية ولتطوير العلاقات الدولية مع دول مختلفة غير تلك التي تترأس لجانها المشتركة، ومن أمثلة تلك المساهمات:

١. التخطيط لتأسيس المجلس التنسيقي السعودي الإماراتي وعقد حلوات العزم بمشاركة مجموعة من كبار المسؤولين في البلدين.
٢. تطوير أعمال اللجنة التنسيقية السعودية الفرنسية.
٣. التخطيط لمجالات وسبل التعاون مع جمهورية الهند.
٤. التخطيط لمجالات وسبل التعاون مع جمهورية الصين الشعبية.
٥. المشاركة في الوفد العربي الزائر لجمهورية الصين الشعبية لاستكشاف فرص التعاون في مجال القدرة الإنتاجية مع الصين.

كما شاركت الوزارة خلال عام ١٤٣٧/١٤٣٨هـ في عدد من اللجان الخليجية والإقليمية والدولية، والاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف، وموضح بيان أبرزها في الجدول (٣).

جدول (٣)

أبرز اللجان والمؤتمرات وورش العمل الإقليمية والدولية التي شاركت فيها الوزارة خلال العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ

البيان	لجنة / مؤتمر / ورشة عمل	الجهة المنظمة
١	اجتماع الخبراء بشأن التجارة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة.	الأمم المتحدة - قصر الأمم المتحدة بجنيف.
٢	ندوة التنويع الاقتصادي في دول المنطقة.	وزارة المالية
٣	ورشة تحليل سوق العمل السعودي.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع البنك الدولي
٤	الاجتماع الوزاري لمنظمة الصحة العالمية حول العمالة في المجال الصحي والنمو الاقتصادي.	الأمم المتحدة - المركز الدولي للمؤتمرات بجنيف.
٥	تصميم وتنفيذ شبكات أمان اجتماعي فعالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.	مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط
٦	ورشة عمل حول (دور الشباب في التنمية) بمدينة مسقط العمانية.	الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (جامعه مسقط -الجهة المستضيفة)
٧	ندوة دولية حول (الحق في التنمية) بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان.	الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في منظمة التعاون الإسلامي
٨	الندوة التعريفية عن مجموعة البنك الدولي.	وزارة المالية
٩	ندوة تطبيق فلسفة اقتصاد الاكتفاء الذاتي في قطاع الاعمال لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.	وزارة الخارجية التايلندية
١٠	ندوة عرض رؤية المملكة ٢٠٣٠.	الولايات المتحدة الأمريكية - واشنطن
١١	المؤتمر الوطني ووظائف الدولة المعاصرة من منظور الاقتصاد المعرفي.	وزارة الشؤون الاجتماعية بدولة الكويت
١٢	المؤتمر الوزاري حول تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في الدول العربية.	جمهورية مصر العربية
١٣	المؤتمر الإقليمي العربي حول دور المجتمع المدني في تنفيذ جدول أعمال التنمية ٢٠٣٠.	مؤسسة قطر للعمل الاجتماعي
١٤	مؤتمر الأمم المتحدة لمناقشة برنامج عمل إسطنبول.	الأمم المتحدة -إسطنبول
١٥	المشاركة في الدورة الرابعة عشر لمؤتمر الأونكتاد.	الأمم المتحدة
١٦	المؤتمر الدولي حول الهدف السادس للتنمية.	جمهورية طاجيكستان
١٧	المؤتمر الدولي حول استراتيجية المحيط الأزرق.	دولة ماليزيا
١٨	مؤتمر التنافسية الفرص والتحديات أمام الدول العربية في السنوات العشر القادمة.	وزارة الاقتصاد والتجارة بدولة قطر
١٩	اللقاء الحادي والعشرين للمسؤولين الفنيين عن إعداد الخطط بدول مجلس التعاون الخليجي.	الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (وزارة الاقتصاد بالإمارات -الجهة المستضيفة).

٤/٢ التوقعات الاقتصادية الكلية والنماذج الاقتصادية

يعد بناء التوقعات الكلية والقطاعية للمتغيرات الاقتصادية أحد أدوات التخطيط التي تستخدمها وزارة الاقتصاد والتخطيط في إعداد توقعات المستهدفات الكلية والقطاعية من خلال مجموعة من النماذج الاقتصادية التي تخضع مخرجاتها للمراجعة والتقييم للتأكد من سلامة فروضها ومنهجية إعدادها من أجل تحقيق أدق التوقعات للمستهدفات التنموية.

وتستخدم هذه النماذج في أعمال التحليل الكمي وتقييم الأوضاع الاقتصادية الحالية واستشراف التطورات المستقبلية، وبلورة السياسات الاقتصادية وتقييم فاعليتها وتطويرها. كما تستخدم مخرجات هذه النماذج في إعداد الدراسات الاقتصادية في مختلف المجالات التنموية التي تقوم بها الوزارة، وفيما يلي أبرز النماذج الاقتصادية المستخدمة في الوزارة:

- نموذج الاختيار.
- نموذج سامود.
- نموذج التطبيق.
- نموذج القرن.
- نماذج الاستشراف القصيرة والمتوسطة المدى.

وتتمثل أبرز الأعمال التي استخدمت فيها مخرجات النماذج الاقتصادية خلال عام ٢٠١٦ في الآتي:

- دراسة أثر سياسات تصحيح أسعار الطاقة والمياه على النمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخم، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.
 - دراسة أثر سياسات ضريبة القيمة المضافة على النمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخم، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.
 - دراسة أثر سياسات المقابل المالي على العمالة الأجنبية ومرافقيها على النمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخم، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.
 - دراسة مضاعفات الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات واستشراف نموه.
 - دراسة مضاعفات العمالة السعودية والأجنبية حسب القطاعات لتشخيص البطالة بين السعوديين.
 - الدراسات الخاصة بأثر السياسات التنموية واستشراف اتجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٣٠.
 - الدراسات المتعلقة بمبادرات ومشروعات الوزارة في برنامج التحول الوطني، بالإضافة إلى التكاليف الأخرى التي تقوم بها الوزارة.
 - توفير التوقعات اللازمة للعديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي طلبتها الجهات في سياق إعداد برنامج التحول الوطني وتنفيذه.
- ومن جهة أخرى، تواصل هذه الوزارة تطوير منظومة النماذج الكلية وتحديث قواعد البيانات، بما يخدم تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وبرامجها التنفيذية ومنها برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠.

ومن أبرز أعمال التطوير التي جرت خلال العام ٢٠١٦م: تطوير نموذج الاختيار وتحديثه، تحويل نموذج التطبيق ونموذج القرن من تروول إلى ايفيوز، بناء نماذج الاستشراف قصيرة ومتوسطة المدى، كما تم إضافة نموذج سامود إلى مجموعة النماذج المستخدمة بالوزارة.

٥/٢ الأنظمة واللوائح والتنظيمات

يوضح الجدول رقم (١٠) أبرز أنظمة تقنية المعلومات التي تم تطبيقها في وزارة الاقتصاد والتخطيط خلال العام المالي ١٤٣١/٧٣٤١هـ.

جدول (٤)

أبرز أنظمة تقنية المعلومات التي تم أو يجري تطبيقها في الوزارة للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ.

البيان	أنظمة تقنية المعلومات التي تم تطبيقها
أنظمة البريد الإلكتروني المتكاملة	تم تطبيق نظام البريد الإلكتروني المتكامل والآمن حيث يمكن الدخول إلى البريد الإلكتروني من داخل الوزارة وخارجها
نظام الاتصال المركزي الآمن	تم تطبيق نظام الاتصال المركزي الآمن لوزارة الاقتصاد والتخطيط والذي يتيح للموظفين الوصول لشبكة الوزارة في حال عدم تواجدهم في مبنى الوزارة والتطبيقات الرئيسية في الوزارة
نظام الطباعة المركزي	تم تطبيق نظام الطباعة المركزي وذلك لتسهيل عملية الطباعة وتسهيل أداء المهام اليومية وتقليل التكاليف
نظام إدارة الاجتماعات الآلي في مقر الوزارة بالرياض	تم إطلاق مشروع نظام حجز قاعات الاجتماعات عن طريق الربط مع البريد الإلكتروني والذي يمكن المستخدمين من حجز والتحقق من إتاحة قاعة الاجتماعات بشكل آلي مما يسهل عملية تنظيم الاجتماعات
أنظمة المراقبة الأمنية	تم تطبيق نظام المراقبة الأمنية، الإنذار المبكر وكاميرات المراقبة المربوطة بوحدة تحكم مركزية
ترقية أنظمة أمن المعلومات	جاري العمل على ترقية أنظمة حماية المعلومات، أنظمة مضادات الفيروسات، وأنظمة تجميع وتقرير الأحداث في الشبكة، التوثيق الآمن للدخول (مستويي تحقق) للأنظمة الاستراتيجية في الوزارة، وحماية أجهزة المستخدمين ومراقبتها والتأكد من خلوها وسلامتها مما يتعارض مع أمن المعلومات، ومراقبة السلوك غير المعتاد على مستوى الأنظمة والخوادم وأجهزة المستخدمين.

كما يوضح الجدول (١١) التالي أبرز الأنظمة واللوائح والتنظيمات التي أعدتها الوزارة أو شاركت في إعدادها خلال العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ.

جدول (٥)

الأنظمة واللوائح والتنظيمات التي أعدتها الوزارة أو شاركت في إعدادها ومراجعتها خلال العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ.

البيان	الأنظمة واللوائح والتنظيمات
مصفوفة الصلاحيات المالية والإدارية.	تم إعداد مصفوفة الصلاحيات المالية والخاصة ببرنامح التحول الوطني والتي تحدد الصلاحيات المحددة لصلاحيات نائب الوزير ووكلاء الوزارة المالية والإدارية وما يتعلق ببرنامح التحول الوطني
اللوائح الخاصة بمركز الإنجاز والتدخّل السريع.	شاركت وزارة الاقتصاد والتخطيط في إعداد اللوائح المالية والإدارية لمركز الإنجاز والتدخّل السريع
اللوائح الخاصة بالمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة.	شاركت وزارة الاقتصاد والتخطيط في إعداد اللوائح المالية والإدارية للمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة
مركز الدراسات الاستراتيجية والتنمية.	شاركت وزارة الاقتصاد والتخطيط في إعداد اللوائح الخاصة بالمالية والإدارية لمركز الدراسات الاستراتيجية والتنمية
البرنامج الوطني لدعم إدارة المشروعات في الجهات العامة.	شاركت وزارة الاقتصاد والتخطيط في إعداد اللوائح المالية والإدارية للبرنامج الوطني لدعم إدارة المشروعات في الجهات العامة
النظام الشامل لرعاية الأعضاء البشرية في المملكة العربية السعودية بالتعاون مع المجلس الصحي السعودي.	تم دراسة مشروع النظام من قبل الوزارة بناءً على خطاب معالي الأمين العام لمجلس الوزراء رقم (٤٩٠٧) وتاريخ ١٤٣٧/١١/٥هـ وإيداع بعض الملاحظات وإجراء تعديلات على النظام.
دراسة تعديل بعض مواد نظام العمل بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية.	تم الانتهاء من الدراسة.
دراسة تعديل المادة (الثانية والسين) من نظام التأمينات الاجتماعية وذلك بالتعاون مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والجهات ذات العلاقة.	تم الانتهاء من الدراسة.
دراسة سعودة نشاط سيارات الأجرة عن طريق توجيه المركبات بالتطبيقات الذكية. واقتراح تعديل المادة (١٤) من نظام الخدمة المدنية والفقرة (٢٠) من المادة (الثانية) من نظام المرور / وذلك بالتعاون مع وزارات (الخدمة المدنية والداخلية والنقل والعمل) والجهات الأخرى ذات العلاقة.	تم الانتهاء من الدراسة.

الأنظمة واللوائح والتنظيمات	البيان
تم الانتهاء من الدراسة.	مراجعة مشروع القانون (النظام) الموحد لحماية وتنمية واستغلال الثروة المائية الحية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والوارد للوزارة بخطاب من معالي أمين عام مجلس الوزراء رقم ٣٠١ بتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ.
جاري دراسة الموضوع.	دراسة موضوع تنظيم قطاع المياه، بحسب التكليف السامي الكريم رقم (٢١٩٨) وتاريخ ١٤٣٨/١/١٢هـ.
تم الانتهاء من الدراسة.	دراسة التعديلات على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، بناء على المعاملة الواردة إلى هيئة الخبراء من الأمانة العامة لمجلس الوزراء برقم ٨٢٣ وتاريخ ١٤٣٧/٣/١٧هـ.
تم الانتهاء من الدراسة.	دراسة (لائحة وظائف الأعمال المساعدة) وسلم الرواتب الملحق بها بالتعاون مع وزارة الخدمة المدنية ووزارة المالية والجهات الأخرى ذات العلاقة.
تم الانتهاء من الدراسة.	دراسة الهيئة القضائية الاقتصادية لمجلس دول التعاون الخليجي.
تم الانتهاء من الدراسة.	دراسة الدليل والهيكل التنظيمي للمحكمة العليا.
تم الانتهاء من الدراسة.	دراسة مشروع نظام مجمع الملك عبدالعزيز للمكتبات الوقفية.
تم الانتهاء من الدراسة.	دراسة إنشاء شركة مملوكة للدولة تتولى أعمال الصيانة والنظافة لكافة مساجد المملكة.
تم الانتهاء من الدراسة.	دراسة مشروع نظام جباية الزكاة.
تم الانتهاء من الدراسة.	دراسة مقترح انشاء مجمع للغة العربية.
تم الانتهاء من الدراسة.	دراسة الهياكل والخرائط التنظيمية (المقترحة) لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية وفروعها ومكاتبها.
تم الانتهاء من الدراسة.	دراسة مشروع إنشاء هيئة قضايا الدولة.
تم الانتهاء من الدراسة.	دراسة نظام مؤسسة الملك عبدالعزيز الإسلامية في ضوء مقترح انشاء دارة الملك عبدالعزيز تحت المؤسسة.
تم الانتهاء من الدراسة، وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٥٢٩٥) وتاريخ ١٤٣٨/٣/٢٩هـ بالتوصيات التالية:	الهيكل التنظيمي المقترح لوزارة التعليم.
• التبريث في البت في الهيكل التنظيمي المقترح لوزارة التعليم. • تشكيل فريق عمل تحت إشراف اللجنة الدائمة للمجلس يتولى دراسة الموضوعات ذات الصلة بالتنظيم الإداري والهياكل والأدلة التنظيمية للوزارات والأجهزة الحكومية.	
الموافقة على تعديل المادة التاسعة من لائحة المدارس الأجنبية.	لجنة دراسة التعديل المقترح على المادة التاسعة من لائحة المدارس الأجنبية.

٦/٢ تطوير بيئة العمل بالوزارة

تعمل الوزارة على التحسين والتطوير المستمر للبيئة التنظيمية عن طريق العمل على زيادة الوضوح في المنهجية التنظيمية، وكخطوة رئيسية قامت الوزارة بما يلي:

الإدارة المالية

تم تقديم خدمات الدعم للمراكز والوحدات المرتبطة بالوزارة والخاصة ببرنامج التحول الوطني، كما جاري العمل على تطبيق نظام إدارة الموارد المؤسسية لأتمتة الإجراءات في المجال المالي ممّا يحسن سير العمل.

وتم تحميل جميع العقود والمستندات المتعلقة بها والمخرجات إلكترونياً ممّا يسهّل الوصول إليها والحصول على المعلومة عند الحاجة إليها.

كما تم إعداد قائمة بجميع الموردين المتعاملين مع الوزارة وتحديثها بشكل مستمر بالإضافة إلى إعداد الإجراءات الخاصة بالشراء والتعاقد.



الموارد البشرية

قامت الوزارة بتطوير قواعد السلوك المهني التي تعزز ثقافة الالتزام لدى منسوبيها، والعمل على إطلاق بعض المبادرات ذات العلاقة بتنمية الموارد البشرية والتي من شأنها تحسين بيئة العمل. وعلى سبيل المثال يتم عمل استبيان عن رضا الموظفين والتعاقب الوظيفي بالإضافة إلى الزيادات وعملية التدريب والتي سيستمر العمل بها مستقبلاً.

بالإضافة إلى ذلك قامت الوزارة باستقطاب وتعيين كوادر بشرية، وتحسين عميلة التوظيف من خلال تفعيل اختبارات القدرات، وتحديث الأوصاف الوظيفية لمنسوبي الوزارة وخاصة للوظائف الإشرافية، كما تم عمل دراسة أولية مع شركة استشارية رائدة حول استراتيجية الموارد البشرية. ويجري العمل على تقديم دراسة شاملة لاستراتيجية الموارد البشرية خلال العام الحالي، كما تم تقييم أداء منسوبي الوزارة، بما يعكس طبيعة أعمالهم وتقديم الحوافز لمنسوبي الوزارة المتميزين وفقاً لإنجازاتهم وتقييم الأداء.

وتعتزم الوزارة القيام بدراسة شاملة لخدمات الموارد البشرية خلال العام ٢٠١٧م والتي من شأنها الخروج بخطة لاستراتيجية الموارد البشرية للسنوات القادمة.

كما أنّ تعامل الموظفين بشكل يومي مع الخبراء والمستشارين والاستشاريين يساهم بشكل كبير في خلق بيئة عمل مفتوحة ومتنوّعة، واكتساب الموظفين الخبرات اللازمة.



إدارة المرافق

من حيث المرافق والخدمات اللوجستية، عملت الوزارة على توفير مساحة إضافية لموظفيها بحوالي ٦,٠٠٠ متر مربع بالإضافة إلى توريد أثاث وإبرام عقود صيانة ونظافة وأمن، وسعيًا لتحقيق بيئة عمل صحيّة وجيدة، وتم تطبيق خطة الصيانة الوقائية في فرع الوزارة لدى برج تمكين بالإضافة إلى تطبيق خطة النظافة الشاملة، وتطبيق نفس النموذج على فروع الوزارة الأخرى في أنحاء المملكة.



تقنية المعلومات

استمرت الوزارة في تعزيز خدمات تقنية المعلومات وتطويرها، وأبرزها:
تطوير النظم التطبيقية وقواعد البيانات:

١. بدء العمل على نظام الموارد الحكومية لرفع مستوى وحوكة الاعمال المالية والعقود والمشتريات، وبدأ العمل على مشروع برنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية
٢. حصر جميع الأنظمة وإعادة تقييمها وبناءها حسب احتياج الوزارة وأفضل الممارسات
٣. تم إطلاق بوابة الوزارة الالكترونية بتصميمها الجديد
٤. تم إطلاق بوابة الوزارة الالكترونية الداخلية يتم من خلالها تقديم عدد من الخدمات لمنسوبي الوزارة

تطوير البنية التحتية

١. إعادة إنشاء وتطوير البنية التحتية ورفع الكفاءة التقنية لتلبي احتياجات الوزارة الهواتف المركزية، الاجتماعات والاتصالات المرئية، خدمة الاجتماعات المؤتمرات عبر الفيديو، كاميرات المراقبة وأنظمة الدخول الأمنية، اللوحات الدعائية الرقم، أنظمة إدارة وجدوله الاجتماعات
٢. إنشاء منصة لخدمات تقنية المعلومات وتفعيل الاتصال الموحد لتقديم الخدمات التقنية
٣. تم تحديث البنية التحتية لتقنية المعلومات واستبدال جميع الخوادم التقليدية الذي يعتمد بيئة العمل الذي يعتمد بيئة العمل القديمة EMC Scale بنظام Virtualization
٤. تم نقل خدمة البريد الإلكتروني بالوزارة إلى مزود خدمة متخصص
٥. إنشاء إدارة مستقلة بأمن المعلومات وترتبط بمدير عام تقنية المعلومات



الفصل الثالث: الصعوبات وسبل معالجتها



الفصل الثالث: الصعوبات وسبل معالجتها

واجهت الوزارة عدد من الصعوبات والتحديات في القيام بمهامها، وفيما يلي عرض موجز لها، والجهود التي قامت بها الوزارة لمعالجتها:

١. ارتفاع معايير الجودة في استقطاب الكفاءات

يعد رسم السياسات التنموية وإعداد الاستراتيجيات وخطط التنمية، وتنفيذ مبادرات الوزارة ضمن برنامج التحول الوطني، وكذلك ما يسند للوزارة من مهام إضافية، بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة من الجهات الأخرى لدعمها في عملية التحول وتوفير المعلومات اللازمة لها من بيانات وإحصاءات ودراسات مساندة، هي جملة من المهام الرئيسية لوزارة الاقتصاد والتخطيط، التي تستلزم توافر كفاءات على مستوى عالٍ من الجودة والخبرات المتخصصة المدربة تدريباً عالياً في كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية والتخطيطية بمجالاتها المختلفة، وتغطية نقص الكفاءات المؤهلة بالوزارة نتيجة تقاعد عدد من منسوبيها ذوي الخبرة، وذلك في ظل المنافسة الشديدة في سوق العمل على استقطاب الكفاءات المتميزة.

وقد عملت الوزارة خلال سنة التقرير على استقطاب عدد من الكفاءات الوطنية المؤهلة وتوظيفها، كما قامت برفع الوظائف الشاغرة إلى وزارة الخدمة المدنية وتم الإعلان عنها، وسوف تستكمل إجراءات توظيف المتقدمين لهذه الوظائف، هذا، بالإضافة إلى أن صدور الأمر السامي الكريم رقم (٢٩٦٠١) وتاريخ ١٤٣٨/٦/٢٦هـ القاضي بالموافقة على ضوابط استقطاب الكفاءات المميزة وتحفيزهم في الجهات الحكومية، يتيح للوزارة المجال لاستقطاب المزيد من الكفاءات، وتعزيز بناء الكوادر المتخصصة في جهازها الوظيفي.

٢. عدم ملائمة المبنى الرئيس للوزارة وتقدمه.

نظراً لتقدم المبنى الرئيس للوزارة بالرياض الذي مضى على إنشائه أكثر من أربعة عقود، وعدم توافر معايير السلامة في المبنى وفق تقارير الجهات الرسمية المعنية، فإنه غير ملائم ولا تتوفر فيه بيئة عمل مناسبة ومحفزة للعطاء.

ولإتاحة المجال لإجراء إعادة ترميم وتأهيل شامل للمبنى الرئيس، فقد قامت الوزارة باستئجار (١١) دور في برج تمكين بالرياض بصفة مؤقتة، ووفرت فيه بيئة العمل المناسبة من تجهيزات مكتبية وتقنية ملائمة.

الملحقات

- ملحق لجان هيئة الخبراء
- ملحق الجهات الشقيقة
- ملحق الموارد البشرية

ملحق

لجان هيئة الخبراء

يستعرض هذا الملحق أبرز لجان هيئة الخبراء بمجلس الوزراء التي شارك فيها منسوبي الوزارة خلال العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ، وقد تطلبت أعمال تلك اللجان حضور المختصين بالوزارة تلك الاجتماعات ودراسة جوانب المواضيع التنموية المختلفة وإبداء المرئيات حيالها

جدول (٦)

أبرز مشاركات منسوبي الوزارة في اجتماعات لجان هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

رقم	البيان	الحالة
١	اجتماعات في شأن محضر اللجنة المشكلة لدراسة أسباب تأخر تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٩) في شأن تنظيم الفحص الفني الدوري للمركبات.	مستمرة
٢	اجتماع في شأن استوداد صندوق الاحتياطي العام العماني على عدد من أسهم شركة (ميكانيزادوس اسكريبانو) الاسبانية.	منتهية
٣	اجتماع بشأن اجتماع صاحب السمو الملكي ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع مع الرئيس التنفيذي لشركة سيمنز السيد جو كايسر.	مستمرة
٤	اجتماع بشأن اجتماع صاحب السمو الملكي ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع مع الرئيس التنفيذي لشركة برتش بتروليوم السيد بوب دوليس.	مستمرة
٥	اجتماعات لدراسة العقارات التي انتقلت ملكيتها لشركة الاتصالات السعودية واعتبرت جزءاً من حصة الدولة في الشركة.	مستمرة
٦	اجتماعات بشأن مطالبة المؤسسة العامة للخطوط العربية السعودية بسداد ضرائب الاستقطاع على المبالغ المدفوعة منها للجهات غير المقيمة في المملكة.	منتهية
٧	اجتماع لدراسة طلب مجلس حماية المنافسة إقرار مكافأة لرئيس وأعضاء وسكرتير المجلس ومكافأة لأعضاء لجنة النظر والفصل في مخالفات نظام المنافسة.	منتهية
٨	اجتماع بشأن تعديل بعض الرسوم الواردة في نظام رسوم تسجيل السفن والوحدات العائمة.	منتهية
٩	اجتماعات بشأن دراسة أعدتها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية حول الطول التنظيمية المقترحة لدعم المخترعين والشركات الناشئة القائمة على المعرفة.	منتهية
١٠	اجتماعات لدراسة مشروع نظام إدارة المناطق الساحلية والوضع البيئي لنباتات (المانجروف).	مستمرة
١١	اجتماعات لدراسة إعادة الرسم الحمائي الذي كان يفرض على واردات الدواجن للمملكة بنسبة ٢٠٪.	مستمرة
١٢	اجتماعات بشأن قيام الأردن بتوقيع اتفاقية تمويل مشروع الحرق المباشر للصر الزيتي لتوليد الكهرباء مع الائتلاف (الإستوني الماليزي الصيني).	مستمرة
١٣	اجتماع بشأن تباين وجهات النظر بين وزارة العدل ووزارة الشؤون البلدية والقروية حيال طلب أصحاب الملكيات الخاصة ضم الشوارع أو الممرات الداخلية التي تقع بين أملاكهم.	منتهية
١٤	اجتماعات لدراسة نتائج توصيات ندوة الإسكان في المملكة: التحديات والطلول.	منتهية
١٥	اجتماع بشأن نتائج مشاركة المملكة في لقاء القادة في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ الذي عقد بباريس.	منتهية
١٦	اجتماعات بشأن طلب الموافقة على تحديث الخطة الوطنية لمكافحة تلوث البيئة البحرية بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة لتصبح خطة وطنية شاملة.	مستمرة
١٧	اجتماع بشأن مشاركة معالي وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية في الاجتماع الوزاري السابع لمؤتمر حوار بيتربيرغ من أجل المناخ.	منتهية
١٨	اجتماعات لدراسة اقتراح إنشاء جهاز الشرطة البيئية في المملكة العربية السعودية.	مستمرة
١٩	اجتماع بشأن مقترح إسناد مهام تنظيم (المياه) إلى هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج.	مستمرة
٢٠	اجتماعات لدراسة تقرير البنك الدولي عن دراسة تكلفة التدهور البيئي بالمملكة لعام ٢٠١٤م.	مستمرة
٢١	اجتماعات لدراسة طلب معالي وزير البيئة والمياه والزراعة الموافقة على نقل اختصاصات ومهام الهيئة السعودية للحياة الفطرية إلى الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة.	قيد الدراسة
٢٢	اجتماعات لدراسة ترخيص إنشاء شركة المياه المالحة القابضة.	مستمرة
٢٣	اجتماعات لدراسة تعديل تنظيم هيئة الكهرباء والإنتاج المزدوج الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (١٥٤)	مستمرة

أبرز مشاركات منسوبي الوزارة في اجتماعات لجان هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

رقم	البيان	الحالة
١	اجتماعات في شأن محضر اللجنة المشكلة لدراسة أسباب تأخر تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٩) في شأن تنظيم الفحص الفني الدوري للمركبات.	مستمرة
٢	اجتماع في شأن استوداد صندوق الاحتياطي العام العماني على عدد من أسهم شركة (ميكانيزادوس اسكريبانو) الاسبانية.	منتهية
٣	اجتماع بشأن اجتماع صاحب السمو الملكي ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع مع الرئيس التنفيذي لشركة سيمنز السيد جو كايسر.	مستمرة
٤	اجتماع بشأن اجتماع صاحب السمو الملكي ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع مع الرئيس التنفيذي لشركة برتش بتروليوم السيد بوب دوليس.	مستمرة
٥	اجتماعات لدراسة العقارات التي انتقلت ملكيتها لشركة الاتصالات السعودية واعتبرت جزءاً من حصة الدولة في الشركة.	مستمرة
٦	اجتماعات بشأن مطالبة المؤسسة العامة للخطوط العربية السعودية بسداد ضرائب الاستقطاع على المبالغ المدفوعة منها للجهات غير المقيمة في المملكة.	منتهية
٧	اجتماع لدراسة طلب مجلس حماية المنافسة إقرار مكافأة لرئيس وأعضاء وسكرتير المجلس ومكافأة لأعضاء لجنة النظر والفصل في مخالفات نظام المنافسة.	منتهية
٨	اجتماع بشأن تعديل بعض الرسوم الواردة في نظام رسوم تسجيل السفن والوحدات العائمة.	منتهية
٩	اجتماعات بشأن دراسة أعدتها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية حول الحلول التنظيمية المقترحة لدعم المخترعين والشركات الناشئة القائمة على المعرفة.	منتهية
١٠	اجتماعات لدراسة مشروع نظام ادارة المناطق الساحلية والوضع البيئي لنباتات (المانجروف).	مستمرة
١١	اجتماعات لدراسة اعادة الرسم الحمائي الذي كان يفرض على واردات الدواجن للمملكة بنسبة ٢٠٪.	مستمرة
١٢	اجتماعات بشأن قيام الأردن بتوقيع اتفاقية تمويل مشروع الحرق المباشر للصر الزيتي لتوليد الكهرباء مع الائتلاف (الاستوني الماليزي الصيني).	مستمرة
١٣	اجتماع بشأن تباين وجهات النظر بين وزارة العدل ووزارة الشؤون البلدية والقروية حيال طلب أصحاب الملكيات الخاصة ضم الشوارع أو الممرات الداخلية التي تقع بين أملاكهم.	منتهية
١٤	اجتماعات لدراسة نتائج توصيات ندوة الإسكان في المملكة: التحديات والحلول.	منتهية
١٥	اجتماع بشأن نتائج مشاركة المملكة في لقاء القادة في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ الذي عقد بباريس.	منتهية
١٦	اجتماعات بشأن طلب الموافقة على تحديث الخطة الوطنية لمكافحة تلوث البيئة البحرية بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة لتصبح خطة وطنية شاملة.	مستمرة
١٧	اجتماع بشأن مشاركة معالي وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية في الاجتماع الوزاري السابع لمؤتمر حوار بيتربيرغ من أجل المناخ.	منتهية
١٨	اجتماعات لدراسة اقتراح إنشاء جهاز الشرطة البيئية في المملكة العربية السعودية.	مستمرة
١٩	اجتماع بشأن مقترح إسناد مهام تنظيم (المياه) إلى هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج.	مستمرة
٢٠	اجتماعات لدراسة تقرير البنك الدولي عن دراسة تكلفة التدهور البيئي بالمملكة لعام ٢٠١٤م.	مستمرة
٢١	اجتماعات لدراسة طلب معالي وزير البيئة والمياه والزراعة الموافقة على نقل اختصاصات ومهام الهيئة السعودية للحياة الفطرية إلى الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة.	قيد الدراسة
٢٢	اجتماعات لدراسة ترخيص إنشاء شركة المياه المالحة القابضة.	مستمرة
٢٣	اجتماعات لدراسة تعديل تنظيم هيئة الكهرباء والإنتاج المزدوج الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (١٥٤)	مستمرة
٢٤	اجتماع بشأن التوصيات النهائية لاقتراح سياسات وتشريعات ومبادرات تحفيز منشآت القطاع الخاص للتحويل إلى شركات مساهمة عامة.	منتهية
٢٥	اجتماعات بشأن مشروع نظام المنافسة ومشروع استراتيجية تعزيز المنافسة في المملكة العربية السعودية.	مستمرة
٢٦	اجتماعات بشأن اعتماد تكاليف تنفيذ البنى التحتية المساندة لمشروع مجمع الملك سلمان العالمي للصناعات والخدمات البحرية بمدينة رأس الخير الصناعية.	مستمرة

رقم	البيان	الحالة
٢٧	اجتماع بشأن طلب الموافقة على تنفيذ عدد من مشاريع خدمات المياه والصرف الصحي وبطرق التمويل المقترحة للمشاريع العاجلة لمنطقة مكة المكرمة.	مستمرة
٢٨	اجتماعات لدراسة الاستراتيجية الموحدة للمياه وخطتها التنفيذية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.	قيد الدراسة
٢٩	اجتماعات لدراسة توجيه مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لوضع الضوابط والاشتراطات للسماح للشركات الأجنبية في مجال الخدمات الهندسية والاستشارات العمل في المملكة.	مستمرة
٣٠	اجتماع دراسة محضر تطوير برنامج حساب المواطن الموحد، المعد من قبل اللجنة الوزارية المختصة بدراسة جميع ما يتعلق بأشكال الدعم والاعانات التي تقدمها الدولة لمختلف القطاعات والفئات.	منتهية
٣١	اجتماعات لدراسة نتائج التقييم الدوري لتمييز أعمال الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية.	مستمرة
٣٢	اجتماعات لدراسة فتح السوق في مجال نقل الركاب.	مستمرة
٣٣	اجتماعات لدراسة تنظيم الهيئة العامة للموانئ.	مستمرة
٣٤	اجتماع لدراسة مشروع تنظيم الهيئة السعودية للمستشارين الإداريين والاقتصاديين والماليين.	منتهية
٣٥	اجتماعات لدراسة توجيهات ورؤى صندوق التنمية الصناعية المتضمنة طلب الصندوق تعديل المادة الثانية من نظام التنفيذ القضائي وإعادة النظر في إيرادات الدولة.	منتهية
٣٦	اجتماع لدراسة مدى مناسبة الاستفادة من تجربة جنوب إفريقيا في مجال إدارة وتشغيل خطوط السكك الحديدية.	منتهية
٣٧	اجتماع لدراسة اتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية القمر المتحدة في مجال خدمات النقل الجوي.	مستمرة
٣٨	اجتماع لدراسة وضع موظفي المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية الذين تربطهم بالمؤسسة علاقة لائحية واقتراح تحمل الدولة تكاليفهم.	منتهية
٣٩	اجتماعات بشأن سعودة نشاط سيارات الأجرة من خلال نشاط توجيه المركبات بالتطبيقات الذكية.	مستمرة
٤٠	اجتماعات لدراسة مشروع نظام المطاحن لإنتاج الدقيق.	مستمرة
٤١	اجتماعات بشأن محضر اللجنة المعنية بجعل المملكة مركزا لوجستيا عالميا، المتعلق بمشاريع النقل العام في المدينة المنورة وحاضرة الدمام.	مستمرة
٤٢	اجتماعات لدراسة دعم صندوق الإدارة العامة للشؤون الفنية بوزارة الداخلية.	منتهية
٤٣	اجتماعات لدراسة طلب تعديل المادة (الرابعة) من نظام مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية المتعلقة بتشكيل مجلس إدارتها.	مستمرة
٤٤	اجتماعات لدراسة الاتفاقية العربية لتبادل الموارد الوراثية النباتية ومعارفها التراثية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها وملحقاتها.	مستمرة
٤٥	اجتماعات بشأن محضر اللجنة المشكلة لدراسة أسلوب التصميم والتنفيذ لطرح وتنفيذ مشاريع المياه والصرف الصحي.	مستمرة
٤٦	اجتماعات لدراسة رأي وزارة البيئة والمياه والزراعة حيال مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي في الخارج.	مستمرة
٤٧	اجتماعات لدراسة طلب معالي وزير البيئة والمياه والزراعة الموافقة على تعديل احتساب تعرفه استهلاك المياه للجمعيات الخيرية والمكاتب التعاونية للدعوة والإرشاد ومن في حكمها من تجارية إلى استهلاكية.	مستمرة
٤٨	اجتماعات بشأن دراسة إيجاد بدائل للأعلاف ورفع كفاءة الانفاق عليها.	مستمرة
٤٩	اجتماعات لدراسة المبادرة الثانية لصندوق التنمية الزراعية المتعلقة بترشيد استخدام المياه في المحاصيل الزراعية.	مستمرة
٥٠	اجتماعات لدراسة النظام الموحد لحماية وتنمية واستغلال الثروة المائية الحية.	مستمرة
٥١	اجتماعات لدراسة نتائج مشاركة المملكة في لقاء القادة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ.	مستمرة
٥٢	اجتماعات لدراسة محضر أعمال الدورة الأولى للجنة السعودية الطاجيكية المشتركة التي عقدت عام ١٤٣٤هـ.	مستمرة
٥٣	اجتماعات لدراسة تقرير أعمال البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية للعام (٢٠١٥م).	مستمرة

رقم	البيان	الحالة
04	اجتماع بشأن لقاء معالي وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية بمعالي مدير عام صندوق النقد الدولي خلال فترة زيارته للمملكة.	منتهية
00	اجتماعات بشأن مشروع مذكرة تفاهم حول تعزيز التعاون بين منظمة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	مستمرة
06	اجتماعات لدراسة وتقييم أعمال وإنجازات الهيئة العامة للاستثمار.	مستمرة
07	اجتماع لدراسة رأي وزارة الزراعة (سابقاً) حيال مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي في الخارج	منتهية
08	اجتماعات لدراسة الوضع التنفيذي لمشاريع وزارة النقل الممولة من فائض إيرادات الميزانية بنهاية النصف الأول من العام المالي (١٤٣٧/١٤٣٨هـ).	مستمرة
09	اجتماعات لدراسة مشروع نظام الإفلاس المرفوع من وزارة التجارة والاستثمار.	مستمرة
10	اجتماع لدراسة ضرائب المنتجات الضارة وضريبة القيمة المضافة.	منتهية
11	اجتماعات لدراسة مشروع القانون (النظام) الموحد لحماية وتنمية واستغلال الثروة المائية الحية لدول مجلس التعاون.	منتهية
12	اجتماعات لدراسة مشروع تنظيم الهيئة العامة للموانئ.	مستمرة
13	اجتماعات لدراسة مشروع نظام المنافسة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	مستمرة
14	اجتماعات لدراسة نتائج الاجتماع (٣٥) للجنة التعاون البترولي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.	مستمرة
15	اجتماع بشأن توجهات ورؤى وزارة الإسكان حيال تأسيس المركز الوطني للبحوث والرصد الاسكاني ومشروع تنظيمه.	منتهية
16	اجتماعات لدراسة نتائج أعمال المؤتمر العربي الدولي (١٤) للثروة المعدنية وبيانه الختامي.	قيد الدراسة
17	اجتماع لدراسة مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال السياحة بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في المملكة ووزارة الاقتصاد في جمهورية جورجيا.	منتهية
18	اجتماعات بشأن المشاركة في فريق عمل لدراسة تأثير المملكة من أي إجراء يتخذه المجتمع الدولي ضد أي من مصادر الطاقة.	مستمرة
19	اجتماعات بشأن مشروع تنظيم صندوق الادخار السكني.	قيد الدراسة
20	اجتماع بشأن الدراسة الشاملة لقطاع النفايات بجميع أنواعها.	منتهية
21	اجتماعات لدراسة عدم جدوى تأسيس شركة مساهمة حكومية تضم مستثمرين من صغار المنتجين وملاك معامل الحليب والألبان.	منتهية
22	اجتماعات لدراسة نتائج زيارة معالي وزير البيئة والمياه والزراعة والوفد المرافق لأثيوبيا.	منتهية
23	اجتماعات لدراسة طلب الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني الموافقة على أن يقتصر تحصيل الرسوم التشغيلية في مرافق الإيواء السياحي على الهيئة.	قيد الدراسة
24	اجتماعات لدراسة مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الإسكان بين المملكة وتركيا.	منتهية
25	اجتماعات بشأن اللجنة الوزارية المشكلة بالأمر السامي رقم (٨٦٥١ م ب) وتاريخ ٢٥/١٠/١٤٣٠هـ لدراسة طلب المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث الاستمرار في تطبيق اللوائح الطبية والبحثية ولائحة علاقات المواطنين الحالية التي أقرها مجلس إدارة المؤسسة لمدة عام استيفاء من قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٨) وتاريخ ١/٦/١٤٣٠هـ.	منتهية
26	اجتماع بشأن طلب المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث إعادة تكاليف مشروع علاج مرضى (باركنزون) البالغة (١٧٠٠٠٠٠) ريال إلى ميزانيتها لتمكين من إكمال المشروع.	منتهية
27	اجتماع بشأن دراسة احتياجات مرض حساسية القمح المتضمن عدداً من التوصيات، ومنها زيادة المخصص المالي لوزارة الشؤون الاجتماعية (سابقاً) لرفع مستوى الإعانة المالية لمرض حساسية القمح.	منتهية
28	اجتماعات لدراسة تنظيم صندوق الإيرادات المالية الذاتية لمدينة الملك فهد الطبية.	منتهية
29	اجتماعات لدراسة ظاهرة إضرابات عمال النظافة في بعض مدن المملكة والإضرابات في بعض القطاعات الصحية.	منتهية
30	اجتماعات لدراسة تعديل القواعد والترتيبات الخاصة بكيفية معاملة الموظفين والعمال السعوديين في القطاعات المستهدفة بالتخصيص والتحول.	منتهية
31	اجتماعات لدراسة طلب تعديل المادة (الثانية والستين) من نظام التأمينات الاجتماعية.	منتهية

رقم	البيان	الحالة
٨٢	اجتماعات لدراسة طلب وزارة الداخلية زيادة مكافأة رئيس وأعضاء مجالس المناطق وشمولها للأمين العام في كل مجلس.	منتهية
٨٣	اجتماعات لدراسة لائحة وظائف الأعمال المساعدة وسلم الرواتب الملحق بها.	منتهية
٨٤	اجتماعات لدراسة الهياكل والخرائط المقترحة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية وفروعها ومكاتبها.	منتهية
٨٥	اجتماعات لدراسة تعديل بعض مواد نظام العمل المتخذ في شأنها قرار مجلس الشورى رقم (١٦/٣٥) وتاريخ ١٤٣٧/٤/٢٣هـ.	منتهية
٨٦	اجتماع لدراسة موضوع إقرار توصية مؤتمر العمل الدولي رقم (٢٠٢) في دورته (١٠١) التي عقدت في جنيف ٢٠١٢م.	منتهية
٨٧	اجتماعات لدراسة برنامج (بعثتك وظيفتك) الذي أطلق دون تنسيق مسبق مع وزارة الخدمة المدنية.	منتهية
٨٨	اجتماع لدراسة إدراج الإدارة العامة للأسلحة والمدخرات بوزارة الدفاع ضمن الجهات التي يجوز لها تكليف موظفيها بالعمل أثناء العطل الأسبوعية والأعياد.	منتهية
٨٩	اجتماعات لدراسة وجود فروع لأجهزة حكومية بأحجام لا تتناسب مع الحاجة الفعلية للمناطق الموجودة فيها.	منتهية
٩٠	اجتماع بشأن مشروع إجراء دراسة متكاملة حول تدريب خريجي الجامعات والمبتعثين في المؤسسات الحكومية والمنظمات والشركات الدولية.	منتهية
٩١	اجتماعات بشأن اللجنة الدائمة في المؤسسة العامة للتقاعد المتعلق بتقدير تكاليف المعاش المرتبطة بتخصص قطاع مطاحن الدقيق.	منتهية
٩٢	اجتماعات بشأن مشروع محضر هيئة الخبراء حول ما رفعه معالي وزير الخدمة المدنية حيال وضع ضوابط تحد من عدم الجدية أو الالتزام بطلبات التوظيف من قبل المتقدمين لعدم المراجعة أو الاعتذار عند الترشيح النهائي.	منتهية
٩٣	اجتماعات بشأن أعمال وتوصيات لجنة توطین وظائف برنامج التشغيل والصيانة في القطاعات الحكومية.	منتهية
٩٤	اجتماعات بشأن طلب شمول عمل المرافقين والمرافقات للعمال الوافدة النظامية لكافة التخصصات والمجالات التي يكونون مؤهلين لها بدلاً من اقتصرها على مجال التعليم.	منتهية
٩٥	اجتماعات لدراسة تكليف قضاة الاستئناف بمحاكم الاستئناف	منتهية
٩٦	اجتماعات لدراسة طلب قبول الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للتبرعات العينية والنقدية.	منتهية
٩٧	اجتماعات لدراسة مقترح تأسيس منظومة إدارية جديدة لإدارة الحرمين الشريفين.	منتهية
٩٨	اجتماع لدراسة تقرير حول ما تم طرحه في الدورة الحادية والثلاثين لمجلس وزراء العدل العرب والاجتماع السابع والخمسين للمكتب التنفيذي للمجلس	منتهية
٩٩	اجتماع لدراسة ظاهرة مجهولي الأبوين من حيث حجمها ومسبباتها ودمجهم مع مجتمعهم وتمكينهم من الحياة الاجتماعية الكريمة.	منتهية
١٠٠	اجتماعات لدراسة الخطة الوطنية لمواجهة الغلو والتطرف والانحراف الفكري في المجتمع السعودي.	منتهية
١٠١	اجتماعات لدراسة المقترحات المتعلقة ببرنامج الأسر المنتجة والتدريب المهني والحرفي للنساء.	منتهية
١٠٢	اجتماعات لدراسة طلب الهيئة العامة للرياضة استثناء عدد من الإداريين والفنيين واللاعبين بالسماح لهم بالتفرغ من أعمالهم خلال المشاركة في دورة الألعاب الأولمبية بالبرازيل.	منتهية
١٠٣	اجتماعات لدراسة الارتباط الإداري الإشرافي للمساجد ومرافقها ومصليات الأعياد والمواقيت والمكاتب الوقفية بوزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد وأشرافها المباشر على الاعيان الموقوفة عليها.	منتهية
١٠٤	اجتماعات لدراسة طلب دعم العاملين في موسم العمرة خلال شهر رمضان بصرف راتب شهر وإعاشة.	منتهية
١٠٥	اجتماعات لدراسة وضع وقف الملك عبد العزيز للعين العزيزية من جميع جوانبه، وبخاصة ما يتعلق بقضية حدود الوقف والبث فيه بالوجه الشرعي.	منتهية
١٠٦	اجتماع لدراسة طلب وزارة الثقافة والاعلام استمرار العمل بقرار مجلس الخدمة المدنية (الملغي) القاضي بزيادة رواتب المتعاقدين غير السعوديين.	منتهية
١٠٧	اجتماعات لدراسة وضع الآلية المناسبة حول اعتماد وصحة المواعيد المحددة وتطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على عموم العاملين في الوزارات والأجهزة الحكومية الذين لا يخضعون لنظام التقاعد المدني.	منتهية

رقم	البيان	الحالة
١٠٨	اجتماعات بشأن الدراسة المفصلة للعمل على رفع مستويات الأداء وتحسين كفاية العمل في الجهات الحكومية.	منتهية
١٠٩	اجتماعات لدراسة مشروع الاستراتيجية الوطنية للإينماء الاجتماعي، والتقارير الذي أعدته وزارة العمل والتنمية الاجتماعية عن مشكلة الفقر والحلول المقترحة له.	منتهية
١١٠	اجتماعات لدراسة وضع الفئات التي ترعاها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية واقتراح الآليات المناسبة لتسديد أقساط الدعم السكني المستحقة عليهم.	منتهية
١١١	اجتماعات لدراسة تعزيز فرص تمويل البنك السعودي للتسليف والادخار لمشاريع التراث العمراني (مسار المشاريع الكبرى) للمحافظة عليها وحمايتها واستثمارها.	منتهية
١١٢	اجتماعات لدراسة السماح بممارسة مهنة المحاماة من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع استثناء قضايا المحكمة الجزائية المتخصصة من قيامهم بالترافع.	منتهية
١١٣	اجتماعات لدراسة طلب الموافقة على التعديلات المقترحة على نظام التأمينات الاجتماعية.	قيد الدراسة
١١٤	اجتماعات لدراسة مقترح لتقديم الدعم المالي (المباشر-المنح) لذوي الدخل المنخفض لتقليل وطأة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لزيادة الإيرادات غير النفطية.	قيد الدراسة
١١٥	اجتماع لدراسة طلب جامعة الدمام إنشاء مجلس استشاري خارجي دولي بالجامعة يسمى (المجلس الاستشاري الدولي)	منتهية
١١٦	اجتماعات لدراسة طلب الموافقة على قيام وزارة التعليم بإنشاء منصة إلكترونية لبيانات حالة التعليم في المملكة.	قيد الدراسة
١١٧	اجتماعات لدراسة ما تم إنجازه حيال تنفيذ برنامج المنح الدراسية الداخلية للجامعات والكليات الأهلية.	منتهية
١١٨	اجتماعات بشأن دراسة مشروع نظام التعليم العام.	مستمرة
١١٩	اجتماعات بشأن دراسة أهم المعوقات والصعوبات التي تواجهها وزارة التعليم والجهات المرتبطة بها لتوفير الخدمات للمواطنين.	منتهية
١٢٠	اجتماعات بشأن متابعة تنفيذ ما يتعلق بالتوسع في الخصخصة في البرنامج التنفيذي لمبادرة تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتوفير المباني لوزارة التعليم وشركة تطوير المباني.	منتهية
١٢١	اجتماعات بشأن دراسة إنشاء مركز تدريب متخصص لتوفير التدريب العملي الميداني في المراجعة الداخلية ورقابة الأداء في ديوان المراقبة العامة.	منتهية
١٢٢	اجتماعات بشأن دراسة الخطة الاستراتيجية لوزارة الخدمة المدنية للخمسة سنوات القادمة.	منتهية
١٢٣	اجتماعات بشأن دراسة طلب الموافقة على إنشاء مركز متخصص للقيادات الإدارية العليا في معهد الإدارة العامة.	منتهية
١٢٤	اجتماع بشأن دراسة توصيات مؤتمر (ثقافة خدمة العملاء في القطاع الحكومي) الذي نفذته وزارة الخدمة المدنية بالتعاون مع معهد الإدارة العامة خلال المدة ١٤٣٧/٢/٧-٥هـ.	منتهية
١٢٥	اجتماعات بشأن دراسة التأكيد على جميع الجهات الحكومية وخصوصاً المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بعدم الشروع في تنفيذ أي برامج موجهة للقطاع الحكومي ما لم تكن مبنية على دراسة شاملة مع وزارة الخدمة المدنية والجهات الحكومية ذات العلاقة.	منتهية
١٢٦	اجتماعات بشأن دراسة أن يكون برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي أكثر ارتباطاً بمتطلبات التنمية، بحيث يكون الابتعاث لتخصصات محددة ومطلوبة في سوق العمل.	قيد الدراسة
١٢٧	اجتماعات بشأن إنشاء حساب للتعليم العام في صندوق التعليم العالي للجامعات.	قيد الدراسة
١٢٨	اجتماعات لدراسة تباين المعاملة المالية والمميزات العينية بين موظفي الخدمة المدنية ونظرائهم العاملين في المؤسسات والهيئات العامة والصناديق.	منتهية
١٢٩	اجتماع لدراسة محضر اللجنة الوطنية للأسماء الجغرافية.	قيد الدراسة
١٣٠	اجتماعات بشأن طلب الموافقة على تنظيم المركز الوطني للتعليم الإلكتروني	قيد الدراسة
١٣١	اجتماع بشأن إقامة فعاليات وطنية كبرى في مجال تحسين الأداء الحكومي وتعزيز الابداع والابتكار فيه.	قيد الدراسة
١٣٢	اجتماع بشأن انشاء لجنة وطنية باسم "اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم" .	قيد الدراسة
١٣٣	اجتماعات بشأن الدراسة التي أعدها فريق مستشاري معهد الإدارة العامة لتطوير الوحدات التنظيمية المعنية بالاستشارات القانونية.	قيد الدراسة
١٣٤	اجتماع بشأن طلب فرض رسوم على الطلاب غير السعوديين في مدارس التعليم العام والجامعات.	منتهية

رقم	البيان	الحالة
١٣٥	اجتماع لدراسة تبني وزارة التعليم مبادرة استثمارية لتوفير طول تمويلية مستدامة لمشاريع إنشاء مدارس ومرافق تعليمية مع القطاع الخاص ١٤٣٨/٢/٢٨هـ	منتهية
١٣٦	اجتماع بشأن إنشاء أماكن أو أقسام حضانة أطفال الموظفات في مقرات أعمالهن.	منتهية
١٣٧	اجتماع بشأن التعرف على احتياجات وتطلعات المنتسبين لوزارة التعليم والمستفيدين منها، والمجتمع السعودي عامة، من أجل رسم خارطة طريق لمختلف المستفيدين من قطاع التعليم.	منتهية
١٣٨	اجتماع لدراسة بدل الحاسب الآلي الذي يصرف في الجامعات، ومدى التزام الجامعات بصره لمستحقه.	منتهية
١٣٩	اجتماع دراسة مبادرتي توقيع اتفاقية تبادل عملات مع الصين ومبادرة تسوية مبيعات النفط السعودي للصين باليوان الصيني.	منتهية
١٤٠	اجتماع دراسة مشروع نظام التجارة الإلكترونية.	منتهية
١٤١	اجتماع دراسة تقرير مشاركة وفد المملكة في قمة البسفور السابعة بجمهورية تركيا.	منتهية
١٤٢	اجتماع دراسة رغبة الجانب الفيتنامي في اعتراف المملكة بنظام اقتصاد السوق الحر فيها بعد الإصلاحات التي شرعت في تنفيذها منذ انضمامها لمنظمة التجارة العالمية عام (٢٠٠٧).	منتهية
١٤٣	اجتماع دراسة القرارات الصادرة عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعه الاستثنائي في دورته الـ (٤٢).	منتهية
١٤٤	اجتماع دراسة عقد الدورة الحادية عشرة للجنة السعودية الكندية المشتركة في الرياض خلال المدة ٢١-٢٣/٥/١٤٣٧هـ.	منتهية
١٤٥	اجتماع دراسة طلب جمهورية تشاد إبرام اتفاقية عامة للتعاون بين المملكة وجمهورية تشاد في إطار تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في كافة المجالات.	منتهية
١٤٦	اجتماع دراسة قرارات الاجتماع الخامس عشر للجنة الوزارية المكلفة بمتابعة تنفيذ القرارات ذات العلاقة بالعمل الخليجي المشترك.	منتهية
١٤٧	اجتماع دراسة طلب تأسيس لجنة وزارية مشتركة للتعاون الاقتصادي بين المملكة ومملكة السويد برئاسة وزارة التجارة والاستثمار عن الجانب السعودي.	منتهية
١٤٨	اجتماع دراسة استكمال الإجراءات النظامية اللازمة للموافقة بشكل عاجل على مشروع قانون (نظام) المنافسة الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.	منتهية
١٤٩	اجتماع دراسة نتائج اجتماع لجنة التعاون المالي والاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي (١٠٢) الذي عقد في الرياض بتاريخ ٢٦/٧/١٤٣٧هـ.	منتهية
١٥٠	اجتماع دراسة القرارات الصادرة عن الاجتماع الوزاري لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في دورته (١٣٩) التي عقدت في جده يوم ٢٢/٨/١٤٣٧هـ.	منتهية
١٥١	اجتماع دراسة نتائج الاجتماع (٢٦) للجنة الوزارية للتخطيط والتنمية لدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في الرياض بتاريخ ٤/٨/١٤٣٧هـ.	منتهية
١٥٢	اجتماع دراسة النظام الأساسي للهيئة القضائية الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.	منتهية
١٥٣	اجتماع دراسة مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية المالديف.	منتهية
١٥٤	اجتماع دراسة جدول اعمال اجتماع هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية بدول مجلس التعاون الخليجي.	منتهية
١٥٥	اجتماع دراسة البيان الختامي لأعمال القمة (٣٧) لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي، وإعلان الصخير، والبيان الصادر عن لقاء القمة المشترك مع دولة الوزراء البريطانية.	منتهية
١٥٦	اجتماع دراسة خطاب معالي وزير المالية بشأن لقاء معاليه مع معالي وزير المالية اللبناني.	منتهية
١٥٧	اجتماع دراسة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية.	منتهية
١٥٨	اجتماع دراسة طلب الموافقة على قيام الهيئة العامة للإحصاء بتنفيذ التعداد العام للسكان لعام (٢٠٢٠م) وما يسبقه من الاعمال الميدانية التحضيرية ابتداء من عام ١٤٣٨هـ.	منتهية
١٥٩	اجتماع دراسة برقية معالي وزير الخارجية بشأن نتائج زيارة معاليه لجمهورية كازاخستان يومي ١٩-٢٠/٧/١٤٣٧هـ.	منتهية
١٦٠	اجتماع دراسة رأي الهيئة العامة للإحصاء حيال ما ورد في قرار مجلس الشورى رقم (١٧/٣٧) وتاريخ ٢٩/٤/١٤٣٧هـ، حيال التقرير السنوي للهيئة للعام المالي (١٤٣٥/١٤٣٦هـ).	منتهية
١٦١	اجتماع دراسة القرارات الصادرة عن اجتماعات الدورة العادية السابعة والتسعون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.	منتهية

رقم	البيان	الحالة
١٦٢	اجتماع دراسة طلب الموافقة على إدراج مجلس الأعمال السعودي الأمريكي تحت مظلة مجلس الغرف السعودية ودراسة استمرار دعمه من قبل وزارة المالية.	منتهية
١٦٣	اجتماع دراسة التقرير الأولي حول كميات وقيم صادرات المملكة السلعية غير البترولية ووارداتها والمؤشرات المتعلقة بها لشهر ديسمبر ٢٠١٥م.	منتهية
١٦٤	اجتماع دراسة اقتراح تحويل مصلحة الجمارك العامة إلى هيئة مستقلة باسم الهيئة العامة للجمارك السعودية.	منتهية
١٦٥	اجتماع دراسة الاستراتيجية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي يعمل عليها البنك الدولي بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والأمم المتحدة والشركاء الإقليميين.	منتهية
١٦٦	اجتماع دراسة الموافقة على زيارة نائب رئيس جمهورية نيكاراغوا للمملكة خلال الفترة ١٢-١٤/٥/١٤٣٧هـ، لنقل رسالة للمقام الكريم من فخامة رئيس الجمهورية، وتوقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين البلدين.	منتهية
١٦٧	اجتماع دراسة مشروع مذكرة تفاهم للتعاون الإحصائي بين حكومتي المملكة ومملكة هولندا.	منتهية
١٦٨	اجتماع بشأن الدعوة الموجهة لمقام خادم الحرمين الشريفين من فخامة الرئيس الصيني لحضور منتدى القمة للتعاون الدولي (للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري في القرن ٢١).	منتهية
١٦٩	اجتماع بشأن المرئيات حيال المشاركة في مشروع خط انابيب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند ومقترح إمكانية دعم المشاريع التي تقدمها جمهورية تركمانستان الى جمهورية أفغانستان.	منتهية
١٧٠	اجتماع لبلورة خطط وبرامج تتعلق بالمحاور الخمسة المقترحة ضمن خطة التعاون الاسيوي ٢٠٣٠ التي اعتمدها القمة الثانية للقاء حوار التعاون الاسيوي في بانكوك عام ٢٠١٦.	منتهية
١٧١	اجتماع لدراسة مشروع وثيقة خطة التنمية العاشرة (١٤٣٧/١٤٣٦هـ-١٤٤١/١٤٤٠هـ) والمشملة كذلك على قرار مجلس الشورى رقم (٧١/١٢٦) وتاريخ ١٤٣٧/٢/٢٦هـ في شأن الموضوع.	قيد الدراسة
١٧٢	اجتماع لدراسة طلب وزارة الاقتصاد والتخطيط الموافقة على انضمام المملكة الى خطة كولمبو عضواً دائماً.	منتهية
١٧٣	اجتماع لدراسة فتح فرص عمل للسعوديين في القطاع الخاص.	منتهية
١٧٤	اجتماع لدراسة طلب الموافقة على دفع الصندوق السعودي للتنمية عدد من التزاماته ومعالجتها محاسبياً وفقاً لذلك.	قيد الدراسة
١٧٥	اجتماع لدراسة الاجتماع الأول لممثلي قادة دول مجموعة العشرين خلال الرئاسة الألمانية.	منتهية
١٧٦	اجتماع لدراسة نتائج اجتماع الدورة الوزارية التاسعة والعشرين للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا التي عقدت في قطر خلال المدة ١٤-١٦/٣/١٤٣٨هـ.	منتهية
١٧٧	اجتماع نتائج لقاء معالي وزير المالية مع وزير التجارة والاستثمار بجلالة ملك اسبانيا.	منتهية
١٧٨	اجتماع حول تزايد الاعلانات والانشطة التسويقية للفوركس.	قيد الدراسة
١٧٩	اجتماع دراسة وضع رؤية متكاملة لتطوير مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة	منتهية
١٨٠	اجتماع دراسة نتائج أعمال الاجتماع المشترك للجنة وكلاء وزارات المالية ولجنة رؤساء ومدراء الإدارات الضريبية بدول مجلس التعاون.	منتهية
١٨١	اجتماع لدراسة التصور الكامل حول مهام هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.	منتهية
١٨٢	اجتماع لدراسة قرارات القمة العربية السابعة والعشرين التي عقدت في نواكشوط بتاريخ ٢٠/١٠/١٤٣٧هـ.	منتهية
١٨٣	اجتماع لدراسة الرسالة الموجهة لصاحب السمو الملكي ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع من السفير الإيطالي السابق لدى المملكة بشأن رؤية المملكة ٢٠٣٠.	منتهية
١٨٤	اجتماع لدراسة تقرير مشاركة وفد المملكة في الدورة الوزارية الرابعة عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي عقدت في نيروبي خلال الفترة ١٢-١٧/١٠/١٤٣٧هـ.	منتهية

ملحق

الجهات الشقيقة



يقدم هذا الملحق نبذة موجزة عن الجهات الشقيقة وتساند هذه الجهات الوزارة في أداء مهامها الرئيسية، وفي دعم منظومة تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وبرامجها التنفيذية

مركز الإنجاز والتدخل السريع

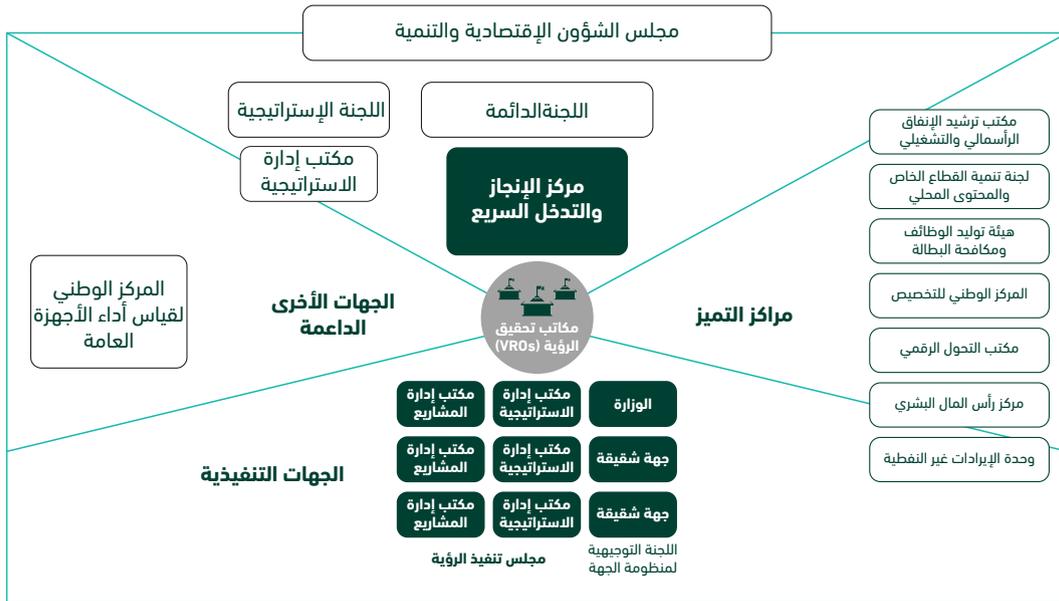
أنشئ مركز الإنجاز والتدخل السريع بأمر سامٍ ويرتبط بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بإشراف اللجنة الدائمة للمجلس

أدوار المركز وفق الترتيبات التنظيمية:

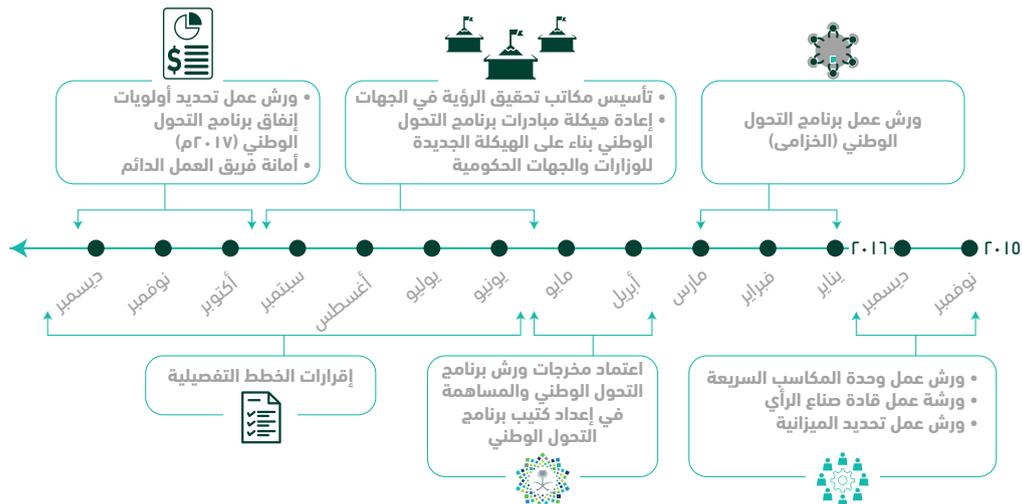
١. متابعة تنفيذ البرامج والمبادرات التي كلف بها المركز
٢. تمكين ودعم الجهات في تنفيذ البرامج والمبادرات
٣. دعم التخطيط للبرامج والمبادرات التي لم يعهد بها إلى جهة محددة
٤. التدخل عند الضرورة لتذليل المعوقات وتنسيق الجهود بناءً على تكليف من المجلس أو اللجنة الدائمة

".. ويهدف إلى متابعة إنجاز المبادرات والبرامج ذات الأولوية والأهمية الاقتصادية والتنمية التي يكلفها المجلس أو اللجنة..."

المادة الثانية من الترتيبات التنظيمية لمركز الإنجاز والتدخل السريع



أبرز أعمال المركز منذ تأسيسه



المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة

يهدف المركز إلى قياس أداء الأجهزة من خلال تطبيق نماذج ومنهجيات وأدوات موحدة وملزمة لها لدعم كفاءتها وفعاليتها، وإعداد تقارير دورية حول نتائج أداؤها.



يتولى المركز المهام الآتية:

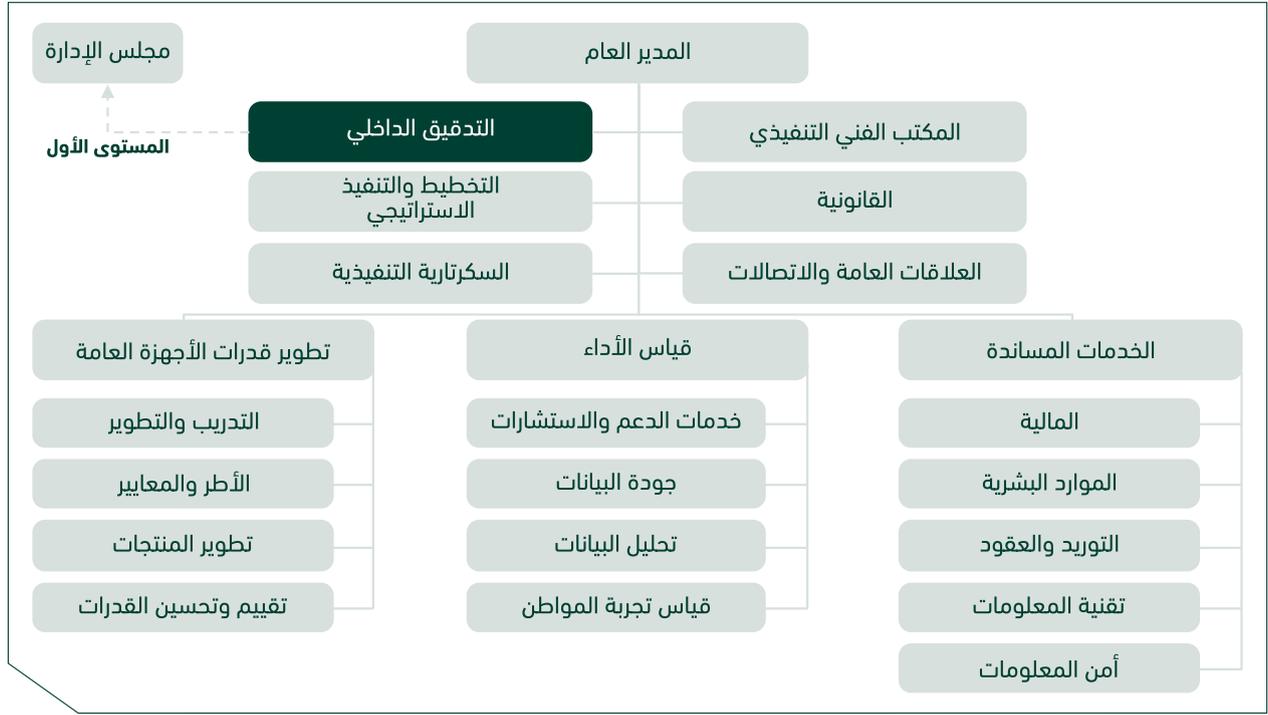
1. بناء مؤشرات وأدوات قياس أداء الأجهزة، واعتمادها وتطويرها بشكل مستمر.
2. دعم عمليات تحسين الخدمات الحكومية وتطويرها من خلال قياس جودة الخدمات ورضا المستفيدين.
3. دعم الأجهزة في تنفيذ غاياتها وخططها الاستراتيجية وفق مؤشرات تسهم في ضمان تحقيق أهدافها ومبادراتها ومشروعاتها المعتمدة.
4. تحديد وتحليل المخاطر وأوجه الصعوبات التي تواجه الأجهزة في مسارها لتحقيق أهدافها واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها.
5. إعداد التقارير عن نتائج أداء الأجهزة، التي يمكن توظيفها في مراجعة وتحسين الأداء الحكومي.
6. نشر ثقافة قياس ومراجعة وتحسين أداء الأجهزة، وتعزيز قدراتها في هذا المجال.

تحتوي لوحة القياس الخاصة بالأداء الداخلي على ٥ مؤشرات قياس استراتيجية

مؤشر الأداء الاستراتيجي	وصف المؤشر الأداء الاستراتيجي	معادلة مؤشر الأداء الاستراتيجي	قيمة خط الأساس	مستهدف ٢٠١٧	مستهدف ٢٠١٨	مستهدف ٢٠١٩	مستهدف ٢٠٢٠
نسبة الأجهزة العامة ذات لوحات المؤشرات المعتمدة	يعمل هذا المؤشر على إظهار قدرات المركز في قياس الأداء على مستوى جميع الأجهزة العامة	عدد لوحات قياس الأداء المنشورة للأجهزة العامة / إجمالي عدد الأجهزة العامة	١٢٪	٢٥٪	٥٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
معياري جودة البيانات	يعمل هذا المؤشر على قياس جودة البيانات لدى المركز، وذلك وفقاً لمدى توفر البيانات ومستوى صحتها ودقتها	المعدل الكلي لكل من معيار توفر البيانات ومعيار دقة البيانات	N/A	١٥٪	٣٠٪	٦٠٪	٨٠٪
نسبة اكتمال منصة تحليل واستفراء البيانات	يعمل هذا المؤشر على قياس نسبة اكتمال المنصة العامة لتحليل واستفراء البيانات (BI)	المعدل الكلي لنسبة اكتمال كل من العناصر الأساسية لمنصة التحليل (قاعدة البيانات، المركزية، الأدوات التقنية، طريقة تنظيم المعلومات)	٢٠٪	٣٠٪	٥٠٪	٧٥٪	١٠٠٪
نسبة الأجهزة العامة التي حققت نسبة مستوى نضج متقدم في قياس وإدارة الأداء	يعمل هذا المؤشر على تحديد عدد الأجهزة العامة ذات مستوى نضج متقدم في قياس وإدارة الأداء	عدد الأجهزة الحاصلة على تقييم "متقدم" في مستوى النضج / مجموع الأجهزة العامة التي يتم خدمتها من قبل المركز	١٠٪	٣٠٪	٥٠٪	٧٠٪	١٠٠٪
نسبة الرضا لدى أصحاب العلاقة	يعمل هذا المؤشر على قياس رضى أصحاب العلاقة (بما في ذلك الجهات العليا، والأجهزة العامة، والمواطن)	المعدل العام لمستويات الرضى لجميع أصحاب العلاقة	٦٠٪	٥٠٪	٧٠٪	٨٠٪	٩٠٪

القياس
التحقق والمواءمة
التأكد من صحتها وجمع البيانات
التحليل واعداد التقارير
توحيد المعايير
تقديم الاستشارة
المساندة
الكفاءة والفعالية التشغيلية

الممكن



المبادرات

1. تطوير الإطار الوطني لقياس الأداء.
2. تطوير خطة وآليات العمل لقياس تجربة المواطن.
3. إطلاق أداء للعام.
4. تطوير التقنيات اللازمة لبناء إطار البيانات.
5. تحديد متطلبات المنصة التقنية المتكاملة.
6. تطوير الاستراتيجيات الداخلية لأداء.
7. تطوير التقنيات اللازمة لبناء إطار البيانات.
8. تقييم نضج الجهات العامة.
9. برنامج جائزة التميز الوطني.
10. برنامج تدريب وتطوير الكفاءات.

المركز الوطني للتخصيص

المركز الوطني للتخصيص

في سبيل تحقيق برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، ورؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، تعمل عدد من الجهات الحكومية على مشاريع التخصيص والتوسع في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك لتعزيز الفرص الاستثمارية الرائدة للقطاع الخاص ورفع مستوى التنمية و كفاءة الخدمات مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لفئات المواطنين المستفيدين من الخدمات والأصول المستهدفة بهذه العملية،

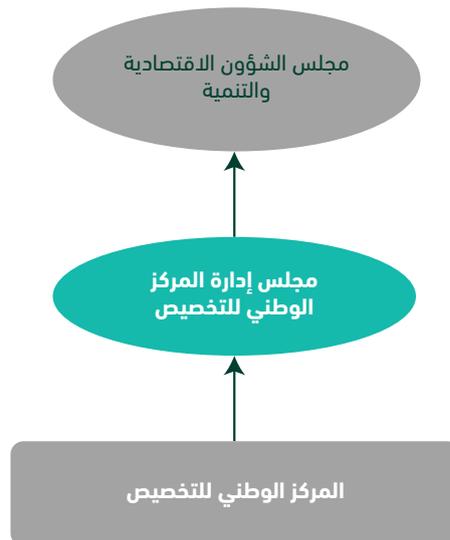
ولتمكين ذلك قامت فرق العمل المعنية بالعمل على العديد من المبادرات لتسريع هذه العملية وضمان جودة مخرجاتها، وكان من أهم مُمكّنات البرنامج ما أصدره مجلس الوزراء في قراره رقم (٣٥٥) وتاريخ ١٤٣٨/٦/٧هـ بالموافقة على تنظيم المركز الوطني للتخصيص كجهة مستقلة لتفعيل دور القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية.

المهام والحوكمة

تقوم فرق العمل بالمركز الوطني للتخصيص بدراسة مواضيع التخصيص مع الجهات المعنية، والاتفاق معهم على الآليات المناسبة لتمكينهم من تحقيق التخصيص، وعرض ذلك على الجهات ذات العلاقة لاستصدار الأدوات اللازمة لذلك.

كما تقوم هذه الفرق بالتواصل المستمر مع الجهات التي صدر في شأنها الأدوات النظامية اللازمة، للتعاون في سبيل إنجاز هذه العمليات خلال المدة الزمنية مناسبة، وتقديم التقارير الدورية لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية تشمل المنجزات والصعوبات وسبل تذليلها.

وفي سبيل ضمان ديمومة فعالية هذه الإجراءات ومن أجل التوصل إلى أفضل النتائج المرجوة من هذه المشاريع، قام المركز الوطني للتخصيص بإعداد عدد من الجلسات مع خبراء عالميين مستقطين لعرض عدة دراسات على القطاع العام فيما يتعلق بالتخصيص ، مع العلم بأن المركز ينظمها بشكل ربعي لمدة خمسة أيام.



المركز الوطني للتخصيص

المبادرات

يهدف المركز الوطني للتخصيص إلى الإسهام في تحقيق الأهداف التنموية للقطاعات المستهدفة بالتخصيص، بما يتوافق مع الخطط والبرامج والقرارات ذات الصلة، وبما يكفل تنسيق الجهود، والمرونة، والكفاءة، والفعالية في عملية التخصيص، وذلك من خلال وضع الأسس المناسبة التي تساعد على إدارة وحوكمة المشاريع ذات علاقة، وتحديد معايير وأطر تحكم الأصول والخدمات المستهدفة بالتخصيص، ودراسة الأثر التنموي والاقتصادي وتحليل المنافع والأخطار، وذلك وفق أفضل الممارسات العالمية وبما يتناسب مع البيئة المحلية ويحقق الأهداف المنشودة من هذه العمليات، وسيقوم المركز بذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص بمراعاة عدالة الإجراءات وشفافيتها.

قامت فرق عمل المركز بتقديم الدعم اللازم لعدد من الجهات المستهدفة بالتخصيص للبدء في أعمال التخصيص وتحديد خصائص ونماذج التخصيص الأنسب بما يحقق الأهداف المشار إليها أعلاه، كما قامت فرق عمل البرنامج بالتنسيق مع الجهات المعنية بعدد من المبادرات التي تضمن نجاح عمليات التخصيص، وبما يضمن تعظيم الفوائد المرجوة منها.

وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص

المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص

أنشئت وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص لكي تصبح القوة الدافعة لزيادة المحتوى المحلي وتحفيز نمو القطاع الخاص من خلال العمل مع كافة الجهات لوضع الأولويات والاتفاق عليها، بالإضافة إلى مراقبة تنفيذ المبادرات التنظيمية التي من شأنها أن تُساعد في تنمية القطاع الخاص للوصول إلى أعلى إمكاناته، وتعزيز الإنفاق المحلي في سبيل تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ للمملكة العربية السعودية.

المهام والحوكمة (٢/١)

- تحديد وصياغة الأنظمة والسياسات الجديدة بالإضافة إلى الاستراتيجيات الوطنية، وتعديل الأنظمة القائمة من أجل:
- تحفيز نمو القطاع الخاص
- زيادة المحتوى المحلي
- تحسين ميزان المدفوعات
- تقييم أثر الأنظمة والسياسات الجديدة
- مراقبة تنفيذ الأنظمة والسياسات
- الحفاظ على تواصل مستمر مع القطاع الخاص للحصول على ردود فعل مباشرة
- إصدار التقارير وتقديم المشورة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بانتظام بشأن التقدم المُحرز على صعيد النمو في القطاع الخاص وزيادة المحتوى المحلي
- تنسيق كافة الأنشطة ذات العلاقة بمواضيع نمو القطاع الخاص والمواضيع المتعلقة بزيادة المحتوى المحلي

المهام والحوكمة (٢/٢)

الصلاحيات وآليات الاتصال مع الجهات الأخرى

- اتصال مباشر مع مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية من خلال رئيس «اللجنة الدائمة لدى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية»

- تقترح الوحدة السياسات والأنظمة الجديدة، وتقدمها للجهات المعنية لاستكمال الإجراءات النظامية
- تُراقب الوحدة تنفيذ المبادرات
- تنسق الوحدة بين الجهات المختلفة ذات الصلة إذا اقتضى الأمر

المبادرات (٢/٣)

- تطوير خطة تحفيز القطاع الخاص: إنشاء أثر اقتصادي على المدى القصير وتحسين ثقة المستهلك، الخطة تتمحور حول الدعم المالي والتنظيمي، وفيما يخص الجهود المتعلقة بتحفيز القطاع الخاص فسيتم التأكد من توافقها مع أهداف الرؤية وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للتحويل الهيكلي
- تحسين بيئة الأعمال للقطاع الخاص: التواصل مع القطاع الخاص يتم بصورة مستمرة، وذلك للتأكد من أخذ المسائل ذات العلاقة في الاعتبار.
- ولدينا عشر مبادرات أساسية يتم تطبيقها حالياً، وسبعة عشر مكسباً سريعاً تم تطبيقها لإزالة العقبات أمام القطاع الخاص (بالتعاون مع اللجنة التنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص).
- إعداد الخطة الرئيسية لتطوير القطاع الخاص: تحديد القطاعات ذات الأولوية للتحويل الاقتصادي بما يتوافق مع أهداف الرؤية.
- وبصورة أوسع، تم تطوير مبادرات تخص القطاعات كما تم تقييم أثرها على تحقيق أهداف الوحدة
- تطوير استراتيجية المحتوى المحلي: زيادة نسبة المصاريف التي تحقق القيمة في المملكة، وتقوم الوحدة بالمساهمة في تحسين نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، كذلك إضافة ما يتعلق بالمحتوى المحلي في القطاعين الحكومي والخاص، عبر معايير قياس محددة.
- كما تعمل الوحدة على تطوير وتطبيق استراتيجية وطنية لتوطين التقنية

وحدة تنمية الإيرادات غير النفطية

الرؤية تنمية الإيرادات غير النفطية بما يخدم رؤية المملكة ٢٠٣٠

الرسالة تطوير الفرص الحالية لتنمية الإيرادات غير النفطية والبحث عن فرص جديدة من خلال دراسة جدواها وإجراء البحوث والمسوح الميدانية اللازمة، ودعم إقرارها وإصدار الأدوات النظامية الخاصة بها، بالإضافة الدعم ومساندة الجهات المعنية في تطبيق وتنفيذ مبادرات تنمية الإيرادات غير النفطية بما يخدم تحقيق التشاركية بالعمل فيها بينها وبما يتفق مع رؤية وأهداف المملكة ٢٠٣٠

المهام والحوكمة

تم إنشاء وحدة تنمية الإيرادات غير النفطية تحت إشراف مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بقرار المجلس رقم (٣٤٧/٢٠٢٠/ق) وتاريخ ١٤٣٧/٠٨/٠٢هـ، حيث تتولى الوحدة كل ما يتصل بتنمية الإيرادات غير النفطية بما يحقق الاستفادة المالية والتنوع في مصادر الدخل

- تطوير الأبحاث والدراسات والسياسات التي تؤدي إلى تنمية الإيرادات غير النفطية
- دعم إقرار الأدوات النظامية لمبادرات الإيرادات غير النفطية القائمة والمقترحة
- دعم ومتابعة الجهات المعنية في تطبيق مبادراتها
- المساهمة في خطط توعية المجتمع عن مبادرات الجهات ومبرراتها
- العمل مع الجهات المعنية لرفع كفاءة تحصيل الإيرادات غير النفطية
- إعداد ورفع التقارير الدورية عن حالة تنفيذ المبادرات لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وإدارة مخاطر وقضايا تنفيذ المبادرات واقتراح حلول لها

المبادرات المخطط بدأها عام ٢٠١٨		المبادرات المخطط بدأها عام ٢٠١٧		مبادرات بدأت في عام ٢٠١٦	
يناير ٢٠١٨	رفع التعريف الجمركية والضرائب على سلع الرفاهية الفاخرة	يناير ٢٠١٧	رفع الحد الأدنى لضريبة الاستقطاع	يناير ٢٠١٦	رفع كفاءة الدعم الحكومي بتعديل أسعار الطاقة والمياه (المرحلة الأولى)
يناير ٢٠١٨	الترددات الخاصة بتقديم خدمات الاتصالات	يناير ٢٠١٧	رفع الدعم عن الخدمات الحكومية	مارس ٢٠١٦	المقابل المالي لخدمة الركاب الدوليين
يناير ٢٠١٨	تحسين التحصيل الزكوي والضريبي	يناير ٢٠١٧	أجور المقابلة والترتيب في المطارات	أكتوبر ٢٠١٦	تعديل غرامات المخالفات المتعلقة بالسلامة المرورية
يناير ٢٠١٨	فرض ضريبة القيمة المضافة	يناير ٢٠١٧	حساب الزكاة الاختياري للأفراد	أكتوبر ٢٠١٦	تعديل المقابل المالي للتأشيرات
		يناير ٢٠١٧	تطبيق التدقيق اللاحق بعد الفسخ	ديسمبر ٢٠١٦	تحسين إيرادات وزارة الشؤون البلدية والقروية
		مارس ٢٠١٧	عوائد خدمات الحج والعمرة والزيارة	ديسمبر ٢٠١٦	إعادة الرسم الجمركي لـ ١٩٣ سلعة
		ابريل ٢٠١٧	فرض ضريبة على السلع الانتقائية	ديسمبر ٢٠١٦	فرض رسوم على الأراضي البيضاء
مبادرات لم يتم الموافقة عليها					
يناير ٢٠١٧	استعادة رسوم السلع المدعومة لما يصدر للخارج				
مبادرات في مرحلة الانتقال للوحدة					
٢٠١٧	رفع كفاءة الدعم الحكومي بتعديل أسعار الطاقة والمياه (المرحلة الثانية)				
٢٠١٧	المقابل المالي على الوافدين				

البرنامج الوطني لدعم مشروعات الأجهزة العامة

تأسيس البرنامج

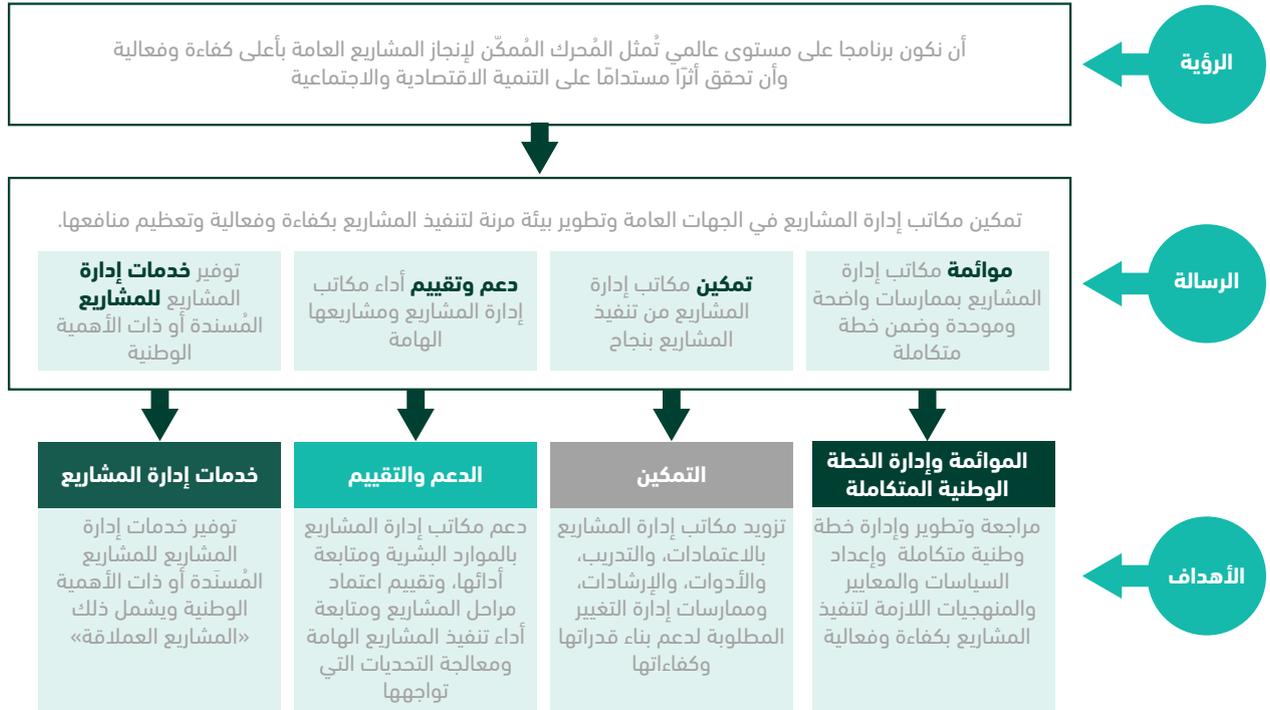
جاء في قرار مجلس الوزراء رقم ٤٨٥ بتاريخ ١٦\١١\١٤٣٦هـ "إنشاء البرنامج الوطني لدعم إدارة المشروعات في الجهات العامة".

يهدف «البرنامج الوطني لدعم إدارة المشروعات في الجهات العامة» إلى الإسهام في رفع كفاءة وجودة تنفيذ مشاريع الجهات العامة من خلال تطبيق أفضل الممارسات العالمية في مجالات إدارة المشاريع.

يشرف على البرنامج مجلس إدارة بقيادة معالي وزير الاقتصاد والتخطيط، ويضم ممثلين عن الجهات التالية:

- وزارة المالية
- وزارة الشؤون البلدية والقروية
- وزارة التعليم
- وزارة الاقتصاد والتخطيط
- مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية
- الهيئة الملكية للجبيل وينبع
- الهيئة السعودية للمهندسين
- أرامكو
- القطاع الخاص
- المدير العام للبرنامج الوطني لدعم إدارة المشروعات في الجهات والقطاعات العامة
- للبرنامج شخصية اعتبارية قانونية مستقلة مالياً وإدارياً
- مدة البرنامج ست سنوات قابلة للتجديد ثم ينظر في جدوى تحويله إلى هيئة أو أي نمط تنظيمي آخر.
- سيقوم البرنامج برفع توصياته في كل ما يخص رفع مستوى البيئة التنظيمية لإدارة المشروعات للمشروعات

الرؤية والرسالة والأهداف



المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية التنموية

المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية التنموية

تبرز حالياً حاجة وطنية ماسة إلى وجود مركز وطني يكون المرجع الرئيس لأجهزة الدولة لتوفير الدعم الاستشاري والتخطيط الاستراتيجي والاقتصادي وليكون بيت الخبرة الذي تعتمد عليه الدولة في إجراء الدراسات وتحقيق إدارة المعرفة بشكل يخدم أهداف التنمية الاقتصادية الوطنية، وذلك في ظل برنامج التحول الاقتصادي الذي وجّه به خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - والذي تبلور مؤخراً في رؤية المملكة ٢٠٣٠.

كما تبرز الحاجة بشكل ملحّ إلى قيام مركز وطني بإدارة عملية الاستشارات في القطاع الحكومي لتجّيب الازدواجية المالية والإدارية في إجراء الدراسات، وإيجاد آليات حوكمة متناسقة مع طبيعة الأعمال الاستشارية ومتطلبات التنفيذ، بما يحقق نتائج واقعية وقابلة للتطبيق.

بالإضافة إلى ما سبق، ونظراً لتنامي الدور المناط بوزارة الاقتصاد والتخطيط والمهام التي يتم تكليفها بها، لا سيما في ظل النقص الحاد في الكوادر الوطنية المتخصصة القادرة على إجراء الدراسات الاستراتيجية والتنموية متعددة الأبعاد، وتقديم الدعم الاستراتيجي والفني للجهات الحكومية المختلفة، فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٣٦٤ بتاريخ ١ / ٩ / ١٤٣٧ هـ - بالموافقة على تنظيم المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية التنموية الذي يتمتع بالشخصية الاعتبارية والإستقلال المالي والإداري ويرتبط تنظيمياً بوزير الاقتصاد والتخطيط.

يهدف المركز إلى المساهمة في تعزيز العملية التنموية للاقتصاد الوطني من خلال كونه حاوية فكرية استشارية تناط بها مسؤولية تحديد أهداف وسياسات وبرامج قابلة للتطبيق، تضمن تحقيق النمو الاقتصادي ضمن المتغيرات المحلية والعالمية.

كما تضمن والتنفيذ الفعال للخطط والسياسات الاقتصادية والتنموية، وتقديم الدراسات والاستشارات اللازمة للقطاعين العام والخاص لمعالجة قضايا التنمية، وله في سبيل ذلك - دون حصر - القيام بالآتي :

١. إجراء الدراسات والبحوث العلمية لمعالجة القضايا الملحة وإعداد خطط التنمية.
٢. اقتراح السياسات والإجراءات المناسبة للاستراتيجيات التي تعالج قضايا التنمية في المملكة وتحدياتها متوسطة المدى.
٣. اقتراح الاستراتيجيات بعيدة المدى للتنمية في المملكة.
٤. التخطيط لعملية التنمية التي تستهدف نمو معدل الناتج المحلي الإجمالي.
٥. العمل على نقل المعرفة الاقتصادية والاجتماعية للكوادر السعودية وإعداد الخبراء العمليين الممارسين في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمكين الجهات الحكومية من الاستعانة بهم.
٦. التعاون مع الجهات البحثية والاستشارية ومراكز التنمية المحلية والإقليمية والدولية، والاستفادة المثلى من الأبحاث والدراسات والاستشارات المختلفة ومن برامج التعاون الدولي.
٧. إقامة شبكة تعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والجامعات والمعاهد التقنية ومراكز الأبحاث القائمة في المملكة بهدف المشاركة في إعداد البحوث والدراسات وتقديم الخبرات والاستشارات.
٨. تقديم الاستشارات للقطاعين العام والخاص في كل ماله علاقة بالسياسات الاقتصادية الوطنية.
٩. إعداد الشروط والمواصفات والواجب تقييد الجهات الحكومية بها عند طرح المشروعات الخاصة بإعداد الدراسات وتقديم الاستشارات وغيرها مما يدخل ضمن مجال عمل المركز، ورفعها لاعتمادها بحسب الإجراءات النظامية.
١٠. مراجعة توصيات الجهات الاستشارية التي تقدم للجهات الحكومية في مجال عمل المركز.
١١. التنسيق مع الجهات الحكومية للتحقق من مدى تنفيذ ما قدم لها من دراسات واستشارات.
١٢. دعم نشر البحوث والمعلومات التنموية وتسهيل الحصول عليها وطنياً.
١٣. تأسيس شركات تقوم بأداء نشاطات ذات علاقة بمجال عمل المركز أو المشاركة في تأسيسها، وذلك وفقاً للأنظمة.
١٤. يكون للمركز مجلس إدارة برئاسة وزير الإقتصاد والتخطيط وعضوية كل من :
 ١٥. نائب الوزير
 ١٦. رئيس المركز
 ١٧. ثلاثة من أساتذة الجمعات المتخصصين في مجال عمل المركز ويرشحهم وزير التعليم أعضاء
 ١٨. ممثل عن وزارة المالية
 ١٩. ممثل عن وزارة الخدمة المدنية
 ٢٠. ممثل عن وزارة العمل (صندوق تنمية الموارد البشرية)
 ٢١. ثلاثة من ذوي الاختصاص يرشحهم الوزير ويصدر بتعيينهم قرار من مجلس الوزراء أعضاء

المجلس هو السلطة التنفيذية على شؤون المركز، وإدارته، وتصريف شؤونه، وله جميع الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضه، وبصفة خاصة ما يأتي:

١. وضع السياسات العامة للمركز وخطة العمل التي يسير عليها لتحقيق أغراضه ومتابعة تنفيذ ذلك.
٢. إقرار خطط المركز وبرامجه.
٣. إقرار الهيكل التنظيمي للمركز.
٤. اعتماد اللوائح الإدارية المالية للمركز.
٥. اعتماد اللوائح الداخلية للمركز واللوائح الخاصة بأوجه نشاطه.
٦. تشكيل اللجان وتحويلها ما يراه ملائماً من الصلاحيات لإنجاز المهمات التي تُكلف بها.
٧. إقرار المقابل المالي للخدمات التي يقدمها المركز في مجال اختصاصه.
٨. قبول الهبات والتبرعات والوصايا والأوقاف وفقاً للأنظمة.

٩. اعتماد مؤشرات قياس أداء المركز.

١٠. الموافقة على مشروع ميزانية المركز وحسابه الختامي وتقرير مراجعة الحسابات والتقارير السنوي، ورفعها لاعتمادها بحسب الإجراءات النظامية.

يعين رئيس للمركز - بقرار من المجلس - ويحدد القرار أجره ومزاياه المالية الأخرى، ويكون المسؤول التنفيذي عن إدارة المركز، وتتركز مسؤولياته في حدود ما ينص عليه التنظيم، وما يقرره مجلس الإدارة، وله بوجه خاص ومباشرة الاختصاصات الآتية:

١. اقتراح خطط المركز وبرامجه، والإشراف على تنفيذها بعد موافقة المجلس.
٢. اقتراح اللوائح الإدارية والمالية.
٣. اقتراح اللوائح الداخلية للمركز واللوائح الخاصة بأوجه نشاطه.
٤. اقتراح المقابل المالي للخدمات التي يقدمها المركز في مجال اختصاصه.
٥. تعيين العاملين في المركز والإشراف عليهم طبقاً للصلاحيات الممنوحة له وما تحدده اللوائح.
٦. إعداد مؤشرات لقياس أداء المركز.
٧. رفع تقرير سنوي عن سير أعمال المركز ومنجزاته ونشاطاته إلى المجلس، وتزويد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بنسخة منه بعد الموافقة عليه من المجلس.
٨. تمثيل المركز أمام الغير.
٩. أي صلاحية أخرى يمنحها له المجلس.

١	خارطة طريق رؤية ٢٠٣٠	تشمل رسم خارطة طريق ديناميكية للوصول لأهداف رؤية ٢٠٣٠ تحدد الدعائم الأساسية والممكنات اللازمة في ظل استراتيجية اقتصادية قوية نظرياً ومدعومة بتجارب واقعية. تشمل هذه المبادرة على جميع المبادرات الفرعية اللازمة للدراسات المرجعية والنظرية للاستراتيجية والدعائم والممكنات وأثرها المتوقع وإمكانية تطبيقها.
٢	السياسات الوطنية	مراجعة السياسات الوطنية القائمة وتقديم التوصيات بخصوص توافقها مع الرؤية والتناغم أو التعارض فيما بينها في سبيل تحقيق أهداف الرؤية.
٣	مركز المعرفة	إنشاء مرجع لأي نوع من المعرفة أو المعلومات اللازمة لإجراء الدراسات من خلال توثيق الدراسات التي قامت بها الجهات الحكومية والتأكد من أن جميع المخرجات موثقة بشكل جيد وكذلك الدروس المستفادة منها. سيكون مركز المعرفة مصدراً للبيانات الأولية عن الاقتصاد السعودي وكل ما يتعلق بالتنمية بالمملكة لتمكين استنتاج المعلومات وعمل الدراسات.
٤	الإستشارات	يقوم المركز حالياً بتقديم الاستشارات لمختلف الجهات في عدد من المواضيع الاقتصادية الهامة مثل العوائد الغير نفطية و أثر تطبيق الضرائب المختلفة وغيرها.
٥	الإقتصاد السلوكي وتصميم لخيارات	تطبيق قواعد الإقتصاد السلوكي، المعني بتحفيز فئات معينة من السكان للقيام بأعمال أو إختيار بدائل ذات عائد اجتماعي أو اقتصادي كبير، من خلال تدخل بسيط في تصميم السياسات أو توفير المعلومات.
٦	النمذجة الإقتصادية والتحليلات	توفير إمكانيات وطنية للنمذجة الإقتصادية و التحليلات على أعلى المستويات العالمية وذلك لمساعدة صناع القرار من خلال توفير التطلعات والتوقعات الاقتصادية المختلفة سواءاً ذات التصور العام أو محدودة التخصص.
٧	فضاء التطلع والإستكشاف	توفير جميع الأدوات والمعلومات والإمكانيات للكشف المبكر عن التغيرات المحلية والعالمية والتي قد تؤثر على اقتصاد المملكة أو خطته الاستراتيجية ودراسة تلك البوادر وتقديم التوصيات للتعامل معها

مكتب ترشيد الإنفاق التشغيلي والرأسمالي

تم تأسيس مكتب ترشيد الإنفاق الرأسمالي و التشغيلي بناءً على الأمر السامي الكريم رقم ٣٦٨٥٠ بتاريخ ١٤٣٧/٧/٢٨هـ كوحدة مستقلة مرتبطة بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، بهدف تعزيز كفاءة الإنفاق من خلال آليات تضمن زيادة الأثر المتحقق مقابل الصرف حسب أفضل الممارسات العالمية، بما يتوافق مع الأولويات الاستراتيجية لرؤية ٢٠٣٠



المهام	أبرز المبادرات	آخر المستجدات
<ul style="list-style-type: none"> العمل على ترشيد الإنفاق على المشاريع الرأسمالية التي تحت التنفيذ بهدف تركيز الإنفاق على المشاريع ذات الأولوية من الناحية الاقتصادية والتنموية، ومن ناحية ارتباطها بأولويات رؤية ٢٠٣٠. إيجاد فرص تحسين كفاءة الإنفاق على فئات الإنفاق التشغيلي (مثل التشغيل والصيانة، المصاريف الإدارية وغيرها). مساندة الجهات الحكومية بتحديد فرص رفع كفاءة الإنفاق، ووضع مبادراتها وخططها التفصيلية وتطبيقها بناء على أفضل الممارسات المحلية والعالمية. مساندة الجهات الحكومية بتنفيذ المبادرات لتحقيق النتائج المأمولة من رفع كفاءة الإنفاق، ووضع الحلول لتذليل عقبات التنفيذ. وضع الآليات والتنظيمات والسياسات اللازمة لدعم رفع كفاءة الإنفاق وتطبيق المبادرات واستدامة نتائجها. 	<ul style="list-style-type: none"> تطوير واستحداث بعض الأنظمة واللوائح لتمكين أفضل الممارسات العالمية. إنشاء قاعدة بيانات لتكلفة الوحدة مدعومة بمراجع إرشادية تستخدم من قبل إدارة المشتريات عند التعاقد ومرتبطة بالبيانات التشغيلية. إنشاء وحدة الشراء الاستراتيجي لتعظيم المنافع (الوفورات، جودة الخدمات، الناتج المحلي، وتوليد الوظائف) من خلال الاستفادة من القوة الشرائية للدولة. استحداث عملية شاملة لتخطيط المشاريع والموافقة عليها، تأخذ بعين الاعتبار مبادئ "التكلفة الكلية للملكية" عند تصميم المشاريع. التركيز على اعتبارات العرض والطلب والطاقة الاستيعابية في تخطيط المشاريع. تعزيز ممارسات التميز التشغيلي في العمليات الحكومية. وضع مبادئ توجيهية مفصلة عن كيفية الشراء في التشغيل والصيانة والمشتريات الإدارية وضع مبادئ توجيهية مفصلة ووضع خطة عمل للحد من استهلاك المياه والكهرباء في المباني الحكومية 	<ul style="list-style-type: none"> العمل على رفع كفاءة الإنفاق التشغيلي لأعلى ثلاث جهات حكومية من حيث الإنفاق التشغيلي وتم وضع مخطط لمبادرات إلى ٢٠٢٠ وحالياً يتم الانتهاء من دراسة أربع عشر جهة أخرى وتحديد المبادرات اللازمة لها. العمل على رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي لأعلى خمس جهات حكومية انتهى بتحديد الوفورات اللازمة وحالياً يتم العمل على تطبيقها بالإضافة لتوسيع نطاق الدراسات على اثني عشر جهة أخرى. العمل على تحديث نظام المنافسات المشتريات الحكومية بما في ذلك (التغييرات في سياسة المشتريات، إنشاء وحدة الشراء الاستراتيجي، برنامج التدريب على المشتريات، نظام المشتريات الإلكتروني).

وحدة التحول الرقمي

برنامج التحول الرقمي أحد البرامج الأساسية لتحقيق الرؤية ٢٠٣٠، ويهدف هذا البرنامج إلى بناء مجتمع رقمي واقتصاد رقمي ووطن رقمي على النحو التالي:

- مجتمع رقمي مبني على إنشاء منصات رقمية لإثراء التفاعل و المشاركة المجتمعية الفعالة بما يساهم في تحسين تجربة المواطن و المقيم و السائح و المستثمر في المملكة.
- اقتصاد رقمي لتطوير الصناعة و تحسين التنافسية و التأثير الإيجابي على الوضع الاقتصادي و توليد الوظائف المعرفية و تقديم خدمات أفضل للمستفيدين.
- وطن رقمي لتحفيز الابداع من خلال استقطاب الاستثمارات و الشراكات المحلية و العالمية في مجالات التقنية و الابتكار.

المهام والحوكمة

المهام

- تسريع التحول إلى مجتمع واقتصاد رقمي، والذي يساهم في دعم النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة، و تنويع مصادر الدخل.
- رفع مستوى الخدمات الحكومية الرقمية، و التجارة الرقمية، و المشاركة المجتمعية.
- الاستفادة الأمثل من التقنية الرقمية في تقليل التكلفة و زيادة الكفاءة و خلق وظائف معرفية.
- رفع مستوى و نوعية المعيشة باستخدام الخدمات الرقمية.
- تحقيق مركز متميز يليق بالمملكة في مؤشرات قياس التحول الرقمي العالمية مثل:
- مؤشر الأمم المتحدة للمشاركة الإلكترونية UN e-Participation Index
- مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية UN eGov Index
- مؤشر الأمم المتحدة العالمي للابتكار UN Global Innovation Index

الحوكمة

قرار صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية و التنمية رقم (٣٧/٣١) و تاريخ ١٤٣٧/٤/٢٢هـ، القاضي بتشكيل لجنة تُعنى بإعداد برنامج يهدف إلى التسريع في التحول الرقمي في المملكة.

المبادرات

- إعداد الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، و تطوير خطة لتنفيذ برنامج التحول الرقمي.
- استكمال مشروع الحوكمة لبرنامج التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية.
- استكمال توقيع مذكرات التفاهم مع كبريات الشركات العالمية لتسريع التحول الرقمي في المملكة.
- قريباً سيتم إطلاق عدد من المبادرات و المشاريع تزامناً مع إطلاق البرنامج رسمياً.

ملحق

الموارد البشرية

الموارد البشرية

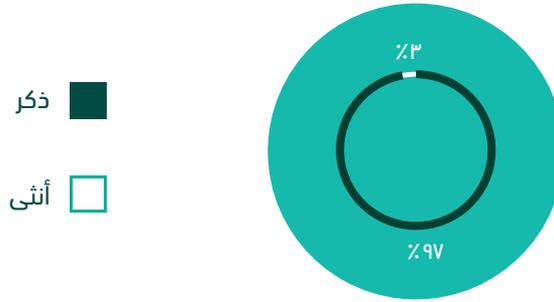
بلغت الوظائف المعتمدة للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨ هـ (٥٥٧) وظيفة، منها (٢٨٩) وظيفة مشغولة و(٢٦٨) وظيفة شاغرة، حيث بلغت نسبة الإشغال لكافة الوظائف (٥١,٩٪). كما بلغ العدد الفعلي لشاغلي الوظائف من الدرجة الأولى حتى الخامسة عشرة (٢٢٥) وظيفة منها (٩) وظائف تشغلها الإناث.

جدول (٣/١)

الوضع الراهن للموارد البشرية نهاية العام المالي (١٤٣٧/١٤٣٨ هـ)

الوظائف الشاغرة	الوظائف المشغولة				الوظائف المعتمدة	التصنيف الوظيفي الفئات الرئيسية
	الإجمالي	غير سعودي	سعودي			
			أثني	ذكر		
٠	٢	٠	٠	٢	٢	وزير ونائب وزير والممثلة
٢٥٠	٢٢٥	٠	٩	٢١٦	٤٧٥	المراتب من الأولى حتى الخامسة عشرة
٩	٣٤	٠	١	٣٣	٤٣	المستخدمون
٩	٢٨	٠	٠	٢٨	٣٧	العمال
٢٦٨	٢٨٩	٠	١٠	٢٧٩	٥٥٧	المجموع

توزيع الوظائف المشغولة حسب الجنس



وبلغ عدد حملة شهادة الدكتوراه (١) موظف، وحملة شهادة الماجستير (٣٦) موظف. كما بلغ عدد حملة شهادة البكالوريوس (٩٧) موظف الذين يشكلون الحصة الأكبر من شاغلي الوظائف بالمراتب من الأولى حتى الخامسة عشرة.

وبلغ عدد الوظائف المستحدثة ضمن الوظائف الشاغرة بالمراتب من الأولى حتى الخامسة عشرة (١٤) وظيفة، فيما بلغ عدد الموظفين المتقاعدين (١٠) موظفين.

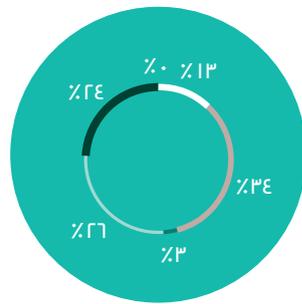
كما بلغ عدد الخبراء والموظفين على البنود المختلفة (٢٤) موظف، حيث بلغ عدد الخبراء والموظفين السعوديين (١٩) موظف أي ما نسبته (٧٩٪)، بينما بلغ غير السعوديين (٥) موظفين. أي ما نسبته (٢١٪)، وشكّل حملة شهادات الدكتوراه (٣٧٪) من إجمالي الخبراء والموظفين على البنود الأخرى بينما شكل حملة الماجستير (٤٦٪).

جدول (٣/٢)

توزيع شاغلي الوظائف بالمراتب الأولى حتى الخامسة عشرة حسب المؤهل العلمي للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨ هـ

المؤهل	العدد
الدكتوراه	١
الماجستير	٣٦
البكالوريوس	٩٧
الدبلوم	٩
الثانوية العامة	٧٦
أخرى (ما دون الثانوية)	٧٠
المجموع	٢٨٩

توزيع شاغلي الوظائف حسب المؤهل العلمي

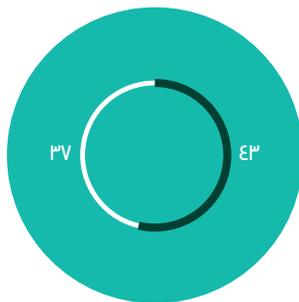


جدول (٣/٣)

التغيرات التي طرأت على الموارد البشرية من المراتب الأولى حتى الخامسة عشرة والمتقاعدين من الموظفين للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨ هـ

البيان	العدد
الوظائف الشاغرة	٢٦٨
الوظائف المستحدثة	١٤
الموظفين المتقاعدين في سنة التقرير	١٠
الموظفين الذين تم ترقيتهم في العام المالي	٨٠

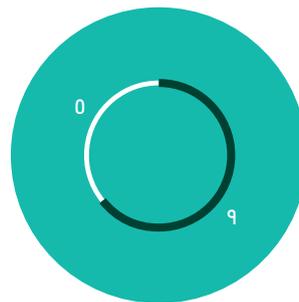
الموظفون الذين تمت ترقيتهم



درجات تنفيذية ■

درجات قيادية □

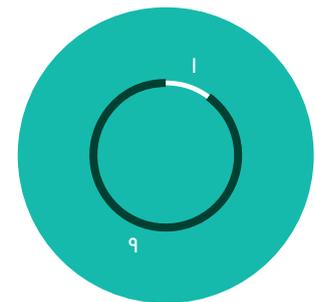
الوظائف المستحدثة



درجات تنفيذية ■

درجات قيادية □

الموظفون المحالون إلى التقاعد



تقاعد لبلوغ سن الستين ■

تقاعد مبكر □

جدول (٣/٤)

أمّا بالنسبة للتأهيل ورفع قدرات الموظفين، فقد بلغ عدد البرامج التدريبية والمؤتمرات المنفذة لمنسوبي الوزارة (١٦٣) * برنامج تطويري، استفاد منها (٨٧) موظف وموظفة، بواقع (٨١) موظف و(٦) موظفات.

كما بلغ عدد البرامج المنفذة داخل المملكة (١٣٦) * أي ما نسبته (٨٣)٪، فيما تم تنفيذ (٢٧) * برنامج خارج المملكة.

الابتعاث والتدريب، خلال العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨ هـ.

البيان	ملتحقون		خارجون		نسبة المتحقق للمستهدف (%)
	الطلبات	المتحقق	المتحقق	المستهدف	
الابتعاث:					
بكالوريوس	-	-	-	-	-
ماجستير *	٩	٣	١	١	٪١٠٠
دكتوراه وزمالة	٢	-	-	-	-
المجموع الفرعي	١١	٣	١	١	٪١٠٠
الدورات التدريبية					
داخل المملكة	٤٥٠	**٤٢٢	٤٥٠	٤٢٢	٪٩٣,٧
خارج المملكة	٤٥	**٤٥	٥٠	٤٥	٪٩٠
المجموع الفرعي	٥٠٠	٤٦٧	٥٠٠	٤٦٧	٪٩٣,٤
المجموع العام	٥١١	٤٧٠	٥٠١	٤٦٨	٪٩٣,٤

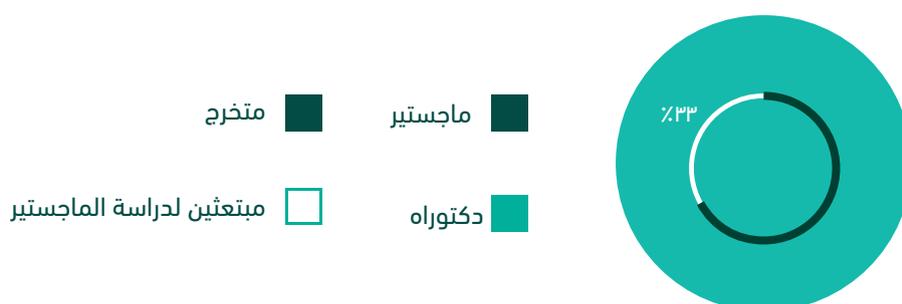
* عدد البرامج التي تم الحصول عليها.
** إجمالي عدد المشاركين في البرامج.

بلغ عدد طلبات موظفي الوزارة للابتعاث الخارجي (٨) طلبات، منها (٦) طلبات لدراسة الماجستير، وطلبين لدراسة الدكتوراه، ويجري حالياً دراسة هذه الطلبات واستكمالهم متطلبات ضوابط الابتعاث الخارجي التي تسري على جميع موظفي الخدمة المدنية تمهيداً لابتعاثهم، فيما بلغ عدد الموظفين المبتعثين على مقاعد الدراسة (٢) مبتعث، فيما تخرج مبتعث واحد.

طلبات الابتعاث قيد الدراسة في عام ١٤٣٧-١٤٣٨ هـ



المبتعثون الحاليون



الوضع والأداء المالي

بلغت الميزانية المعتمدة للوزارة في بداية العام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨ هـ (٢٩٩) مليون ريال، وبلغت الاعتمادات بعد التعديل (٢,٣) مليار ريال وذلك لمقابلة المهام والأعمال الإضافية التي أوكلت للوزارة من قبل المقام السامي الكريم ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، حيث تم رصد اعتمادات استثنائية لبرنامج التحول الوطني والمبادرات المنبثقة عنه.

ويبين الجدول (٥) أدناه اعتمادات الميزانية والمنصرف الفعلي حسب الأبواب للعام المالي ١٤٣٧-١٤٣٨ هـ.

جدول (٥)

اعتمادات الميزانية والمنصرف الفعلي حسب الأبواب، للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨ هـ.

البيان	المعتمد في الميزانية قبل التعديل	المعتمد في الميزانية بعد التعديل	المنصرف الفعلي من المعتمد بعد التعديل	نسبة المنصرف الفعلي إلى المعتمد في الميزانية (%)
الباب الأول	٥٢,٥٦٤	٥٩,٢١٤	٥٧,٣٥٩	٪٩٦,٩
الباب الثاني والباب الثامن	٤٤,٦٢٥	٣١,٥٢٥	١٩,٣٧٥	٪٦١,٥
النفقات على البرامج	٢١,٨٨٢	٢٠,٢٢٨	٢,٢٠٥	٪١٠,٩
مجموع الإنفاق المتكرر	١١٩,٠٧١	١١٠,٩٦٧	٧٨,٩٦٦	٪٧١,٢
النفقات على المشاريع	١٨٠,٤٥٠	٢,١٠٤,٥٨٣	٩٤٨,٦٣٢	٪٤٣,٢
الإجمالي	٢٩٩,٥٢١	٢,٢١٥,٥٠٠	١,٠٢٧,٥٩٨	٪٤٤,٦

نسبة الإنفاق من الاعتماد



ويعزى انخفاض نسبة الصرف على الصيانة والتشغيل لوجود بندين هما برنامج التعاون السعودي الألماني-التشغيل العقود، وسكرتارية لجنة التوازن الاقتصادي-التشغيل العقود، بقيمة إجمالية (١٥,٥٢) مليون ريال لم يتم الصرف منهما وذلك لتعلقهما بجهات أخرى خارج الوزارة.

كما يُعزى انخفاض نسبة الصرف على المشاريع لاعتماد مبادرات التحول الجديدة في نهاية العام والبالغة (٧٣٣) مليون ريال، نظراً لكون تلك الاعتمادات قد وردت إلى الوزارة في نهاية العام المالي.

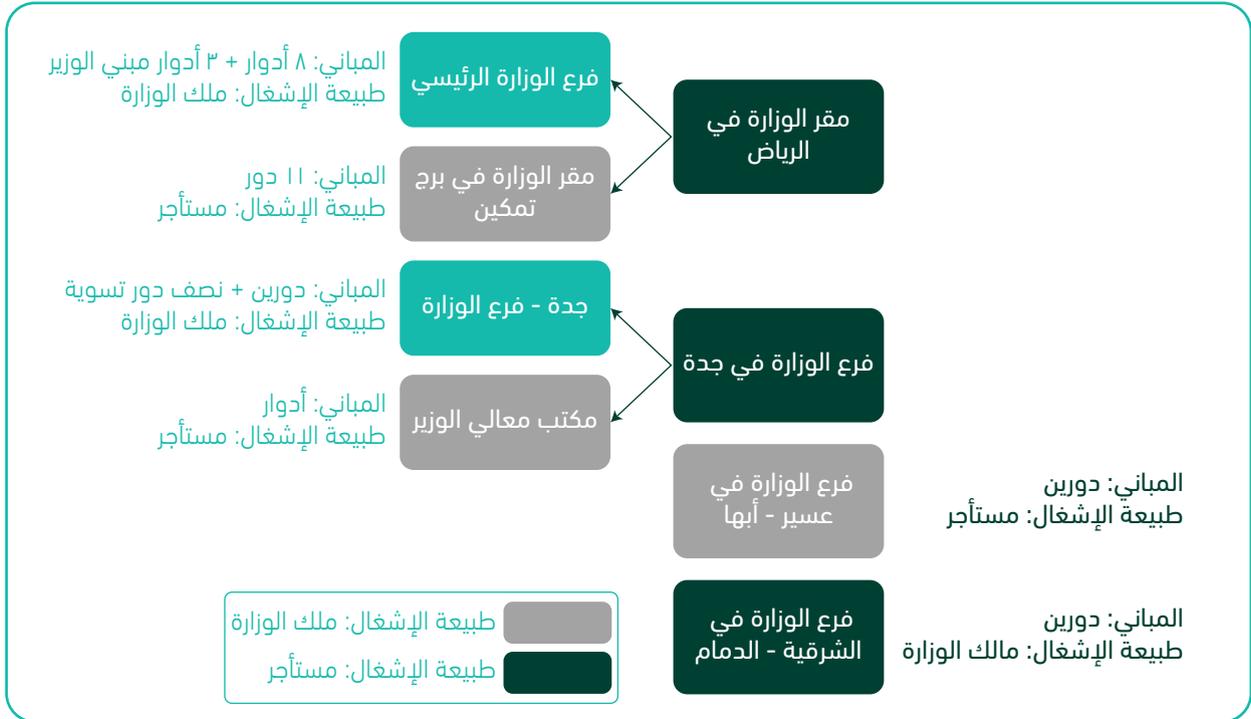
جدول (٦)

اعتمادات الميزانية والمنصرف الفعلي حسب البرامج للعام المالي ١٤٣٧/١٤٣٨ هـ.

البرنامج	المعتمد في الميزانية قبل التعديل	المعتمد في الميزانية بعد التعديل	المنصرف الفعلي من الاعتماد بعد التعديل	نسبة المنصرف الفعلي إلى المعتمد في الميزانية (%)
الإدارة والتشغيل	٩٧,١٨٩	٩٠,٧٣٩	٧٦,٧٦١	٨٤,٦٪
الصيانة والتشغيل	٢١,٨٨٢	٢٠,٢٢٨	٢,٢٠٥	٪١٠,٩
المشاريع	١٨٠,٤٥٠	٢,١٩٤,٥٨٣	٩٤٨,٦٣٢	٤٣,٢٪
المجموع	٢٩٩,٥٢١	٢,٣٠٥,٥٠٠	١,٠٢٧,٥٩٨	٤٤,٦٪

المباني المملوكة والمستأجرة

يوضح الشكل أدناه حالة المباني المملوكة والمستأجرة من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط



* تم تشغيل ستة أدوار في برج تمكين وسيتم تشغيل باقي الأدوار فور إتمام تجهيزها.

